سلسلة دراسات اجتماعية (12)

الجمهورية اليمنية

المركز اليمني للدراسات
الاجتماعية وبحوث العمل

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتقاعدين في القطاع العام والمختلط في اليمن

(دراسة نظرية تطبيقية في البنية الاجتماعية)

إعداد وتنفيذ:
المركز اليمني للدراسات
الاجتماعية وبحوث العمل

الناشر: المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل
الطبعة: الأولى
عدد الصفحات:
المدينة: صنعاء
تاريخ الاصدار: 2007

جميع الحقوق محفوظة للمركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل (ycssr)

العنوان: الجمهورية اليمنية
صنعاء- شارع هائل تقاطع الرقاص

البريد الإلكتروني:
ycssr@ycssr.arg.ye

الإخراج الفني:
عبدالناصر علي الحبيشي

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
المركز اليمني للدراسات
الاجتماعية وبحوث العمل

Rupublic of Yemen
Yemen Center For Social
Studies & Labor Research

دراســـــــة

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتقاعدين
في القطاع العام والمختلط في اليمن
(دراسة نظرية تطبيقية في البنية الاجتماعية)

أعد التقرير النهائي للدراسة :

أ.د. حمود صالح العودي

الخبير الاستشاري للدراسة

إشراف تنفيذي:

أ. فاطمة مشهور أحمد

القائم بأعمال مدير المركز

مايو 2007م

فهرس المحتويات

الموضـــوع **رقم الصفحة**

تقديم : 6

مقدمة : 7

القسم الأول :

الإطار المنهجي والبعد النظري للدراسة 9

الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي 10

الفصل الثاني: الخلفية الاجتماعية لمفاهيم ودلالات الضمان الاجتماعي

مدخل عام : 16

أولاً: الجذور التاريخية لمفهوم ودلالات الضمان الاجتماعي : 17

1 – نشأة الفائض الاجتماعي الاقتصادي كتجسيد أول لمفهوم الضمان الاجتماعي..... 17

2 – تعاليم الإسلام كتجسيد أرقى لمفهوم ودلالة الضمان الاجتماعي..... 18

ثانياً: واقع مفهوم ودلالات الضمان الاجتماعي غير الرسمي في اليمن..... 19

1 – الضمان الاجتماعي الشعبي الخاص..... 19

2 – أشكال ومضامين التضامن والضمان الاجتماعي العام..... 19

الفصل الثالث: أشكال ومضامين التضامن الاجتماعي الرسمي الحديث

أولاً: اللاضمان اجتماعي رسمي في ظل الإمامة..... 22

ثانياً: اللاضمان اجتماعي في ظل إدارة الاستعمار..... 22

ثالثاً: نشأة وتطور أشكال الضمان الاجتماعي الرسمي بعد الثورة..... 23

رابعاً: الأشكال الحديثة والمقننة للضمان الاجتماعي الرسمي..... 24

1 – التأمينات والضمان الاجتماعي في المواثيق والتشريعات الدولية..... 24

2 – الضمان الاجتماعي المقنن في النطاق العربي والدولي (الدراسات السابقة)..... 26

3 – نشأة وتطور أشكال الضمان الاجتماعي الرسمي في اليمن بعد الثورة (الدراسات السابقة) 27

4 – نشأة وتطور تشريعات التأمينات والمعاشات في اليمن..... 30

5 – صناديق الضمان الاجتماعي..... 31

6- أهمية البعد الاجتماعي في اهتمامات التأمين والضمان الاجتماعي 31

القسم الثاني

عرض وتحليل مؤشرات ودلالات الدراسة الميدانية لأوضاع المتقاعدين 33

الفصل الرابع: الأوضاع الاجتماعية لمتقاعدي القطاع العام والمختلط

أولاً: مؤشرات ودلالات عينة الدراسة..... 35

ثانياً: نوع ومدة الخدمة وتاريخ وسبب التقاعد..... 37

ثالثاً: تركيب أسرة المتقاعد ودوره فيها..... 40

الموضـــوع	رقم الصفحة

رابعاً: الأوضاع الاجتماعية لأبناء المتقاعدين..... 42
خامساً: الأوضاع التعليمية لأبناء المتقاعدين..... 44
سادساً: الوضع الاجتماعي لمساكن المتقاعدين..... 46
سابعاً: الوضع الاجتماعي لحجم ومكونات مساكن المتقاعدين..... 48
ثامناً: الأوضاع الاجتماعية لخدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي لمساكن المتقاعدين..... 51

الفصل الخامس: الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للمتقاعدين

أولاً: الأوضاع المعيشية ما بعد التقاعد..... 53
ثانياً: عمل ما بعد التقاعد وأنواعه ومردوده الاقتصادي..... 55
ثالثاً: مصادر الدخل الأخرى للمتقاعدين من غير المعاش التقاعدي 56
رابعاً: الأوضاع الاقتصادية للمتقاعدين بعد التقاعد قياساً بما قبله 59

الفصل السادس: العلاقة والدور الاجتماعي للمتقاعدين ما قبل وبعد التقاعد

أولاً: مدى التغير الاجتماعي في علاقة المتقاعدين أسريا..... 61
ثانياً: مدى الدور الاجتماعي للمتقاعد تجاه احتياجات الأسرة..... 64
ثالثاً: دور المتقاعد على نطاق المجتمع المحيط..... 68
رابعاً: مدى قيام المتقاعدين بالأنشطة والواجبات الاجتماعية... 71
خامساً: مدى الدور المتعلق بالواجبات الدينية والأنشطة الثقافية والسياحية.. 73

الفصل السابع: أوضاع ومشاكل المتقاعدين الصحية والقانونية

أولاً: المشاكل الصحية..... 76
ثانياً: أمراض المتقاعدين وأنواعها ومدى معالجتها..... 78
ثالثاً: المشاكل الصحية المتعلقة بتعاطي القات والتدخين بين المتقاعدين..... 81
رابعاً: مدى علم المتقاعدين بقانون التقاعد وضمان حقوقهم فيه..... 83
خامساً: رأي المتقاعدين في إجراءات التقاعد وإمكانية الإفادة منهم..... 85
سادساً: أهم مشاكل المتقاعدين ووسائل حلها..... 89

القسم الثالث

أهم الاستخلاصات والنتائج والتوصيات 93

أولاً: استخلاصات ونتائج الأوضاع الاجتماعية..... 94
ثانياً: استخلاصات ونتائج الأوضاع الاقتصادية..... 95
ثالثاً: الاستخلاصات والنتائج العامة والخاصة للعلاقة والدور الاجتماعي..... 96
رابعاً: الاستخلاصات والنتائج العامة والخاصة لمشاكل المتقاعدين الصحية والقانونية..... 100
خامساً: التوصيات العامة والخاصة..... 102
المراجع..... 106

تقـديـــم :

تحقيقاً للأهداف الإستراتيجية للمركز ولسياساته واتجاهات عمله والتي تتجسد من خلال تنفيذ الأنشطة العلمية المتنوعة والمتمثلة في إنجاز العديد من الدراسات والأبحاث والمسوحات الاجتماعية لصياغة السياسات الاجتماعية وتحليل مضمونها لمعرفة التغيرات والآثار التي تنتج عنها وللمساهمة في صنع سياسات رعائية وتنموية جديدة وتحديد القضايا التي ينبغي الاهتمام بها كأولويات وللوصول إلى سياسات اجتماعية أكثر واقعية قابلة للقياس الكمي والكيفي وأكثر استجابة لمتغيرات أكثر واقعية لتتماشى مع متطلبات السياسات الاجتماعية التي تفرضها سياسات وتوجهات الحكومة والخطط والبرامج وللتوصل إلى بعض المؤشرات والحقائق التي تفيد في وضع السياسات الحالية والمستقبلية المستندة إلى تلك المعطيات والمعلومات والبيانات التي تعكسها نتائج هذه الدراسات.

ومن هنا يتجه المركز إلى إصدار دراساته وأبحاثه لتلك الأسباب ولنشر الوعي والمعرفة بهذه القضايا وللإسهام في رسم السياسات والالتزام بتطبيق نتائجها وتضمينها في السياسات التنموية بعامة وسياسات التنمية الاجتماعية بخاصة .

وفي الأخير لا يسعني إلاَّ أن أقدم الشكر لقيادة المركز اليمني للدراسات الاجتماعية ولكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة، ونتمنى أن تستمر وتتواصل هذه الجهود بنفس الاهتمام لتقديم المزيد من الدراسات الملبية للاحتياجات التي من شأنها تطوير وتحسين السياسات الاجتماعية.

أ.د/ أمة الرزاق علي حمد

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

رئيس مجلس الإدارة

مقدمة:-

يسر المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل أن يقدم هذا النوع من الدراسات والأبحاث الاجتماعية ليضعها في متناول القراء والمهتمين بالسياسات الاجتماعية على اختلاف اهتماماتهم المهنية والوظيفية للاسترشاد والاستزادة بها في رسم سياسات اجتماعية أكثر ارتباطاً بالواقع والحقائق والمعطيات التي تعكسها هذه الدراسات على تنوعها وتنوع القضايا والموضوعات التي تطرحها .

والجديد في هذه الدراسة هو طرح هذه القضايا التي لم يتم التطرق إليها على المستوى الوطني والتي بدأت تفرض نفسها على السياسات الاجتماعية في ظل التحديات التي أصبحت تتطلب بحث ودراسة مثل هذه القضايا التي تعكسها مضامين هذه الدراسات والأبحاث التي تنظر في الخصوصيات والظروف المحلية والوطنية في التعاطي معها بعين الفحص والتطوير والإصلاح والتقويم لتلك السياسات .

إن مقتضيات السياسات الاجتماعية تستلزم إجراء دراسات اجتماعية متنوعة وهي محاولات ستهدف من خلالها مد المعنيين بالحقائق والمعارف والمعلومات . لذا فإن المركز يعمل جاهداً على رصد هذه المشكلات والقضايا والظواهر الاجتماعية وجمع المعلومات والحقائق حولها لإجراء الدراسات الواقعية التي تسهم في رصد وتسجيل وتحليل وتشخيص هذه الظواهر ودراستها في إطار الأبحاث والدراسات العلمية لمد المشتغلين بالسياسات الاجتماعية بالقضايا التي تسهم في تطوير السياسات الاجتماعية بخاصة والتنموية بعامة.

ومن هنا تبرز أهمية الأنشطة العلمية الموجهة نحو دراسة هذه الظواهر ، وتحليلها وتفسير معطياتها ولتفتح أمام المركز مجالاً واسعاً للبحث والتأهيل والإثراء وتزويد المؤسسات الاجتماعية بقضايا ومعطيات بالغة التأثير والأهمية والله من وراء القصد.

أ. فاطمة مشهور احمد

القائم بأعمال مدير المركز

القسم الأول

الإطار المنهجي والبعد النظري للدراسة

الفصل الأول
الإطار المنهجي للدراسة

تمهيـــد:

بعد سنين طويلة من الخدمة التي يقدمها الموظف في الجهاز الإداري للدولة في القطاعين العام والمختلط يحال إلى التقاعد ليدخل عالم آخر خالي من الالتزامات الإدارية والواجبات الوظيفية. لا شك أن التقاعد بالنسبة للجانب الحكومي يعد أمرا ضروريا... فا لتقاعد يتيح فرصة لزملاء العمل لشغل الوظائف السابقة للمتقاعدين ، كما أنه يخفف الأعباء المالية التي تتحملها الخدمة المدنية ويخلق فرص عمل جديدة للآخرين ، كما يعد نظام التقاعد من الأنظمة التأمينية العالمية التي توجه لتأمين حياة معيشية كريمة لموظفيها بعد خروجهم من الخدمة إلى المعاش التقاعدي ، وتتعدد أسباب الإحالة إلى التقاعد إما لبلوغ أحد الأجلين (اكتمال سنوات الخدمة أو تجاوز السن القانونية) أو لأسباب أخرى عرضية كالوفاة أو الإصابة المهنية ، وهذه أسباب حددها قانون التأمينات والمعاشات رقم (25) لسنة 1991م بصورة أكثر تفصيلا للرجل والمرأة ، وضمن القانون للموظف أو الموظفة معاشاً تقاعديا يستحق له أو لورثته طبقا لنصوص القانون واشتراطاته . وفي الآونة الأخيرة بعد ارتفاع مستويات المعيشة في اليمن وتضرر الكثير من الشرائح الاجتماعية جراء برنامج الإصلاح المالي والإداري كانت شريحة المتقاعدين أكثر الشرائح تضرراً لمحدودية مصادرها وقلة رواتب المستفيدين فيها بالإضافة إلى أنهم عادة إما من كبار السن أو من اسر فقدت عائلها أو ممن تعرض عائلهم لحادث أو إصابة أفقدته المقدرة على العمل والكسب . وتزداد المشكلة تعقيدا كلما ارتفعت مستويات المعيشة وازدادت أسعار المتطلبات الغذائية والصحية والاجتماعية ارتفاعا .

يعتبر التقاعد هو المصير المحتوم لكل موظف أو موظفة بطريقة أو بأخرى ولعل البعض من الموظفين يرغبون بالتقاعد ولكن الغالبية العظمى منهم تنظر إليه بشؤم وحذر أو أن هذا ما نتصوره عنه والأشبه بتوقف الحياة عن العطاء والإنتاج، وبما أن هذا المصير مازال مجهولا لنا فان دراسة هذه الشريحة المهمة التي كان لها إسهام كبير في رفد الحياة والتنمية والتقدم في اليمن بجهود مثمرة ونتائج ملموسة وأصبحت مهمشة اجتماعيا ومقصية عن مجالات عملها السابقة من هنا جاءت أهمية دراسة هذه الشريحة دراسة كمية ونوعية لمعرفة أوضاعها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية خاصة وان عددها الإجمالي يصل إلى 710022متقاعد حتى نهاية عام 2006م طبقا لتقرير الهيئة .هؤلاء المتقاعدون ما يزالون يمتلكون ثروة الخبرة والمعرفة وبمقدورهم اتخاذ القرارات والقيام بالأنشطة المختلفة التي تؤثر في حياتهم وحياة من حولهم، لذلك تطالب برامج التنمية للأمم المتحدة معاملتهم كأعضاء ذوي فعالية واستمرار إسهامهم في أسرهم ومجتمعاتهم وتقديم الرعاية والدعم لهم إذا ما احتاجوا إلي ذلك.

ويمكن أن تتحول هذه الشريحة إلى شريحة منتجة إذا ما حظيت باهتمام خاص فقد جاء مفهوم الشيخوخة الذي تبناه مؤتمر الدوحة العالمي لرعاية المسنين متماشيا و روح العصر الحالي حيث) اعتبر مفهوم الشيخوخة المنتجة هو نواة منظومة الحقوق التي تؤكد علي مبدأ دور المسن المنتج المثمر في الحياة ويجب أن يعي المجتمع أهمية دور المسن في العملية التنموية، كما يجب خلق جسر التواصل بين الأجيال لتكتمل الأدوار في المجتمع المنتج) وفي ضوء كل ما سبق تأتي الأهمية العلمية والموضوعية لاهتمام المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل لدراسة هذه القضية في ضوء الخطة العلمية والموضحة خطواتها في الآتي .

أولاً: المفاهيم الخاصة بالدراسة:

المتقاعد: هو المؤمن عليه الذي انتهت خدمته ويستحق معاشا تقاعديا وفق أحكام القانون.

القانون: هو قانون التأمينات والمعاشات رقم 25لسنة1991م.

الهيئة: هي الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات.

الأسرة المعيشية: وهي مجموعة الأفراد اللذين يعيشون بمعيشة مشتركة في المأكل والمشرب والمسكن.

الأوضاع الاجتماعية: وتعني التغيرات في الأدوار و العلاقات الاجتماعية في المحيط الأسري والاجتماعي.

الأوضاع الاقتصادية: وهي تعني التغيرات في المستوى الاقتصادي من حيث الزيادة أو النقص في الدخل والأنفاق بعد الإحالة إلى التقاعد.

بلوغ احد الأجلين : وتعني إنها سنوات الخدمة في الوظيفة العامة بالفترة المحددة قانونا للرجل المرأة أو بوصول الموظف أو الموظفة إلى المرحلة العمرية المحددة أيضا في القانون والتي يحال منها الموظف أو الموظفة إلى التقاعد.

التقاعد المبكر: وهو من الأسباب التي يحال بموجبها الموظف إلى التقاعد نتيجة لطلبة الإحالة إلى التقاعد وفقا للشروط القانونية.

إصابة العمل: وهي من الأسباب المؤدية إلى إحالة الموظف إلى التقاعد نتيجة تعرضه لحادثة (لإصابة) عمل أدت إلى إعاقة الموظف عن مواصلة العمل بالوظيفة التي كان يعمل بها.

تأمين اجتماعي: هو نظام يقصد به الاحتراز من نتائج الأخطار الاجتماعية التي يتعرض لها من لا يمكنهم مواجهة هذه الأخطار بمفردهم لضعف إمكانياتهم المالية وهذه المخاطر على نوعين: مخاطر ذات علاقة بالعمل كإصابات العمل وأمراض المهنة والبطالة ومخاطر عامة مشتركة بين العمال وغيرهم كالمرض والشيخوخة والعجز والوفاة.

الضمان الاجتماعي: هو ما ينتجه الإنسان أو يوفره من إنتاجه الزائد عن حاجته الضرورية في زمن محدد من الوفرة لينتفع به في زمن لاحق من أوقات الندرة أو الحاجة لسبب أو لآخر.

الضمان الاجتماعي الشعبي الخاص: ويقصد به تأمين وتلبية الحاجات المادية والمعنوية الضرورية للوجود الاجتماعي في الظروف غير العادية المتوقعة (الوفاة، الشيخوخة) وغير المتوقعة (الحوادث، الأمراض) لدفع الضرر والذي لا يطيق الفرد أو الجماعة الاجتماعية احتماله بمفردهم المتمثلة في مختلف أشكال التعاون والتضامن الشعبي الملزم للأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض.

الدور الاجتماعي: يستند هذا المفهوم إلى التوقعات المتصلة بالمواقع الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي، ولكل موقع توقعاته الخاصة تقوم بتحديد وتقنين تصرفات الأفراد ومتصلة بعضها ببعض مكونات شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع وعادة ما تكون هذه التوقعات أحد الأوجه التالية:

أ – توقعات سلفية: منطوية على عدة قواعد اجتماعية تحدد سلوك الفرد وتوضح له كيفية التصرف حسبها والظروف التي تخضع لها وهي موجودة قبل وجود الفرد.

ب – توقعات الآخرين: أي عند ما يشترك الفرد في عملية التفاعل الاجتماعي مع أفراد آخرين أو مع وضعية اجتماعية معينة يأخذ الفرد بعين الاعتبار تقييم وأحكام الآخرين الذين يتفاعل معهم.

جـ - توقعات المجتمع العام: التي قد تكون حقيقية أو وهمية يتصورها الفرد وتعمل بمثابة إحدى وسائل الضبط الاجتماعي في ضبط ومراقبة سلوك الفرد.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تحتاج شريحة المتقاعدين من الجنسين إلى إيلائها مزيدا من الإهتمام في برامج الحكومة عبر الأجهزة الحكومية الخاصة التي تعنى برعايتهم وتحسين أوضاعهم ، فهؤلاء المتقاعدون يتزايدون عاما بعد عام ومع تزايدهم تزداد مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية كلما تقدم بهم العمر و تضاءلت الأجور عن تلبية مطالبهم الحياتية التي تتزايد بصورة مستمرة . ونتيجة لإن عدام الدراسات الاجتماعية الميدانية التي تتناول قضية المتقاعدين في اليمن وحياتهم ونوعية المشاكل التي يعانون منها وأساليب مواجهتها والآثار الناجمة عنها وتتعقد هذه المشكلات مع تزايد حجم المسؤوليات الأسرية التي تلقى على كاهل المتقاعدين مع سوء أحوالهم المالية و ضآلة المعاشات التقاعدية التي يتسلمونها من الهيئة التي أحيلوا إليها وانفصالهم عن الجهات التي كانوا يعملون بها.

كل تلك المشكلات تلقي بظلالها على الصحة الجسدية والنفسية للمتقاعدين في ظل غياب المؤسسات الاجتماعية التي ينبغي أن تقدم لهم عوامل الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية . وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في تأثير التأثيرات المختلفة والناتجة عن إحالة الموظف إلى التقاعد كنظام عام على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتقاعدين.

ومن هذا المنطلق جاء اهتمام المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل بدراسة هذا الموضوع والذي سعى من خلاله إلى تشخيص أوضاع المتقاعدين من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة التي يمكن الاستناد إليها في وضع خطط وبرامج عمل لمختلف الجهات المعنية ذات العلاقة.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

للدراسة أهمية كبيرة كونها تعنى بشريحة مهمة من الموظفين السابقين الذين قدموا خدمات جليلة في مواقع أعمالهم ، وبما أنها الدراسة الأولى من نوعها في اليمن التي تهتم بدراسة أوضاع المتقاعدين فإن نتائجها ستكون بمثابة القاعدة الأساسية لاتخاذ قرارات ناجحة بشأن تحسين أوضاع المتقاعدين اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وبلورة موقف سياسي واجتماعي عام للإقرار باستمرار دور هذه الشريحة الهامة بعد التقاعد في الحياة العامة وبفاعلية اكبر ومشاعر إنسانية أكثر احتراما وتقديرا لدورهم السابق واللاحق له من قبل الدولة والمجتمع باعتبار أن التوقف عن العمل الوظيفي الرسمي هو انطلاقة نحو مشوار حياة جديدة أكثر عطاءً وإبداعاً وليس نهاية لها.

إن دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمتقاعدين موضوع في غاية الأهمية في الوقت الراهن، ولقد أصبحت قضية المتقاعدين من الموضوعات الشائكة التي أصبحت تحظى باهتمام الحكومة بأجهزتها المختلفة، ولها تأثيرها الكبير على رسم مجال السياسات العامة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف التعاطي مع قضايا المتقاعدين بجدية وموضوعية ولتقديم مختلف أوجه الرعاية المؤسسية اللازمة لهم.

كما أنها مشكلة لم تحظ في السابق بالأهمية القصوى ولذلك ينبغي ألا تُهمل وهي تستحق النصيب الأكبر من الدراسات الاجتماعية لاستقراء واقع وظروف ومشاكل واحتياجات هذه الفئة التي لم تحظ في الماضي أو الحاضر بدراسات من هذا النوع وبسبب غياب الدراسات التي توجه لقضايا ومشكلات المتقاعدين وعدم تدارس وتشخيص مشكلاتهم الأمر الذي جعل عدداً أكبر من المتقاعدين في القطاع العام يلجئون إلى إثارة المشكلات بسبب ما وصلوا إليه من الظروف السيئة التي جعلتهم يقيمون تكتلات وتحالفات للمطالبة بتحسين أوضاعهم.

ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تلقي المزيد من الضوء على هذه القضية للوصول إلى النتائج التي تعزز من وضع المتقاعدين ولتمدهم بكافة الخدمات وأوجه الرعاية التي يستحقونها بعد أن قضوا سنوات خدمتهم في العطاء والإنتاج وذلك من خلال:

1-التحليل والتشخيص للأوضاع والعوامل والظروف التي يرمون بها لترسيخ الأسس والمباديء

والمنطلقات اللازمة لتقديم الخدمات التي يحتاجها المتقاعدون.
2-تحقيق أكبر قدر ممكن من الخدمات الأساسية التي يحتاجها المتقاعدون.
3-تطوير المنظمة التشريعية والقانونية التي تلامس أوضاعهم وظروفهم الأسرية والاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.
4-كما تبرز أهمية هذه الدراسة من حيث كونها تتناول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمتقاعدين على المستويين الجزئي والكلي أو الخاص والعام في المجتمع اليمني الذي وصلت إليه؛ مما تتطلب معه إجراء مثل هذه الدراسة.

ومن الأسباب التي استدعت إجراء مثل هذه الدراسة لمثل هذا الموضوع أنه لم ينل أي اهتمام من قبل برغم ظهور بوادر متعددة لهذه الإشكالية، وهي مشكلة أصبحت ذات أهمية وحساسية شديدة الوضوح ولا تخفى، ولها دلالتها الاجتماعية والاقتصادية، ونستطيع الاستدلال على بروزها من خلال المشكلات التي يعانيها المتقاعدون والتي أدت إلى بلوغها إلى الذروة بالاعتصامات والمشكلات المتزايدة وغيرها التي برزت إلى السطح، ولذلك تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى في هذا المجال، ولم يتم تناولها على الصعيد النظري أو التطبيقي عدا بعض التقارير النمطية، وبمراجعة للوثائق والأدبيات المحلية ذات العلاقة بموضوع الدراسة فقد لوحظ أنه لا توجد دراسة حتى الآن تناولت هذا الموضوع على هذا النحو باستثناء دراسة ماجستير واحدة عن صناديق الضمان الاجتماعي للباحث / فوزي محمد الشامي.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة لأغراض برامجية كون أنها ستساهم في التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمتقاعدين في القطاعين العام والخاص لإبراز المؤشرات والدلالات الاجتماعية والاقتصادية لتصبح في متناول متخذي القرار لتمكينهم من صياغة مختلف السياسات وصياغة الخطط والبرامج والمشروعات وإجراء سلسلة من التدخلات الرامية إلى تحسين أوضاعهم.

رابعاً: أهداف الدراسة :

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتقاعدين والمشاكل التي يعانون منها والحلول الممكنة لها وذلك من خلال التوصل إلى الأهداف الفرعية التالية:

1-التعرف على التركيبة الاجتماعية للأسرة التي يعولها المتقاعدون .
2-التعرف على المتغيرات الاجتماعية في حياة المتقاعدين الناجمة عن الإحالة للتقاعد
3-التعرف على الأنشطة المجتمعية للمتقاعدين .
4-تأثير التقاعد على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي للمتقاعد
5-موقف المتقاعد من التقاعد .

خامساً: تساؤلات الدراسة:-

1-ما هي الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها المتقاعدون من حيث التركيبية الاجتماعية لأسرة المتقاعد – الأنشطة والأدوار الاجتماعية- المشاركات – الاهتمامات الثقافية- الاندماج الاجتماعي- التفاعل – التعاون في إطار الحي الذي يعيش فيه؟
2-ماهي نوعية الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية التي يمارسها المتقاعدون؟
3-ماهي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية التي يعاني منها المتقاعدون من الجنسين وكيف يتعاملون معها وماهي وجهات نظرهم لحلها ؟
4-ما هو موقف المتقاعد من التقاعد وكيف ينظر إلى حياته الجديدة بعد التقاعد؟
5-ماهي المتغيرات التي طرأت على حياة المتقاعدين بعد إحالتهم إلى التقاعد؟

6- ما مدى معرفة المتقاعد بقانون التقاعد والانتفاع بحقوقه فيه؟
7-ما هي الحلول والمقترحات ومن جهة نظر المتقاعدين؟

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة:-

يتكون مجتمع الدراسة من المتقاعدين المدنيين الأحياء من الجهات الحكومية الذين يتسلمون معاشاتهم التقاعدية من الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات طبقا للتصنيفات التالية:

- تم اختيار المتقاعدين من هيئة التأمينات باعتبار المتقاعدين من هذه الهيئة هم الأكثر تنوعا ومن جميع الجهات الحكومية العامة والمختلطة، ونظرا لقلة الإمكانيات الكافية لشمولية الدراسة للسلك العسكري والقطاع الخاص ستعنى دراسات لاحقة بالمتقاعدين في صندوق التقاعد العسكري والمؤمن عليهم من مؤسسة التأمينات الاجتماعية بعد تنفيذ هذه الدراسة والاستفادة من نتائجها بهذا المجال.
- تم اختيار عينة المتقاعدين الأحياء لمعرفة أوضاعهم مقارنة بما يحصلون عليه من معاش تقاعدي ككيان اسري له عائل بعكس الأسر التي توفي عائلها وأصبح المعاش التقاعدي موزعا بين الورثة.
- تم اختيار عينة الدراسة مكانياً لعدد خمس محافظات هي (الأمانة، عدن، تعز، حضرموت، الحديدة) وذلك لأنها كانت هي الأكثر عدداً من المتقاعدين بناءاً على إحصائيات الهيئة.
- تم تحديد معدل العينة بنسبة لا تقل عن5% من الذين تم إحالتهم إلى التقاعد منذ عام 1996م وحتى عام2006م في الخمس المحافظات المختارة.

جول رقم (1) يوضح حجم العينة المختارة من المحافظات.

المحافظة	عدد المتقاعدين أحياء	العينة بنسبة 5%
أمانة العاصمة	3971	199
عدن	6576	330
الحديدة	1989	100
تعز	2521	126
المكلا	2267	114
سيئون	873	45
الإجمالي	18197	914

سابعاً: أدوات الدراسة:

1 - **الاستبيان:**

تم تصميم استمارة لجمع البيانات والمعلومات الميدانية المتعلقة بدراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمتقاعدين في القطاع العام والمختلط، وقد تكون الاستبيان من (70) سؤالاً مقسم إلى محاور هي: البيانات الأساسية للمتقاعد، بيانات العمل، بيانات الأسرة، بيانات الأبناء، أوضاع السكن، الأوضاع الاقتصادية، الأوضاع الاجتماعية، الأوضاع الصحية، الموقف من التقاعد، مدى المعرفة بقانون التقاعد، المشاكل والحلول المقترحة.

2 – **المقابلة:**

تم إجراء بعض المقابلات مع عدد من القيادات العاملة في الهيئة لعامة للتأمينات والمعاشات ومع عدد من القيادات المهتمة في المجتمع بغرض التعرف على حجم المشكلة للظاهرة المدروسة وذلك بهدف جمع البيانات التي تعزز متطلبات الدراسة.

3 – **الملاحظة المباشرة:**

تم في هذا الصدد إعداد استمارة ملاحظة مباشرة تم فيها تدوين معلومات عامة ونوعية لاستكمال جوانب النقص في صحيفة الاستبيان واعتبرت أداة من أدوات جمع البيانات التي تطلبتها الدراسة الميدانية وتضمنت مجموعة من الأسئلة بغرض التعرف على الظروف والأوضـاع التي تحيط بالمتقاعدين في أسرهم.

4 – **تقارير الباحثين:**

وهي تقارير ميدانية جمعها الباحثون أثناء عملهم الميداني بهدف تدعيم الدراسة وإثرائها بمزيد من البيانات والمعلومات التي لم تعكس في بقية أدوات الدراسة.

5 – **السجلات والوثائق:**

تم العودة إلى عدد من السجلات والوثائق في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات كما تم استخدام تقارير ودراسات عربية، وهذه المصادر ساعدت المركز في تحديد حجم عينة الدراسة للمحافظات المستهدفة.

6 – **الوسائل الإحصائية المستخدمة:.**

من أجل الوصول إلى الحقائق التي وضعتها تساؤلات هذه الدراسة فقد استعانت الدراسة باستخدام نظام (SPSS) لاكتشاف شبكة العلاقة بين المتغيرات ولاستخراج الجداول والمؤشرات الكمية وفقاً للأسئلة التي تضمنتها صحيفة الاستبيان.

ثامناً: المنهج المستخدم:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وعادة ما يفيد هذا المنهج في التعرف على الجوانب المختلفة للظاهرة المدروسة، وقد أتاح هذا المنهج الرجوع للأدبيات والتقارير والدراسات ذات الصلة بموضوع التقاعد حيث تم تحليل نتائج بعض التقارير والدراسات السابقة التي أمكن الإطلاع عليها.

تاسعاً مجالات الدراسة.

1 – **المجال الجغرافي:** تمثل المجال الجغرافي للدراسة في ست مدن رئيسية هي: (أمانة العاصمة ـ عدن ـ تعز ـ الحديدة – المكلا –سيئون).

2 – **المجال الزمني:** تحدد المجال الزمني للدراسة بعشرة أعوام أي الموظفين الذين تم إحالتهم إلى التقاعد خلال الفترة من (1996 – 2006م).

الفصل الثاني

الخلفية الاجتماعية لمفاهيم ودلالات الضمان الاجتماعي (رؤية نظرية عامة)

تمهيد:

في الوقت الذي كان الفريق الميداني يقوم بتنفيذ عمله في الميدان كان الخبير العلمي للدراسة يقوم بإعداد الجانب النظري للدراسة والذي تم الاعتماد فيه على مجموعة من المصادر الضرورية والهامة أولها الدراسات الخارجية على النطاق العربي والدولي، مروراً بالمعلومات والتقارير المكتوبة والمتداولة محلياً فيما يتعلق بقضايا التقاعد بشكل عام والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات على وجه الخصوص، أما الجزء الأهم في الجانب النظري من الدراسة فهو الجانب المتعلق بالاستقراء الاجتماعي المعمق لمفاهيم ودلالات الضمان والتأمين الاجتماعي بأبعاده التاريخية وفلسفاته السياسية والدينية والاجتماعية على الصعيد العربي والإسلامي والإنساني، وإظهار كيف أن مفاهيم الضمان والتأمين الاجتماعي المعاصر بدلالاته المختلفة، ما هو إلا امتداد متطور لأشكال تاريخية قديمة واجتماعية قائمة أخرى في حياة كل المجتمعات في الماضي والحاضر وفي المستقبل أيضاً بدءاً بخزن الفائض عن الحاجة إلى وقت الحاجة والتعاطف الاجتماعي والديني القديم فيما يعرف بالإحسان، مروراً بتشريعات الزكاة كحق للفقراء في أموال الأغنياء وانتهاء بكل أشكال التعاون والعزم والعانة والعون والرفد في عادات وتقاليد المجتمع اليمني وغيره من المجتمعات.

أولاً: أصالة المفاهيم:-

كثيراً ما يشيع مفهوم معين وغير مألوف ويوصف بالحداثة أو الجدة كمفهوم "التأمين الاجتماعي" الذي يمكننا تعريفه بأنه المقابل الذي يضمن التعويض عن الخسائر والممتلكات الشخصية وكل ما يخشى الناس افتقاده ويحرصون على التعويض عنه بمثله أو قيمته المادية من جراء الحوادث والظروف غير العادية، والتي تتجاوز قدرات الفرد على مواجهتها أو احتمالها بقدراته وإمكانياته الذاتية.

وكذا مفهوم "الضمان الاجتماعي" الذي لا يختلف كثيراً عن التأمين في كثير من مضامينه ودلالاته إلا من حيث ارتباطه أكثر بالأمور المتوقعة بشكل مؤكد أو شبه مؤكد على الأقل بالنسبة للأشخاص أنفسهم من أفراد المجتمع، كالفقر والعجز والشيخوخة والبطالة والمرض، أكثر من ارتباطه بأشيائهم وممتلكاتهم المادية التي يركز عليها نظام التأمين، ودون أن يمنع ذلك من وجود مساحة مشتركة بين المفهومين، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على مفاهيم الحزبية والديمقراطية والشراكة الشعبية في التنمية، وحتى العولمة والفوضى البناءة ...الخ حيث تبدو الدلالات والمضامين الموضوعية لمثل هذه المفاهيم وكما لو كانت غير موجودة قبل ظهور مفاهيمها الحديثة هذه، وأنها لم تبدأ كواقع موضوعي إلا مع بداية ظهور مفاهيمها ومسمياتها هذه، بل وقد يتعدى الأمر خطأ إلى القول بأن هذه المفاهيم والمسميات هي التي أوجدت دلالاتها وموضوعاتها التي لم يكن لها وجود من قبل.

فمفهوم الديمقراطية القادم حديثاً من الغرب هو وحده الذي أوجد العدالة والحرية والمساواة بين البشر ولأول مرة، كما أن شركات التأمين وأنظمة الضمان الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية القادمة من نفس المصدر هي وحدها التي أسست ولأول مرة في التاريخ البشري لواقع تأمين أفراد المجتمع ضد المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، والتي لا قبل لهم بمواجهتها منفردين كل على حدة وهذا هو الخطأ المفاهيمي الفادح لكثير من الأمور والأشياء بدءاً بالديمقراطية التي ظهرت كمسمى في القرن التاسع عشر والعشرين، لكنها كموضوع ودلالة تمتد بامتداد تاريخ الإنسان المتحضر من نظام جمهورية أفلاطون في أثينا، وملكة سبأ

في مأرب إلى شورى الإسلام في مكة والمدينة، وحتى مفهوم العولمة التي تجسد اليوم النظرة الشمولية والتكاملية للعالم، والتي لم تبدأ قط بانطلاقة هذا المفهوم مع بداية الألفية الثالثة من إدارة البيت الأبيض الأمريكي، بل هي ممتدة كذلك بامتداد التاريخ الإنساني المتحضر، من إنسانية وفلسفة كونفوشيوس وعالمية الإسلام وحتى أممية الفكر الاشتراكي العلمي، وبدلالات ومضامين أكثر تقدماً ورقياً من عولمة العم سام النفعية المشوهة، وصولاً إلى بيت القصيد المتعلق بمفهوم التأمين والضمان الاجتماعي، حديث التسمية قديم الدلالة والموضوع قدم وجود الإنسان نفسه، لأن كل أشكال الوجود الاجتماعي تتغير وتتطور نعم ولكن بالاستناد إلى ما قبلها وما حولها لا بمعزل عن ذلك أو بالقطيعة معه وإنكاره كما يفعل المعولمون الجدد من أجل أمركة العالم أو تغريبه على الأقل وقطع صلته بحاضره وماضيه وذلك ما يتضح من خلال البنود التالية لهذا الجزء النظري العام من الدراسة.

ثانياً: الجذور التاريخية لمفهوم ودلالات الضمان الاجتماعي

1 - نشأة الفائض الاجتماعي الاقتصادي كتجسيد أول لمفهوم الضمان الاجتماعي

ربما يكون ذلك الإنسان الأول الذي تعلم من سلوك خلايا مجتمعات النمل كيف يجمع ويخزن في أوقات الوفرة الطبيعية في أيام الصيف والخريف ما يكفيه مؤنه العوز والندرة في أيام الشتاء قبل أكثر من عشرة ألف سنة هو من يستحق لقب المؤسس الأول لمفهوم ودلالة (التأمين الاجتماعي أو الضمان الاجتماعي) وكذلك هو من أستأنس الحيوان وربىَّ القطيع وزرع الأرض وصنع الأدوات الموفرة للجهد والوقت في العمل والإنتاج...الخ.

باعتبار أن الضمان الاجتماعي بأوسع مفاهيمه ودلالاته الاجتماعية " هو ما ينتجه الإنسان أو يوفره من إنتاجه الزائد عن حاجته الضرورية في زمن محدد من الوفرة لينتفع به في زمن لاحق من أوقات الندرة أو الحاجة لسبب أو لآخر ".

فالفائض الاجتماعي الاقتصادي الذي ينتجه الإنسان لنفسه بنفسه في وقت معين لينتفع به في وقت آخر لا يمثل التجسيد الأول لمفهوم ودلالة ما يعرف اليوم بالضمان الاجتماعي فحسب بل ويشكل الجذر الجبري لكل أشكال ومظاهر التقدم والتطور الاجتماعي للإنسان الحديث الذي لا يتجاوز عمره العشرة آلاف سنة الماضية ، في مقابل الفائض الاقتصادي الطبيعي الذي كانت تنتجه الطبيعة مباشرة دون تدخل يذكر من قبل الإنسان القديم إلا بالقنص أو الالتقاط، وهو الزمن الذي يمتد لعشرات وربما مئات الآلاف من السنين قبل اكتشاف الإنسان الحديث للرعي والزراعة.

والأمر لم يتوقف عند ذلك الرجل الصياد القديم الذي لم يتعلم بفضل ما أصبغ الله عليه من نعمة العقل والتفكير كيف يُبقي على طرائده الحية في الأسر ليوم أو أسبوع تال، لا تتوفر فيه طرائد جديدة للصيد فحسب بل وتولاها بالرعاية الدائمة وكاثرها في قطيع ، ولا عند تلك المَرأة الحكيمة التي ذهبت لجمع قوتها وقوت أولادها الصغار في أيام الشتاء فلم تجد شيئاً في الغابة أو البرية سوى خلايا النمل الممتلئة بحبات القمح والشعير ....الخ وتعلمت منها كيف تجمع لنفسها من فائض وفرة محاصيل الصيف والخريف وخزنه في كوخها أو كهفها لسد حاجتها وحاجة أسرتها في ندرة الشتاء، بل لقد تجاوزت ذلك أيضاً إلى اكتشاف زراعتها وحصدها بنفسها لنفسها وبطريق الصدفة – كما هو المرجح حتى الآن – حينما تناثرت بعض حبات الدجرة والشعير والذرة حول الكوخ بطريقة غير مقصودة ونبتت مع هطول الأمطار وكانت المفاجأة لكل سكان الكوخ والمرأة أولهم والتي تولتها بالرعاية والحماية حتى أينعت وحصدت أول محصول اقتصادي زراعي اجتماعي في التاريخ.

بمرور الزمن وتتالي أشكال التطور الاقتصادي والاجتماعي بدأ بنشأة فائض اقتصاد " القوت " الموسمي الذي وفر ضمان اعتماد الإنسان على نفسه في إنتاج ما يحتاجه من الغذاء وطوال الوقت إلى حد كبير مروراً بظهور فائض " الريع " الذي يتمثل في الفائض الزائد عن القوت الموسمي والذي فتح الباب واسعاً أمام

أكبر وأهم طفرات تقسيم العمل حدة وأهمية بين المنتجين للفائض ككل وبشكليه القوتي والريعي (العبيد والأقنان والرعية) وغير المنتجين لأي من القوت أو الريع (الحكام والمحاربين ورجال الدين) والذين جسدوا مفهوم البناء الفوقي للمجتمع القديم ووظائف الدولة القديمة ، في مقابل المنتجين لفائض القوت والريع كبنية تحتية للمجتمع القديم أيضاً.

ولقد كان تقسيم الفائض ككل إلى فائض قوت يخص المنتجين هو الضمان الاجتماعي لاستقرار معيشتهم واستمرارهم في العملية الإنتاجية من جهة وفائض ريع يذهب إلى البناء الفوقي رضا أو كرهاً، ويشكل الضمان الاجتماعي الأول لظهور الدولة القديمة وأدائها لوظائفها التقليدية " السلطة، الحرب ، الجباية ، الدين " هذا فيما يتعلق بالنطاق العام للوجود الاجتماعي ككل.

أما ما يتعلق بالنطاق الخاص فقد تجسدت له أشكال ومسميات مختلفة فالأب يضمن معيشة الصغار والسيد يضمن إطعام عبيده والحاكم يهتم بتأمين معيشة محكومية بدافع المسئولية ، والأغنياء مدفوعون بمساعدة الفقراء والمنكوبين بدوافع الإحسان على الأقل حيث لم يخل تشريع وضعي أو تعاليم دينية وثنية أو سماوية أو سلوك فردي أو جماعي من اهتمام وتجسيد لمفاهيم الضمان الاجتماعي وبأشكال ومسميات مختلفة، بدءاً من تفاحة أبينا آدم مروراً بسمكة سيدنا موسى عليه السلام ورؤيا فرعون لسبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وحتى الحكمة الشعبية القائلة (من بقى من عشاه أصبح يراه) (والقرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود)...الخ.

2 - **الإسلام كتجسيد أرقى لمفهوم ودلالة الضمان الاجتماعي**

لقد كان الدين الإسلامي هو آخر وأهم الدوافع القوية لتطوير وضمان الحقوق الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، وتجسيد مفهوم ودلالة الضمان الاجتماعي على وجه الخصوص، وبأشكال ودلالات مختلفة تجاوزت مفهوم " الإحسان " القديم إلى مفهوم " الحق والواجب الملزم الجديد " للفرد على المجتمع وللفقراء على الأغنياء ، وللمجتمع على الدولة، ويكفي أن أحد أركان الإسلام الخمسة قد خصص لهذا الغرض وهو المتعلق بمبدأ الضمان الاجتماعي، وهو الركن الثالث المتعلق بالزكاة كواجب ومسئولية اجتماعية عامة للناس جميعاً تجاه بعضهم البعض كمسئولية تضامنية في مواجهة الأخطار والظروف الاجتماعية غير العادية للأفراد والجماعات المتضررة في المجتمع وجلب النفع لهم ودفع الضرر عنهم بدءاً بالفقراء والمساكين وعابري السبيل مروراً بذوي المغارم وعتق الرقاب وانتهاء بالعاملين عليها وتنمية المصالح العامة والدفاع عنها لقوله تعالى «**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**»(التوبة:60) صدق الله العظيم.

وحتى حق غير المسلمين من رعية الدولة الإسلامية ثابت في بيت المال كضمان اجتماعي يؤكد ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما وجد يهودياً يتسول في المدينة فقرر له ما يكفيه من بيت المال وقال قولته الشهيرة: " لقد أخذنا منه الجزية وهو قوي ولن نتركه يتكفف الناس وهو ضعيف " .

وبذلك يكون الإسلام قد جسد مفهوم الضمان الاجتماعي لأنه أرتقى بمفهوم به من دائرة العادات والتقاليد والإحسان المقرون بالمنة ممن يعطي والمذلة لمن يتسلم إلى دائرة الحق والواجب والمسئولية المشتركة فحسب بل إن الشرع الإسلامي قد تجاوز ذلك إلى ما هو أهم وأكبر حينما جعل من الفائض الاجتماعي الاقتصادي الريعي العام بأكمله ممثلاً بالزكاة في حينه وفي كل ما كان يفرض من إتاوات أو خراج أو ضرائب في الماضي وإلى يوم الناس هذا حق عام للجميع فيما يعرف (ببيت مال المسلمين) بدلاً من (بيت مال السلطان أو الحاكم المطلق) ولأول مرة في تاريخ التطور الاجتماعي لنظام الدولة والمجتمع الإنساني والذي كان سائداً في كل مراحل ما قبل الإسلام وكما هو كذلك بالنسبة للخارجين عليه بعده، لان الدولة أو الحاكم مكلف بجمعه بالعدل وإنفاقه بالعدل والمساواة كذلك في مصارفه الشرعية لا تملكه والاستئثار به لأنفسهم دون غيرهم، أو إنفاقه في غير محله.

ثالثاً: واقع مفهوم ودلالات الضمان الاجتماعي غير الرسمي في اليمن

يمكن تقسيم المفاهيم والدلالات الاجتماعية لمظاهر وأشكال الضمان الاجتماعي المباشر وغير المباشر في شكلين رئيسيين شعبي خاص وجماعي عام موضح كل منهما على النحو الآتي:

1- الضمان الاجتماعي الشعبي الخاص

إذا كان المفهوم والدلالة الجوهرية للضمان الاجتماعي هو تأمين تلبية الحاجة المادية و المعنوية الضرورية للوجود الاجتماعي في الظروف غير العادية المتوقعة (الشيخوخة والوفاة) وغير المتوقعة (الأمراض والحوادث) لدفع الضرر والذي لا يطيق الفرد أو الجماعة الاجتماعية احتماله بمفردهم، المتمثلة في مختلف أشكال التعاون والتضامن الشعبي الملزم للأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض في المجتمع اليمني أو غيره فيما يعرف بالعون والغرم أو العانة والرفد، إلى غير ذلك من المسميات التي تلزم الجماعة نفسها بها بقوة الضبط الاجتماعي الصارم تجاه كل فرد من أفرادها في القرية أو الحي في كل الظروف غير العادية التي لا يطيق الفرد أو الأسرة أو حتى الجماعة احتمالها بمفردهم، سواء ما يتعلق بجلب المنفعة أو دفع الضرر، حيث لا يمكن النظر إلى كل هذا أو تحليل جوهره إلا باعتباره واقعاً ودلالة موضوعية عميقة لما يعرف اليوم بالتأمين الاجتماعي أو الضمان الاجتماعي الذي ينظم الشركات الخاصة أو المؤسسات العامة للدولة، بل وبدلالات ومضامين اجتماعية أكثر عمقاً وإنسانية، كما أن وجود المفهوم الجديد هذا الآخذ في التزايد من أشكال الضمان والتأمين الاجتماعي لا ولن يلغى وجود ذلك الضمان والتضامن الاجتماعي الأكثر أصالة وعمقاً في حياة أي مجتمع والمجتمع اليمني على وجه الخصوص، بل ينبغي على هذا المفهوم الجديد شبه الخالي من البعد الاجتماعي والإنساني أن يتعلم إنسانيته من ذلك الضمان الاجتماعي الأصيل في حياة المجتمع.

فتعاون أفراد الجماعة في القرية أو الحي والمنطقة تجاه بعضهم من أجل جلب النفع المادي والمعنوي لمن يطلبه أو يحتاجه منهم كفرد وأسرة في ظروف الولادة أو الزواج أو بناء بيت أو إصلاح أرض أو جمع محصول ....الخ هو نظام اجتماعي ملزم وحق ومسئولية تبادل غير مقرونة بأية منة أو أذى، إنها نظام أمان وضمان اجتماعي إنساني صارم لا مكان فيه للتمييز أو التميز بين كبير وصغير أو غني و فقير، وما ينطبق على تضامن وضمان جلب النفع هذا ينطبق كذلك على دفع الأضرار والمخاطر في حالات الموت والأحداث والكوارث الفردية ونحوها، وبدرجة أكثر فاعلية، فكل ما يلزم الفرد نفسه من واجب (الغرم والغرام) تجاه غيره من أجل جلب منفعة أو مسرة في ولادة أو عرس أو إنجاز عمل مفيد أو دفع ضرر عنه أو الحد منه في حالات الموت والكوارث ونحوها من المخاطر هو في الحقيقة توفير له لدى المتلقي مخصص لمثلها فقط وغير قابل للتأجيل أو الترحيل أو الإسقاط بقوة الضبط الاجتماعي[1] حيث تنظم كل هذه الأشكال من الضمان والضمان الاجتماعي الشعبي وغير الرسمي الخاص فيما يعرف بعادات وتقاليد وأعراف دورات الحياة البشرية (ولادة، زواج، موت) ودورة الحياة الزراعية (حرث، بذر، حصاد) ودورة الحياة الاحتفالية (الأعياد والمناسبات على مدار السنة).

2- أشكال ومضامين التضامن والضمان الاجتماعي العام

ما نقصده هنا بالضمان الاجتماعي العام هو تحديداً ما يتعلق بضمان وتأمين مواجهة القضايا والمخاطر النوعية المشتركة والعامة التي تتجاوز الفرد والأسرة أو القرية والمنطقة المحددة إلى المجتمع ككل أو قطاع

(1)- الضبط الاجتماعي يتمثل في قوة السلطة الاجتماعية غير الرسمية التي تنظم سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم، وتنبع من ذات الأفراد والجماعات أكثر من خارجهم، والذي يتمثل في منظومة العادات والتقاليد الجالبة للنفع والدافعة للضر في ظروف البذر والحصاد والولادة والزواج والوفاة وكل تفاصيل الحياة اليومية.

واسع منه على الأقل، سواء فيما يتعلق بجلب المنافع العامة كبناء مشاريع التنمية والخدمات العامة في مجال الطرق والتعليم والصحة والمياه ونحوها أو دفع الأضرار والمخاطر العامة أيضاً التي لا تخص فرداً بذاته أو أسرة بعينها، بقدر ما ترتبط بمنطقة منكوبة بذاتها أو خطر يهدد المجتمع بأسره كانتشار الأوبئة والحروب والفتن النابعة من الداخل أو القادمة من الخارج.

وللمجتمع اليمني مكان الصدارة في هذا الصدد وهذا النوع من التضامن والعمل الجماعي المشترك كضمان أساسي لبناء وتقدم المجتمع والدفاع عنه عبر التاريخ وحتى يومنا هذا وإلى ما شاء الله والذي يتلخص مفهومه وفلسفته الشاملة بكلمة واحدة وراسخة المعنى والدلالة في الماضي والحاضر وهي كلمة (التعاون) كفلسفة نظرية وممارسة عملية أرتكز عليها بناء الحضارة اليمنية المزدهرة قديماً وواقع النهوض الوطني حديثاً.

استناداً إلى ضرورات موضوعية في المكان الذي لاتسمح موارده الطبيعية إلا بإنتاج فائض أقل بجهد أكثر، ويترتب عليه مساواة أكثر واستبداد أقل والذي يمثل العمل التعاوني أبرز مظاهر المساواة والشراكة في العمل[2].

فالتعاون والعمل التعاوني العام هو الذي لا يعني التأمين والضمان الاجتماعي الشائع اليوم إلا جزئية من جزئيات التعاون الاجتماعي الأوسع والأشمل لمعظم مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية في ماضي وحاضر كل المجتمعات البشرية عامة واليمن على وجه الخصوص، ونحن إذا ما تجاوزنا الماضي البعيد لبناء الحضارة اليمنية المزدهرة على أسس جماعية وتعاونية ديمقراطية بغير منازع إلى واقع الحاضر فيكفي أن نُذكر بثلاثة أمثلة فقط لهذا النمط من التعاون والتضامن والضمان الاجتماعي لجلب المنافع ودفع المخاطر العامة وهي:

أ- مثال ضمان جلب النفع العام (هيئات التعاون الأهلي للتطوير)

المثال الأول هو حركة التعاون الأهلي للتطوير منذ مطلع سبعينيات القرن المنصرم وحتى منتصف ثمانينياته والتي أحدثت بالجهود والإمكانيات الشعبية التعاونية العامة ثورة تنموية عميقة لا تقل أهمية عن ثورة 26 سبتمبر و 14 أكتوبر السياسية ضد الإمامة والاستعمار، بل إن هذه ما هي إلا ترجمة وتجسيد لأهم مبادئه تلك، وهو المبدأ الذي يؤكد على ضرورة إقامة مجتمع تعاوني عادل من مبادئ الثورة الستة، حيث تمكنت الحركة التعاونية من فك عزلة المجتمع اليمني لأول مرة في تاريخه الحديث، حينما تمكنت من شق أكثر من (60) ألف كيلو متر من الطرق من وإلى كل منطقة ومديرية وناحية من نواحي اليمن في أقل من ست سنوات، وفي بيئة جغرافية هي من أكثر مناطق العالم تضرساً وصعوبة، كما تمكنت هذه الحركة من تنفيذ أكثر من 35% من البنية التحتية الأساسية في مجال التعليم والصحة ومياه الشرب في أعماق ريف اليمن وحواضره[3].

المثال الثاني والمتعلق بالتعاون في مواجهة الكوارث الطبيعية هو ما حدث في زلزال ذمار عام 1982م والذي تجسد من خلاله الدور الفاعل للتعاون الشعبي والرسمي العام كضمان اجتماعي عام وفاعل في مثل هذه الظروف، حيث استوعب سكان المناطق المجاورة للمنطقة المنكوبة كل الأسر والعائلات المتضررة في مساكنهم الخاصة وإعالتهم، بل لقد حدا الأمر بكثير من سكان المناطق النائية في المحافظات المجاورة لمحافظة ذمار الذين هبوا إلى المنطقة إلى استيعاب المنكوبين أيضاً ولم يحدث أن أقيمت مخيمات للجوء

(2)- راجع: حمود العودي، نظرية الفائض في جدلية التطور الاجتماعي، .

(3)- أنظر: تفاصيل أكثر في هذا الشأن في عزيز الحسني وعبدالله الحسني، الكوارث الاجتماعية والطبيعية، مكتبة عبادي، 1999م.

والإغاثة إلا على نطاق ضيق جداً ولفترات وجيزة من جانب الدولة التي قامت بدورها في دعم المنكوبين من خلال المعنيين والمستوعبين لهم من سكان المناطق المجاورة للمنطقة المنكوبة والمناطق الأخرى، وكان مشهداً إنسانياً بالغ الدلالة على أصالة التعاون والتضامن في حياة الناس كضمان اجتماعي راسخ وعريق وفاعل في مثل هذه الظروف بالنسبة للمجتمع اليمني خاصة والمجتمعات الإنسانية الأخرى بصفة عامة(4).

جـ- ضمان مواجهة الكوارث الاجتماعية:

إذا كانت الكوارث الطبيعية هي ما تتسبب فيه الظروف الطبيعية بالدرجة الأولى من أضرار في حياة الناس كما في المثال السابق، فإن الكوارث الاجتماعية هي ما يتسبب به الناس أنفسهم من أضرار وكوارث على أنفسهم بأنفسهم من منازعات وثارات وحروب وجرائم على النطاق الفردي والجماعي، وهو الأمر الذي يدفع بالمجتمع ككل للتدخل إما لإصلاح ذات البين بين المتنازعين أو المتحاربين بالسلم أو استخدام القوة والعون المباشر وغير المباشر للطرف المحق على المبطل، وصولاً إلى نفس النتيجة المتعلقة بإصلاح ذات البين، يؤكد ذلك الموقف الشعبي في أحداث 1994م في الدفاع عن الوحدة، وفي حرب السبعين يوماً دفاعاً عن الجمهورية والنضال الشعبي ضد الاستعمار ...الخ، إنه الضمان الاجتماعي الأقوى في مواجهة الكوارث الاجتماعية من أي نوع وحماية المكاسب والثوابت الوطنية الكبرى في الثورة والوحدة والديمقراطية من المخاطر.

(4)- أنظر: تفاصيل أكثر في هذا الشأن في: عزيز الحسني وعبدالله الحسني.

الفصل الثالث
أشكال ومضامين الضمان الاجتماعي الرسمي الحديث

أولاً: اللاضمان اجتماعي في ظل الإمامة

من باب التذكير بالشيء والشيء بالشيء يذكر كما يقال – والذكرى تنفع المؤمنين نذكر كيف كان الطفل أو الشاب قبل الثورة إذا أراد أن يلتحق بإحدى المدارس التقليدية الثلاث الوحيدة في مملكة الإمام (العلمية في صنعاء، والشمسية في ذمار، والأحمدية في تعز) عليه إذا ما حضي بمقابلة أصحاب الشأن أن يرد أولاً وقبل كل شيء على سؤالين، الأول من أين أنت؟ فإن كان الرد من شهارة أو صعده أو ذمار أو غيرها من مراكز انتشار المذهب الزيدي فقد نجح في الإجابة وانتقل به إلى السؤال الثاني، وهو "من بيت من أنت؟" فإذا كان من بيت علم مميز وسلالة معينة نظر في أمره، أما إذا أتضح أنه (قبيلي جلف)، أو (ابن سوق) فماله من نصيب فيما أراد الوصول إليه إلا التوبيخ والإهانة، لأنه قد تعدى حدوده إلى ما ليس له، وهذا هو ما كان من حال الضمان الاجتماعي الأول لحق التعليم.

وكان المريض إذا مرض وطمع ببعض خدمات الإسعافات الأولية التي لا تذكر والتي كانت تتبرع بها بعض الجهات والمنظمات الدولية للإمام كان عليه أولاً أن يحصل على حكم شرعي بثبوت حالة المرض وحالة الفقر، وغالباً ما كان الموت دائماً هو أسرع من إجراءات القضاء، والأدلة ثابتة على موت المرضى قبل صدور الأحكام بثبوت مرضهم وفقرهم وحقهم في الحصول على بعض الأدوية مجاناً، ولكن بعد موتهم طبعاً وهذا هو حال التأمين والضمان الاجتماعي الصحي في مملكة أمير المؤمنين وظل الله على الأرض[5].

وكان الموظف أو الجندي إذا توفي أو قتل لا تنقطع كل مصادر عيش أسرته وأطفاله من المعاش فحسب بل أن محنة جديدة تبدأ في حياة أسرهم من أجل تسليم ما بعهدة الموظف من أدوات وأوراق ومستحقات للإمام، وأما ما هو أسوأ فهو عهدة الجندي من "فردةَ الأرض وزمزمية الماء ونقص طلقات الذخيرة وفوارغها"، لأنه كما يقول الشاعر الشعبي:

والعسكري يحرص على المعبر العطل ولا ضاع منه غصب عنه تحمله

ما يعني نكال أسرته بعد موته أولاً، أما ثانياً وهو الأسوأ فإن الأسرة مطالبة بـ"البدل" أي تقدم مجنداً جديداً بدلاً عن المتوفي، وإذا لم تستطع أو لم يوجد فإن القرية أو العزلة تصبح المسئولة عن تقديم هذا "البدل" تحت وطأة الإكراه، وإذا لم يكن الإمام يرغب في "البدل" من البشر فعليهم تسليم "البدل" من المال وهو مبلغ كان يتراوح بين مائة إلى مائة وخمسين ريال "ماريا تريزا" وهو ما كان يتجاوز وقتها كل ممتلكات القرية المنقولة وربما غير المنقولة، ما يعني تشريد قرية أو منطقة بكاملها، وهذا هو حال تأمين وضمان نهاية الخدمة وما بعد الموت في مملكة الإمام الذي كان يقول لجنده وشعبه إنما نطعمكم لوجه الله.

ثانياً: اللاضمان اجتماعي في ظل الإدارة الاستعمارية

لم يكن النظام الاستعماري بأحسن حال في الجنوب من نظام الإمامة في الشمال في هذا الشأن، حيث لم يكن يتوفر للناس ضمان حق الانتماء للأهل والوطن الواحد، ناهيك عن ضمان حق التعليم والصحة والعجز والوفاة، حيث قسم جنوب الوطن إلى أكثر من عشرين سلطنة وإمارة تحت هيمنة ما عرف بالحماية البريطانية للمحميات الشرقية (القعيطية والكثيرية في حضرموت، والمهرة، وشبوة) والمحميات الغربية

(5)– أنظر نماذج من هذه الأحكام لدى الدكتور أحمد الحملي في الإدارة العامة للإعلام والتثقيف الصحي، بوزارة الصحة.

التسع (لحج وأبين والضالع ويافع العليا ويافع السفلى والعوالق..الخ) ولكل منها دولتها وحدودها وجنسيتها المحلية، أما محمية عدن فلم يكتف الاستعمار بعزلها عن بقية مناطق الجنوب بل تم إلحاقها بإدارة شركة الهند الشرقية البريطانية في الهند، وعلى مدى أكثر من مائة عام من الإحتلال وحتى مطلع القرن العشرين، حيث لم تقم فيها الإدارة الاستعمارية مدرسة عامة أو مستشفى عاماً واحداً لسكان المدينة أو المحمية الأصليين من اليمنيين، بل مجرد مرافق تعليمية وصحية محدودة لخدمات جنودها وقواعدها العسكرية وجاليات الاستيطان التجاري من الهنود واليهود وغيرهم الذين جلبتهم الإدارة الاستعمارية عن قصد وتخطيط تدنت معه نسبة السكان اليمنيين إلى أقل من 15% في بعض الفترات، وهنا يجب أن نصحح الأكذوبة الشائعة عن صنع الاستعمار لجنة عدن الحديثة.

وحتى المرافق الصحية والتعليمية التي سمح لبعض التجار والمواطنين اليمنيين بإقامتها في فترات متأخرة ككلية بلقيس ومعهد البيحاني كان على كل من يحلم بالخلاص من ظلم الإمامة في الشمال وقهر السلاطين في الجنوب والعبور من نقطة دار سعد إلى "جنة عدن" بحثاً عن فرصة عمل أن يخضع لإجراءات صحية صارمة قبل النزول من على عربة نقل أو ظهر جمل أو حمار أو سيراً على الأقدام في الغالب، ويتمثل هذا الإجراء الصحي في إطلاق الشرطة وعمال الصحة العامة لمرشات مسحوق (D.D.T) الشهير عليهم وخلع ملابسهم وحرقها وتركهم نصف عراة إذا لزم الأمر قبل السماح لهم بمغادرة نقطة دار سعد الشهيرة في اتجاه المدينة، وذلك هو الضمان الاجتماعي الصحي الوحيد الذي يحصلون عليه لا من أجلهم أو حباً فيهم بل وقاية منهم بالنسبة لمستعمري ومستوطني المدينة أو المحمية الهندية[6] أما لو أراد أحدهم الالتحاق بإحدى المدارس الحكومية أو الأهلية في المستعمرة والمحدودة بطبيعتها فإنه لا يستطيع ذلك قط، لأنه لا يتمتع بـ(المخلقة العدنية) أي أنه ليس من مواليد مدينة عدن، وهذا هو شكل الضمان الاجتماعي الآخر لحق التعليم، فما بالنا بضمانات حق الفقر والعجز والشيخوخة والوفاة وغيرها، والتي لم يكن لها من وجود في قاموس النظام السياسي للإمامة والاستعمار ما عدا ما كانوا يمنون به الناس ويمني الناس أنفسهم به من تعويضات وجزاء حياة ما بعد الموت في جنان الخلد والنعيم عند الله!!.

ثالثاً: نشاط وتطور أشكال الضمان الاجتماعي الرسمي بعد الثورة

يمكن رصد أهم مظاهر وتطورات أشكال الضمان الاجتماعي الرسمي المنظم من قبل الدولة بعد الثورة والتحرير في شكلين رئيسيين الأول عام وغير مباشر في مجال الخدمات التعليمية والصحية ونحوها والثاني محدد ومقنن طبقاً للقوانين والنظم التشريعية الحديثة، فيما يتعلق بالعجز والوفاة ونهاية الخدمة والمعاش ....الخ وسوف نتناول في هذا البند أهم ملامح الضمان الاجتماعي التلقائي وغير المقنن بعد الثورة.

حيث يكفي أن نتذكر الشعار الوطني العام والمحوري للثورة اليمنية منذ قيامها في السادس والعشرين من سبتمبر عام 1962م والقائل بأن الثورة ما قامت إلا لتقضي على الثلاثي الخطر (الجهل والفقر والمرض) أي تكريس الجهود من أجل التعليم للقضاء على الجهل، والتنمية للقضاء على الفقر والتخلف، والصحة للقضاء على الأمراض والأوبئة كمسئولية مباشرة على الدولة وحق معتمد ومباشر للمواطنين مجاناً،

(6) من طرائف البلايا المضحكة المبكية في هذا الشأن وشر البلية ما يضحك هي القصة الشهيرة لإبنة أحد التجار الهنود الكبار والمعروف بـ"خدا بقش" حينما اكتشفت أبنته المراهقة المدللة أحد حشرات البق (الكتن) في فراشها فصرخت لأبيها الذي ما كان منه إلا الاتصال المباشر بالمندوب السامي البريطاني ليخبره بانتشار خطر حشرات البق وأن ابنته في خطر من ذلك وأعلن ما يشبه حالة طوارئ عرف من خلاله أن البدو والجبالية هم السبب في جلب هذا الوباء وتقرر تجميعهم من أنحاء مدينة عدن في سيارات نقل القاعدة البريطانية وترحليهم إلى ما وراء نقطة دار سعد بعد رشهم بالـ(D.D.T) طبعاً، والأعجب من ذلك أن هذه الفتاة نفسها – كما تروي الحكاية – هي التي أصرت على والدها أن يجلب لها زوجين من الغربان الهندية من الهند لتمارس هواية تربيتها ثم أطلقت سراحها وهي الغربان التي تكاثرت بالآلاف بعد ذلك ودمرت كل مكونات البيئة الطبيعية في المنطقة من كل ما يطير في الهواء أو يدب على وجه الأرض حتى الآن.

وقد كان لمثل هذا الشعار الذي تحول إلى واقع ملموس منذ الأيام الأولى للثورة –رغم مصاعبها السياسية والعسكرية الكبيرة – ما يبرره إذا ما تذكرنا ما كان عليه الحال قبل الثورة وحتى عشيتها فيما يتعلق بهذا الثالثي الخطر السابق الإشارة إلى تفاصيله في البند السابق من وضع مزرٍ في ظل النظام الأمامي والاستعماري على السواء.

ولسنا هنا قط في حاجة إلى إثبات ما هو ثابت من الانجازات العظيمة لمسيرة الثورة على هذا الصعيد حتى اليوم، ويكفي فقط أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر أن عدد من كانوا مرتبطين بالعملية التعليمية في مدارس الإمام الثلاث والكتاتيب الأهلية لأهل الخير لتعليم قصار سور القرآن الكريم وفروض الصلاة وطاعة الإمام وفك الخط وقراءته وكتابته في أحسن الأحوال لم يكن يتجاوز عددهم خمسين ألف طالب ولا طالبة واحدة، وفق إحصائية تحتفظ بها الجامعة العربية، في مجتمع كان يتجاوز عدد سكانه وقتها الخمسة مليون نسمة، في مقابل أكثر من خمسة مليون طالب وطالبة مرتبطين بسلك التعليم العام والخاص في مختلف المراحل والتخصصات ممن هم اليوم في سن التعليم في مجتمع يتجاوز عدد سكانه العشرين مليون نسمة، وعلى هذا فقس بقية المجالات الأخرى في قطاع الصحة والمواصلات والتنمية بشكل عام.

وهذا لا يعني أن كل شيء قد وصل حده المثالي المطلوب بل إنه ما زال أمام مسيرة الثورة والوحدة والديمقراطية ما هو أهم وأكبر مما قد أنجزته خلفها، حيث ما يزال قرابة 70% من سكان الجمهورية يرزحون تحت وطأة الأمية وما يقرب من 40% من الأطفال لا يجدون طريقهم إلى المدارس، ناهيك عن حالة التشوهات الخطيرة في العملية التعليمية برمتها التي تقاسمتها الأهواء السياسية والحزبية والمذهبية المتعصبة وانحرفت بها عن مسارها الوطني والقومي والإنساني والديني الرشيد الذي قررته مبادئ الثورة والجمهورية، فضلاً عن الغياب والتدني الأخطر للمحتوى العلمي والمعرفي المتطور لمتطلبات التقدم والتنمية المنشودة مستقبلاً في العملية التعليمية الجارية على سعتها وإمكانياتها المتاحة.

غير أنه من الثابت ومن بديهيات الأمور التأكيد بأن الثورة اليمنية ببعديها سبتمبر وأكتوبر وعلى امتداد الوطن كله قبل الوحدة قد أخذت على عاتقها تأمين حق التعليم والصحة لكل الناس مجاناً كمسئولية عامة بصرف النظر عن مدى المستوى المتحقق من ذلك حتى الآن، وكذلك العجز والوفاة والإعاقة لموظفيها في القطاعين العام والمختلط وبصورة تلقائية مقننة أو غير مقننة كما يتضح في البند الآتي.

رابعاً: الأشكال الحديثة والمقننة للضمان الاجتماعي الرسمي

يمكن تصنيف هذا المستوى المتقدم والحديث من التأمين والضمان الاجتماعي إلى قسمين رئيسيين: قسم خاص وهو ما يتعلق بالتأمين التجاري والمهني والشخصي الخاص والذي تقوم به مؤسسات وشركات التأمين التجارية الخاصة على نفسها وممتلكاتها وكذلك الأشخاص الراغبين في التأمين على أنفسهم وممتلكاتهم والذي يمتد إلى التأمين على أي شيء بشيء محدد من المال أو الاشتراك التأميني لدى مثل هذه الشركات والمؤسسات ذات المنحى التجاري المبني على حساب الربح والخسارة المنتشرة في أنحاء العالم، والتي أخذت بالانتشار والتطور في اليمن، ولسنا هنا بحاجة إلى الخوض في تفاصيل هذا النوع من التأمين أو الضمان الاجتماعي إن جاز التعبير، لا لقلة أهميته قط بل أنه يقف على هامش ما نقصد إليه ونستهدفه في دراستنا هذه وهو الضمان الاجتماعي العام الذي تكفله الدولة ويسهم فيه المواطن والمجتمع في حالات الإصابة والعجز ونهاية الخدمة والوفاة أو التقاعد لموظفي الدولة في القطاعين العام والمختلط تحديداً، وذلك ما نتناول أهم ملامح نشأة وتطور هذا النوع من التأمين والضمان الاجتماعي في اليمن كخاتمة لهذا الجزء النظري من الدراسة ومقدمة للجانب الميداني المتعلقة بدراسة الأوضاع الاجتماعية لمتقاعدي القطاع العام والمختلط وعلى النحو الآتي:

1- التأمينات والضمان الاجتماعي في المواثيق الدولية.

لقد ارتقت قضية التأمين الاجتماعي في العصر الحديث لتصل إلى أفضل مستوياتها، وخرجت من دائرة الدولة لتطرح وتعالج على مستوى المجتمع الدولي، وبات هذا الأمر يتخطى الحدود المحلية ويتطلب السعي

إلى حل شامل بمنطق سلمي وحضاري، وفضلاً عن ذلك فإن تحقيق الأمان الاجتماعي هو أمر يتصل بالنظام العام لكل دولة.

وفي نطاق هذا الفهم حصرت أغلب المواثيق الدولية ذات الطابع الاجتماعي على إقرار الحق في الأمان لبني الإنسان عامة عن طريق تعميم العدالة الاجتماعية، ومن المفيد لنا أن نقدم عرضاً موجزاً لهذه الوثائق الدولية من أجل توفير الخلفية العالمية لقضايا الضمان الاجتماعي في عصرنا.

أ – دستور منظمة العمل الدولية في ميثاق تأسيسها ما يلي:

–بما أن السلام العالمي والدائم لا يمكن إقامته إلا على أساس من العدالة الاجتماعية

–وبما أنه يوجد من أحوال العمل ما ينطوي على إلحاق الظلم والبؤس والحرمان بعدد كبير من الناس، الأمر الذي يولد سخطاً هو من الجسامة بحيث يعرض السلام والوئام العالميين للخطر.

–إن هذه الحالة قد استدعت ظروف العمل بصفة عامة عاجلة وأهمها: تنظيم ساعات العمل وتحديد حد أقصى للعمل اليومي والأسبوعي وتنظيم عرض العمل والقضاء على البطالة وضمان أجر كاف يكفل ظروفاً معيشية مناسبة وحماية العامل من الأمراض، والحوادث الناجمة عن العمل، وحماية الأحداث وصغار السن والنساء، وكفالة الأفراد خلال الشيخوخة والعجز، وحماية مصالح العمال الذين يعملون في دول أخرى غير دولهم والاعتراف بمبدأ الأجر المتكافئ عن العمل المتكافئ والاعتراف بمبدأ حرية تكوين النقابات وتنظيم التدريب والتعليم المهني وغير ذلك من الوسائل.

–وبما أن عدم تطبيق أية أمة لظروف إنسانية للعمل يعتبر عقبة في طريق باقي الأمم لتحسين أحوال العمل داخل بلادها فإن الأطراف الكبرى المتقاعدة تقرر مدفوعة بشعور العدالة الإنسانية فضلاً عن الرغبة في تحقيق سلام دائم للعالم، تقرر العمل على بلوغ الأهداف الواردة في هذه الديباجة، والموافقة على دستور منظمة العمل الدولية والذي يطرح موضوع الحماية من الأخطار الاجتماعية.

ب – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

في عام 1948م تصدى المجتمع الدولي مرة ثانية وبشكل مباشر لقضية الضمان الاجتماعي عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد نصت المادة (22) من الميثاق المذكور على أن (كل شخص باعتباره عضواً في المجتمع له حق الضمان الاجتماعي، وهو مكون على أساس نيل الكفاية من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته وللتطور الحر لشخصيته، وذلك بفضل المجهود الوطني والتعاون الدولي مع مراعاة ظروف كل دولة ومواردها).

ثم تأتي المادة (23) من الميثاق المذكور لتقرر أن: (لكل شخص الحق في مستوى كاف للمعيشة لتأمين صحته وراحته وراحة أسرته خاصة فيما يتعلق بالغذاء والكساء والسكن والخدمات الطبية وكذلك بالنسبة للخدمات الاجتماعية الضرورية وللشخص الحق في الضمان ضد البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة ويستحق الحماية في كل حالة يفقد فيها موارد معيشته لسبب لا يرجع لإرادته).

ولقد جاء هذا الإعلان في الواقع ليؤكد ويعزز بوضوح تام ما كانت مقدمة دستور إنشاء منظمة العمل الدولية قد نصت عليه وإن أدرج حق الحماية من المخاطر الاجتماعية عن طريق الضمان الاجتماعي في وثيقة عالمية لحقوق الإنسان يعتبر خطوة كبيرة متقدمة وإن لم يكن في حد ذاته كشفاً جديداً.

جـ - الاتفاقية رقم (102) لمنظمة العمل الدولية.

وافق مؤتمر منظمة العمل الدولية في جلسته الخامسة والثلاثين على تبني هذه الاتفاقية التي تضمن وضع حد أدنى للضمان الاجتماعي، والغاية من ذلك هي إلزام الدول التي تنظم إلى الاتفاقية أن تمتثل إلى تلك الحدود الدنيا على الأقل عند إقرارها لنظام الضمان الاجتماعي في بلادها.

وقد حددت الاتفاقية تسعة مخاطر يتوجب على كل دولة تنظم إلى تلك الاتفاقية تأمين مواطنيها ضد ثلاثة منها على الأقل وهذه الأخطار أو الوقائع هي المرض من حيث المعالجة والمرض ومن حيث التعويض عن نقص الدخل، والبطالة والشيخوخة وحوادث العمل وأمراض المهنة والأمومة والعجز والأعباء العائلية.

وعندما تختار الدولة ثلاثة فقط من هذه المخاطر لتأمين رعاياها يتوجب أن يكون مدرجاً واحد من المخاطر التالية: (البطالة، الشيخوخة، حوادث العمل، أمراض المهنة، العجز) وعندما تنظم دولة إلى الاتفاقية عليها واجب الالتزام بتحقيق الضمان الاجتماعي ضد المخاطر التي تختارها بالنسبة لـ(50%) من العمال أو بالنسبة لـ(20%) من السكان العاملين على الأقل وللدولة حرية الاختيار بين النسبتين كما أن لها حرية النظام الإداري والمالي، الذي يتم تنظيم الضمان الاجتماعي فيها على أساسه.

وعليه فإن هذه الاتفاقية باعتبارها تضع الحدود الدنيا للضمان الاجتماعي تعتبر متخلفة عما وصلت إليه مستويات الضمان في الدول المتقدمة.

وتكمن أهمية هذه الاتفاقية بأنها تظهر مدى تخلف الدولة التي لم تدخل في مجال الضمان الاجتماعي للانضمام إليها وبخاصة فيما يتعلق بالأشخاص المشمولين بالتأمين الاجتماعي.

د – الاتفاقية العربية (3) لعام 1971م لمنظمة العمل العربية.

اهتمت منظمة العمل العربية بموضوع التأمينات الاجتماعية ضمن اهتماماتها الأخرى بحماية الطبقة العاملة العربية حيث أصدرت العديد من الاتفاقيات العربية ومنها الاتفاقية العربية لتحديد المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية رقم (3) لسنة 1971م والتي صادقت عليها اليمن في عام 1975م.

وعلى غرار الاتفاقية رقم (102) لمنظمة العمل الدولية فقد حددت الاتفاقية العربية للتأمينات الاجتماعية رقم (3) لعام 1971م الفئات والأشخاص الذين تشملهم تشريعات التأمينات الاجتماعية لكل فرع من الفروع بالإضافة إلى المواضيع الأخرى المرتبطة بالتأمينات الاجتماعية من الدول العربية.

ومن أهداف الاتفاقية:

–تقرر الأطراف المتعاقدة أنها مرتبطة بالالتزامات الناشئة عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية في الحدود التي صدقت عليها المنصوص عليها في الجزئين الثاني والثالث منها.

–يجب أن يتضمن تشريع التأمينات الاجتماعية أحكاماً تتضمن دخلاً معقولاً ورعاية ملائمة للمؤمن عليهم في حالة تعرضهم لحالة أو أكثر من الحالات التي ينص عليها التشريع الوطني.

–تعتبر المزايا المنصوص عليها في الجزء الثالث من هذه الاتفاقية حداً أدنى لما يجب أن يوفره تشريع التأمينات الاجتماعية للمؤمن عليهم، كما لا يجوز أن يترتب على الانضمام إلى هذه الاتفاقية الانتقاص من أية مزايا نقدية أو عينية ينص عليها تشريع معمول به في أية دولة طرف في هذه الاتفاقية.

2-الضمان الاجتماعي المقنن على النطاق العربي والدولي (الدراسات السابقة)

بمراجعة دقيقة لكل ما أمكن التوصل إليه من معلومات التأمين والضمان الاجتماعي على النطاق العربي والدولي وبشقيه العام والخاص اتضح بأن جل ما تم التركيز عليه، سواءً من الناحية التشريعية أو التحليلية هو الجانب القانوني المنظم للجوانب الحقوقية البحتة بين طرفي المعادلة الثابتة« العامل ورب العمل، الموظف والدولة، المؤمِن والمؤمَن عليه» وقلما وجدنا تشريعاً أو تحليلاً وتفسيراً لهذا التشريع أو ذاك يتجاوز ما هو قانوني لتحديد وتفسير العلاقة الحقوقية بين المؤمِن والمؤمَن لديه إلى ما هو اجتماعي حول أهمية فلسفة التأمين ودلالاتها وأبعادها الاجتماعية والإنسانية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وأهم هذه الدراسات الآتي:

أ – الضمان الاجتماعي في ضوء المعايير الدولية.

دراسة منشورة ترقى إلى ما يشبه الموسوعة والمكونة من 1065 صفحة في 8 مجلدات من الحجم الكبير بعنوان: الضمان الاجتماعي في ضوء المعايير الدولية والتطبيقات العملية للدكتور / عامر سليمان عبد الملك الأستاذ المحاضر بالجامعة اللبنانية عام 1998م، وفيها حشد هائل من المعلومات الحقوقية والقانونية المنظمة والمحددة لعلاقة المؤمِن والمؤمَن لديه، أو مؤسسات التأمين والمؤمَن عليهم على كل المستويات العامة والخاصة والمختلطة، وعلى نطاق العديد من الدول الأوروبية والعالمية والعربية بالذات، هذه الموسوعة

التوثيقية التحليلية للنص القانوني المتعلق بعلاقة المؤمِن بالمؤمَن لديه على أهميتها وفائدتها المرجعية الكبيرة لم تكن تخلو من الأخطاء والنواقص البديهية منها أحياناً ومنها الآتي: في صفحة (121) يشير إلى اليمن بـ«اليمن الديمقراطية سابقاً فقط» دونما ذكر لليمن بشطريه أو اليمن الموحد على الأصح رغم أن الكتاب منشور في عام 1998م أي بعد ثمان سنوات من قيام الوحدة اليمنية[7].

ب – قانون الضمان الاجتماعي في الأردن.

والدراسة الثانية هي الدراسة المعنونة بـ«شرح قانون الضمان الاجتماعي المؤقت رقم (30) لسنة 1978م» والذي لا يزال معمولاً به حتى الآن، تأليف عوني محمود عبيدات مدير الشئون القانونية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالأردن، والمنشور بطبعته الأولى عام 1998م في (477) صفحة من الحجم المتوسط، وهي دراسة لا تخرج في نصها التشريعي ولا تحليلها أو شرحها للقانون عن إطار مفهوم الدراسة السابقة مجرد توصيف لنص العلاقة الحقوقية القانونية بين المؤمن والمؤمن لديه أو بين مؤسسات التأمين والمؤمن عليهم وإن كانت قد ركزت على قضايا التأمين في الأردن بالدرجة الأولى[8].

جـ - دراسات أخرى في مجال التأمين والضمان الاجتماعي.

والأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة لدراسات أخرى كدراسة مصطفى الجمال بعنوان الوسيط في التأمينات الاجتماعية[9] وناجي شوفاني بعنوان: المستفيدون من الضمان الاجتماعي اللبناني[10] وأحمد حسن برعي: المبادئ العامة للتأمينات الاجتماعية[11] ومهدي درويش: أساليب تطبيقات نظم التأمينات الاجتماعية[12] وعلى هذا فقس.

د – القاسم المشترك لمضمون الدراسات السابقة.

والقاسم المشترك بين هذه الدراسات وما على شاكلتها هو أنها وبالرغم من أنها تتعامل مع قضية بالغة الأهمية والارتباط بأشد القضايا الاجتماعية حيوية والمتعلقة بحالات العجز والشيخوخة وإصابات العمل ونهاية الخدمة والتقاعد إلا أنها تختزل كل هذه القضايا الاجتماعية والإنسانية الهامة إلى مجرد نصوص تشريعية تعاقدية جامدة بين طرفين غير متكافئين، الأول صاحب العمل ومصدر التشريع والثاني المؤمَن عليه أو المؤمِن على نفسه لدى الطرف الأول على الأصح، وكل تفاصيل هذا العقد والتشريع أو ذاك تتمحور رغم كثرتها المسهبة حول العمليات الحسابية والمحاسبية لحقوق ومسئوليات الطرف الأول والأقوى على حساب الأفراد أو حقوق ومسئوليات الطرفين تجاه بعضهم في أحسن الأحوال.

3- نشأة وتطور أشكال الضمان الاجتماعي الرسمي في اليمن (الدراسات السابقة)

أ- دراسة نظام التأمينات والمعاشات للوظيفة العامة

من خلال دراسة أهم وثيقة تتعلق بنظام التأمينات والمعاشات في اليمن والصادرة عن الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بعنوان "نظام التأمينات والمعاشات للوظيفة العامة–النشأة والتطور–" دونما تحديد لتاريخ النشر أو مصدر الأعداد الشخصي المباشر والتي تقع في (55) صفحة، تصدير الأخ وزير الخدمة المدنية رئيس مجلس الإدارة ومقدمة رئيس الهيئة الذي حدد بعد ذكر المزايا أهم الصعوبات

(7) انظر تفاصيل أكثر في عامر سليمان عبد الملك: الضمان الاجتماعي في ضوء المعايير الدولية والتطبيقات لعملية منشورات الحبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 1998م.

(8) انظر تفاصيل أكثر في عوني محمود عبيدات: شرح قانون الضمان الاجتماعي المؤقت، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1998م.

(9) مصطفى الجمال: الوسيط في التأمينات الاجتماعية، الطبعة الثانية الإسكندرية، 1984م.

(10) ناجي شوفاني: المستفيدون من الضمان الاجتماعي اللبناني، الجزء الأول 1981م.

(11) أحمد حسين برعي: المبادئ العامة للتأمينات الاجتماعية، القاهرة 1983م.

(12) مهدي درويش: أساليب تطبيقات نظم التأمينات الاجتماعية، المركز العربي الاجتماعية، أدورة عمان الأردن، حزيران 1987م.

والتحديات في صعوبة تحصيل المستحقات، عدم إدخال النظام الآلي، عدم وجود قاعدة بيانات، عدم تفعيل استثمار الموارد، وجود قوانين تتعارض مع قانون التأمينات وعدم تفعيل دور الرقابة والتفتيش[13].

في الفصل الأول من فصول الدراسة الأربعة والمكون من ثلاث صفحات ونصف غير صفحة تلخص مضمونه في تعريف نظام التأمينات الاجتماعية باعتباره «طمأنة النفس ودحر الخوف» ويقوم على اشتراكات تدفع مقدماً وتكفل تعويض المؤمن عليهم تجاه الأخطار التي تقع عن العمل[14] .

وفي الصفحة التالية يتحدث التقرير أو الدراسة عن أهداف نظام التأمينات الاجتماعية والملخصة في تحقيق معيشة مناسبة للمتقاعدين، والتخفيف من الفقر، وتنظيم علاقة العمل بين المؤمن عليهم وجهة العمل، وحفظ حقوق القوى العاملة، وحفظ المجتمع من الفساد والانحلال، وتحسين المستوى الصحي، وخلق فرص عمل والمساهمة في تنمية الاقتصاد القومي [15].

أما ما يتعلق بتحديد مراحل النشأة والتطور لنظام التأمينات والمعاشات في اليمن في الفصل الثاني وتقسيمها إلى ثلاث مراحل الأولى ما بين عام 1962–1979م والثانية ما بين 1980–1989م والثالثة بين 1990–2001م فقد تضمنت هذه المراحل العديد من الإصدارات المتتالية للتشريعات والقوانين في هذا الصدد قبل وبعد الوحدة المباركة.

وفيما عدا ذلك مما تضمنته الدراسة في فصلها الثالث عن نشأة إدارة الهيئة ومواردها ونفقاتها وإنجازاتها وفي فصلها الرابع والأخير من تفاصيل النظم التأمينية ومزاياها وقواعدها الإجرائية فهي لا تتعدى تفاصيل قواعد الحقوق والمسئوليات والأنظمة المنظمة لذلك، وما لا يختلف فيه كثيراً عن الدراسات العربية والدولية السابقة ولا يفيد كثيراً فيما نرمي إليه من الفهم والتحليل الاجتماعي لقضايا التأمين والضمان الاجتماعي للمساهمين والمنتفعين به وليس مجرد المنضمين له.

ب- تقريري عام 2002م و2005م نموذجاً:-

إن اختيار الحديث عن مضمون تقريري عام 2002و2005م قد بني على تجاوز فكرة النمطية والتكرار المشار إليه آنفاً من جهة والإفادة من معلومات بداية هذا النوع من التقارير السنوية وآخر ما انتهت إليه من جهة أخرى وعلى النحو الآتي:

■ **التقرير السنوي الأول لعام 2002م**

يذكر التقرير في مقدمته بأن عدد الذين انتقلوا إلى المعاش التقاعدي حتى تاريخ التقرير قد وصل إلى (84) ألف من المؤمن عليهم ومجموع من تم التأمين عليهم يصل إلى 450 ألف[16] وأن إجمالي الإيرادات وصل إلى 29 مليار ريال و75 مليون ريال والنفقات التأمينية (528530) ريال[17]. وفيما يتعلق بتبسيط الإجراءات يوجد للهيئة (22) فرعاً تتمتع بكامل الصلاحيات لتسوية وربط وصرف معاشات المتقاعدين، واقتصار عمل المركز على التخطيط والإشراف والرقابة[18]. وفيما يتعلق باستثمار فوائض أموال صندوق التقاعد بلغ حجم الاستثمار في أذون الخزانة (52) مليار ريال، والودائع الدولارية في البنك المركزي (160) مليون دولار، إلى جانب بعض الاستثمارات المحدودة غير المجدية في بعض الشركات، وفي مجال الاستثمار العقاري يذكر التقرير عدة مبانٍ ومنشآت دون تقييم الكلفة أو العائد والفائدة[19].

(13) الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات: نظام التأمينات والمعاشات للوظيفة العامة، النشأة والتطور، بدون تاريخ نشر أو معد (صفحة التصدير).
(14) المرجع السابق، ص12.
(15) المرجع السابق، ص13.
(16) الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات: التقرير السنوي الأول لعام 2002م، ص12.
(17) المرجع السابق، ص14.
(18) نفس المرجع، ص16.
(19) المرجع نفسه ،ص 17 و18.

وفي مجال التحول الإداري من النظام اليدوي إلى النظام الآلي يذكر التقرير استكمال حصر بيانات المتقاعدين في الجمهورية وإدخالها في قاعدة بيانات الحاسب الآلي، وتطمع الهيئة إلى توفير نظام تأميني آلي متكامل في المستقبل[20] تم إعداد كتاب عن نشاط التأمينات والمعاشات لعدد من السنوات ليكون بمثابة قاعدة بيانات لموقع الهيئة على الإنترنت من جهة وتوزيعه على الأطراف الأخرى من جهة أخرى[21].

ذلك عن نشاط المركز الرئيسي للهيئة في صنعاء، أما فروع الهيئة بالمحافظات فيتلخص نشاطها في سبع عبارات فقط هي (الإيرادات، عدد المحالين للتقاعد، عدد المحالين على مكافئة نهاية الخدمة، عدد الحالات المبحوثة، عدد الحالات المنزلة، عدد الحالات التي منحت قروض استبدال، وإجمالي القروض) أما الدلالات الإحصائية والاقتصادية فهي عبارة عن مجرد جداول صماء كملاحق خالية من أي تحليل إحصائي اقتصادي ناهيك عن التحليل الاجتماعي[22] وينتهي بذلك التقرير ومحتواه للعام 2002م.

■ **التقرير السنوي الرابع للعام** 2005م

ما يميز هذا التقرير عن كل التقارير الثلاثة السابقة أنه قد تضمن وجود تعريف بالتكوين الجغرافي للجمهورية اليمنية بدءاً من المناطق الجبلية والهضاب والسهول الساحلية والربع الخالي ومجموعة الجزر اليمنية إضافة إلى توصيف للمناخ وبعض المؤشرات الاقتصادية، وأما ما يستفاد منه فلا يوجد وما لا ننكره في هذا الجزء من التقرير وحسب الترتيب الوارد فيه فهو أن الإيرادات قد بلغت (44) مليار و(575) مليون ريال، وإجمالي عدد المتقاعدين (67.706) والنفقات التأمينية (10.1) مليار وأن استثمار فوائض أموال صندوق التقاعد في أذون الخزانة قد بلغ في 2005م (117) مليار ريال و(83) مليون ريال تقريباً، وبفوائد بلغت (14) مليار و(715) مليون ريال، والودائع الدولارية في البنك المركزي (217.037.261) دولار، ويتكرر نفس الاتجاه فيما يتعلق بالاستثمار العقاري بذكر كثير من المنشآت المنجزة والتي في طريق الإنجاز ولكن دون تقييم للكلفة المحاسبة للإنشاء، أو العوائد الربحية[23].

وفيما يتعلق بالبحوث والتدريب والتأهيل تمثل عملية التتبع الميداني وتنزيل (58) حالة أهم إنجاز في مجال البحوث الميدانية، كما أن زيارات وسفر مسئولي الهيئة ومشاركاتهم الخارجية هو كل واهم ما ورد تحت بند التدريب والتأهيل[24].

وفي مجال التحول إلى النظام الآلي وتسهيل إجراءات صرف معاشات المتقاعدين يشير التقرير إلى عدم اكتمال هذا النظام وعدم استلامه حتى الآن والممتد الحديث عنه في كل التقارير السابقة وعلى مدى خمس سنوات، وأفضل ما يذكر في التقرير هو الانتقال إلى الصرف عبر البريد والحسابات البنكية الخاصة للمتقاعدين[25] وتبقى الإشارة في الأخير إلى الصعوبات والتي تم جدولتها بشكل جيد بذكر المشكلة والأثر والمعالجة [26].

ذلك عن البند الأول من متن التقرير والمتعلق بالمركز في صنعاء، أما ما يتعلق بالبند الرئيسي الثاني والمتعلق بإنجازات الفروع في المحافظات، فلا جديد فيه سوى تكرار نفس العبارات الست. الإيرادات ، عدد المحالين للتقاعد، عدد الحاصلين على مكافئة نهاية الخدمة، عدد الحالات المضافة ، عدد الحالات المنزلة، عدد الحالات التي منحت قروضاً. والمعزز بملاحق من الجداول الصماء الخالية من أي تحليل أو تفسير إحصائي اقتصادي ناهيك عن التحليل الاجتماعي[27].

(20) نفس المصدر، ص20، 21.
(21) المرجع نفسه، ص24.
(22) المرجع السابق، ص26.
(23) المرجع السابق، ص15، 16.
(24) نفس المرجع، ص17، 18.
(25) نفس المرجع، ص18.
(26) المرجع نفسه، ص19إلى 23.
(27) المرجع السابق، ص24 وما بعدها.

ج - التقييم العام للتقارير السنوية للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات

بعد الدراسة أو التقرير العام للفترة السابقة عن عام 1962م وحتى عام 2001م دأبت الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات على إصدار تقارير سنوية نمطية بدءاً من عام 2002م وحتى آخر تقرير منشور عن عام 2005م وأهم ما يميز هذه التقارير بصفة عامة الآتي:

- **إن هذه التقارير التي تقدمها الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات تفتقر إلى التحليل العلمي والموضوعي للقضايا والمشكلات المرتبطة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين حيث أن تقارير الهيئة في مجملها لا تعطي صورة واضحة حول الوضع القائم للمتقاعدين لتتمكن من تقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة لتصحيح أوضاعهم الإدارية والفنية الهادفة إلى تمكين المتقاعدين بعد التقاعد من المحافظة على أوضاعهم الاقتصادية عما كان عليه الحال في فترة ما قبل التقاعد ومن ثم تمكينهم من القيام بدورهم في الأسرة والمجتمع .**
- **إن هذه التقارير تغلب عليها الصفة النمطية من خلال بيان عدد الذين انتقلوا إلى المعاش التقاعدي وعدد المؤمن عليهم وإجمالي إيرادات التأمين عليهم والنفقات التأمينية وهي بذلك تخلو من الكتابة العلمية التي من شأنها أن تعطي قراءة فاحصة للوضع الحالي للمتقاعدين ولما يمكن إن يكون عليه حالهم في المستقبل القريب والبعيد في ظل انعدام الخدمات والبرامج التي تقدم إليهم في فترة ما بعد التقاعد .**
- **إن المعلومات والمؤشرات الإحصائية المتوفرة لدى الهيئة حول المتقاعدين هي عبارة عن بيانات أوليه (عامة) لا يمكن أن يستفاد منها لأغراض التحليل العلمي والعملي التي يمكن الاستعانة بها في تحسين نوعية الخدمات والبرامج المقدمة إليهم والتي يصعب معها وضع مؤشرات قياس لتمكين المتقاعدين من الوصول إلى الخدمات غير الملباه التي يجب الوصول إليها وبخاصة تلك التي تتصل بتحسين التشريعات والقوانين المرتبطة بأجور التقاعد وخدمات التأمين الصحي والتأمين الاجتماعي وغيرها وخدمات الرعاية اللاحقة التي يجب أن يُخطى بها المتقاعدون وأسرهم .**

4 - نشأة وتطور تشريعات التأمينات والمعاشات

تفيد المصادر المتاحة بأن أول تشريع للتأمين والضمان الاجتماعي في اليمن هو القانون رقم (15) لسنة 1963م في جنوب الوطن قبل الاستقلال، ثم القانون رقم(23) لسنة 1968م بعد الاستقلال بشأن مكافئة نهاية الخدمة، أما في شمال الوطن فقد بدأت الممارسة الفعلية للضمان الاجتماعي في عام 1962م بعد الثورة مباشرة بإجراءات تلقائية وقرارات إدارية باعتماد ملف المرتب للمنتهية خدمتهم بالوفاة ولهم أسر يعولونها بقرارات وأوامر خاصة، ويبدو أن أول تشريع صدر في الشمال للضمان الاجتماعي هو القانون رقم (13) لعام 1972م بشأن مكافآت التقاعد لموظفي الدولة المدنيين [28].

وفي العام 1991م صدر أول تشريع موحد بعد الوحدة المباركة بالقانون رقم (22) لسنة 1991م بشأن التأمينات والمعاشات والمعمول به حتى الآن، وفي العام 2000م صدر آخر تشريع في هذا الصدد بالقرار الجمهوري رقم (1) والذي تم بموجبه منح المحال للتقاعد معاشاً تقاعدياً شاملاً بكل البدلات التي كانت تمنح أثناء أداء الخدمة، وبحد أدنى للمعاش لا يقل عن (7000) ألف ريال [29] والذي رفع مؤخراً إلى (20.000) ريال.

وأهم ما يميز محتوى القانون الحالي هو ارتكازه على مساهمة المؤمن عليه بـ6% من راتبه وجهة العمل بنسبة مماثلة إلى جانب 1% كتأمين صحة من قبل جهة العمل، و من عيوبه أنه يعتبر وبنص المادة (20) فقرة (1) سن الستين بالنسبة للرجل وخمسة وخمسون سنة للمرأة هو سن التقاعد الإلزامي، أو (35) سنة خدمة بموجب المادة (19) فقرة (1) واعتبار أي من الأجلين حداً نهائياً لقدرة الإنسان على العطاء، بل

(28) انظر الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات: نظام التأمينات والمعاشات للوظيفة العامة، النشأة والتطور، ص6، (لا يوجد بيان بالناشر ولا تاريخ النشر).

(29) انظر نص القانون رقم (25) لعام 1991م بشأن قانون التأمينات والمعاشات، الطبعة الثانية.

يعتبر قرار موت محقق وبلغة صريحة بنص عبارة " احد الأجلين " [30] في حين أن هذه السن قد صارت هي المتوسط للعمر الطبيعي في معظم دول العالم وليس نهاية العمر، إضافة إلى أن قدرة الإنسان على العطاء لا تتوقف إلا بتوقف عمره الطبيعي، لأن الإنسان رجل كان أو امرأة بعد سن الستين يمكن أن يتغير دوره إلى الأفضل خبرة وعطاء لا أن يحكم عليه بالموت مرتين كرهاً (أجل بلوغ سن الستين أو مدة نهاية الخدمة) قبل قضاء الله المرضي عنه.

ب – في المادة رقم (26) و(27) يتحدد الحد الأدنى للمعاش التقاعدي بـ(7000) ريال وهذا التحديد للمبلغ بنص القانون الصادر عام 1991م خطأ قانوني فادح بالنظر لسرعة تغير مستويات المعيشة ومعدلات الأسعار والتي لا يمكن لها أن تتوافق وثبات الأجور بنص القانون والأصح هو أن يحدد القانون الحد الأدنى لمستويات الأجور أو المعاش التقاعدي طبقاً للحد الأدنى لمستويات المعيشة ومعدلات الأسعار صعوداً أو هبوطاً وربط هذه بذاك يدور معها حيث دارت.

جـ – ما ينطبق على تحديد الحد الأدنى للمعاش التقاعدي بنص القانون من خطأ ينسحب على الحدود الدنيا لتعويضات إصابات العمل في المادة (42) والمحدد بمبلغ (29000) ريال ومبلغ التعويض النقدي في حالة الوفاة والمقدر بنفس المبلغ في المادة (46) من القانون.

د – إن التأمين الصحي على أهميته والمقدر بـ (1%) من قبل صاحب العمل محاط بكثير من الغموض وعدم الوضوح في كيفية الانتفاع به من قبل المتقاعدين ناهيك عن محدوديته غير المجدية في تأمين هذا الجانب الهام من حياة المتقاعدين في القطاع العام والمختلط.

5-صناديق الضمان الاجتماعي

أما آخر وأهم ما تم العثور عليه من الدراسات ومصادر المعلومات المتعلقة بالضمان الاجتماعي فهي دراسة اجتماعية بعنوان (دور صناديق الضمان الاجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية في اليمن)[31]، حيث يوجد إلى جانب الهيئة العامة للتأمينات ومعاشات القطاع العام والمختلط وصندوقها الخاص ثلاث هيئات أو مؤسسات أخرى بصناديقها الخاصة بها، وهي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وتختص بالتأمين والضمان المتعلق بمؤسسات القطاع الخاص والعاملين بها، وصندوق وزارة الداخلية المتعلق بالضمان الاجتماعي للعاملين في قطاع الأمن، ثم صندوق الدفاع والمتعلق بالضمان الاجتماعي لمنتسبي القوات المسلحة على اختلاف مستوياتها، ويختلف مدى نشاط كل من هذه الصناديق والمؤسسات عن الأخرى في مدى مستوى تقديم منافع الضمان الاجتماعي لمنتسبيها ، فإذا كانت الهيئة العامة للمعاشات تغطي ما يقرب 60.000 حالة تقاعد حتى عام 2005م لأسباب مختلفة، وصندوق الدفاع (99.358) حالة، فإن صندوق الداخلية لا يغطي أكثر من (18.631) حالة من منتسبيه، ولا تتجاوز مؤسسة التأمينات في القطاع الخاص (2.260) حالة وهي المعدلات التي لا تتجاوز 34% و 55% و 10% و 1% ممن يستحقون التأمين والضمان الاجتماعي من خلال الصناديق والمؤسسات السابقة حسب الترتيب.

1.فهذه هي خير ما يمكن الرجوع إليه في تفاصيل دراسة هذه الصناديق ومن منظور اجتماعي تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي كتبت في هذا المضمار.

6- أهمية البعد الاجتماعي في اهتمامات التأمين والضمان الاجتماعي

في نهاية هذا العرض والتحليل النظري العام من هذه الدراسة يمكن القول بأن البديهة الغائبة أو المغيبة على الأصح بوعي أو بدونه من معظم الاهتمامات المتعلقة بقضايا التأمين والضمان الاجتماعي هو الجانب الاجتماعي نفسه الذي لا تتجاوز حصته من هذه الاهتمامات أكثر من الكلمة الملحقة بآخر التسميات المختلفة للتأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي لا أكثر ولا أقل، حيث تدور كل مفاهيم التأمين على المستوى المحلي وحتى الدولي باعتباره مشاريع استثمارية تجارية مربحة تقوم على مبدأ الربح والخسارة بالدرجة

(30) المرجع السابق، ص8.

(31) المصدر: فوزي محمد الشامي، دور صناديق الضمان الاجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة.

الأولى، في حين أن الضمان الاجتماعي يبدو من الناحية الشكلية أقرب إلى المفهوم الاجتماعي ومسئولية الدولة تجاه المجتمع أو مسئولية المجتمع تجاه نفسه أما من الناحية الموضوعية فإنه لا يبتعد كثيراً عن مفهوم التأمين باعتباره تجارة ربح أو خسارة، أو في أحسن الأحوال مجرد حق للمواطن العاجز عن العمل على الدولة أو المجتمع أو دين له عليهم على الأصح، وكل الكلام والجدل الجاري حول الموضوع يدور حول مدى توفر هذا الحق وكيفية احتسابه وتنازع طرفي المؤمن عليهم أو المؤمنين على أنفسهم من جهة والمؤمن لديهم على الأصح سواء كانت المؤسسات العامة أو الخاصة من جهة أخرى.

والحاضر الغائب في هذا الأمر هو حقيقة أن التأمين والضمان الاجتماعي تحديداً هي قضية اجتماعية وإنسانية بالدرجة الأولى تبدأ وتنتهي بحق الإنسان كإنسان في الحصول على الأمان والاستقرار الاجتماعي والنفسي تجاه مختلف المخاطر بما فيها العجز والشيخوخة والوفاة، وأن أهمية الحماية والحفاظ على هذا الشعور والانتماء الإنساني لجماعة العمل والمجتمع ككل هو أمر يتجاوز أهمية مجرد حسابات نهاية الخدمة أو المعاش عند حلول أي من الأجلين المدمرين لوجود الشخص وإحساسه بالانتماء للحياة قبل أوان الموت الطبيعي بوقت كبير، لأن الحفاظ على استمرار شعور الشخص بالانتماء لجماعة العمل والمجتمع واحترامهم وتقديرهم لما أعطاه في كل سنين حياته الماضية وما يمكن أن يعطيه في كل سنوات عمره الآتية حتى آخر يوم في حياته الطبيعية هو أولى من القضاء عليه بأحد الأجلين أو الجدل حول ما يعطي له من تعويض تافه مهما بلغ، لأن الأهم منه هي إنسانية الإنسان.

حيث لم يعثر فيما وقع بين يدينا من مصادر ومعلومات عن التأمين والضمان الاجتماعي وفي نطاق الاهتمامات اليمنية على الأقل على ما يمكن اعتباره رداً أو بعض رد على تساؤلات اجتماعية وإنسانية جوهرية تناقش وتعبر عن جوهر هذه القضية الاجتماعية والإنسانية بالدرجة الأولى مثل: ما هي فلسفة الضمان الاجتماعي وما هي الجذور التاريخية لمفاهيم التأمين والضمان الاجتماعي؟ وما هي دلالاته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية؟ ومن هم المؤمن عليهم أو المؤمنين على أنفسهم على الأصح ولماذا؟ ومن أين أتوا وما الذي أعطوه للمجتمع حتى يستحقوا مثل هذا التأمين والضامن وهل نحن نعطيهم ما يستحقون أم ما هو حقهم الفعلي أصلاً؟؟ وما هو واقع ظروفهم الاجتماعية والنفسية ورأيهم في هذا الواقع ومدى رضاهم عن ذلك من عدمه؟ ثم لماذا يصر على العبارة الممقوتة والمعروفة بـ"الأجل" التي تطلق على كل من بلغ سناً معينة من العمر أو فترة معينة من سنين العمل بأن حياته قد انتهت وبتعبير "الأجل" الذي يعني "الموت" قبل الأوان فيما يعرف بـ"أحد الأجلين" ودونما أدنى إحساس بالمراعاة والحقوق الإنسانية ورد الجميل لأناس كانوا وما يزالون خيرٍ من يسهم في صنع الحياة بخبرتهم العميقة وحكمتهم الناضجة بشكل أو بآخر ونحن نحكم عليهم جهاراً بالموت الاجتماعي والنفسي والإنساني وهو الأشق والأسوأ على النفس من قدر الرضا بقضاء الله بالموت الطبيعي المحتم! فهل رأيتم من حكم نفسي واجتماعي وإنساني بالموت أشق من هذا الذي تنطق به عبارة أحد الأجلين؟ قولاً ويطبق فعلاً على أعز من نحب من الآباء والأمهات والأجداد قبل الأوان، وعلى العلم والخبرة والحكمة التي نحن بأمس الحاجة إليها؟

ونحن هنا لا ندغدغ عواطف أو نتحدث ونكتب في فراغ بل نقرر حقيقة موضوعية واجتماعية طال الجهل بها أو تجاهلها وهي أن استمرار دور وقدرة الإنسان على العطاء في الحياة مستمرة باستمرار حياته نفسها وبلا توقف.. نعم قد يتغير شكل الدور ونوعية العطاء من وقت لآخر ومن مرحلة عمرية لأخرى لكنه لا يتعطل أو ينعدم حتى بالموت الطبيعي نفسه لأن الخبرة والعلم والمعرفة والحكمة التي يخلفها الآباء للأبناء قبل أو بعد أن يقضي الله أمره فيهم تظل مستمرة وغير قابلة للموت يموت صاحبها عملاً بحديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا مات المرء انقطع عمله إلا من ثلاث ولد صالح يدعو له أو صدقة جارية أو علم ينتفع به» أما من يحدث الموت الحقيقي لكل ذلك فهو منطوق العبارة الممقوتة "أحد الأجلين" في قوانين الخدمة المدنية في اليمن وغير اليمن، وهذا هو ما استهدفته هذه الدراسة ببعدها النظري وما أكده بعدها الميداني المعمق للأوضاع الاجتماعية لمتقاعدي القطاعين العام والمختلط هذه والمبين تفاصيلها ودلالاتها البالغة الأهمية في كل الأقسام والبنود التالية من هذه الدراسة.

القسم الثاني

عرض وتحليل مؤشرات ودلالات الدراسة الميدانية للأوضاع الاجتماعية للمتقاعدين

الفصل الرابع

الأوضاع الاجتماعية لمتقاعدي القطاع العام والمختلط

تمهيد:

إنه وبالرغم من أهمية البعد النظري الاجتماعي المشار إليه آنفاً إلا أن الجانب التطبيقي لهذه الدراسة يظل هو الأهم باعتباره المتغير الثابت والرئيس للدراسة وهدفها الأول رغم ذلك، وقد اعتمد تنفيذ هذا الجانب بالإضافة إلى ما سبقت إليه الإشارة من جمع وإدخال البيانات ومعالجتها على ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

1.العرض الكمي لأهم وأبرز المؤشرات الإحصائية للمتغيرات والعناصر الأهم في كل جدول على المستوى العام للمحافظات والمدن المستهدفة ككل وعلى المستوى الخاص لكل محافظة أو مدينة على حده.

2.تحليل أهم المؤشرات وإبراز دلالاتها الاجتماعية في كل جدول على حده وعلى المستوى العام للمحافظات والمدن المستهدفة بشكل عام من جهة وعلى المستوى الجزئي المتعلق بكل محافظة أو مدينة على حدة.

3.القيام بالتحليل الاجتماعي العام لمختلف النتائج والمؤشرات العامة الأهم على مستوى المحافظات موضع الدراسة ككل من جهة وصولاً إلى استخلاص أهم النتائج العامة والتوصيات من جهة أخرى. والمبين كل ذلك في الأقسام والبنود الآتية من هذه الدراسة.

وما تجدر الإشارة إليه أن العينة المخطط لها وهي (914) متقاعداً، لم يتم الوصل إليها بالكامل حيث كان المنجز الفعلي (864) متقاعداً، ويرجع ذلك إلى عدم وضوح عناوين المتقاعدين أو عدم تواجدهم في العناوين المحددة في كشوفات الهيئة وفروعها في المحافظات، بالإضافة إلى اعتذار بعض المتقاعدين عن إجراء المقابلات معهم.

أولاً: مؤشرات ودلالات عينة الدراسة:-

في الجدول الآتي رقم (1) والمتعلق بتوضيح حجم وتوصيف وتوزيع العينة تبدو المؤشرات الإحصائية ودلالاتها الاجتماعية المتعلقة بعينة الدراسة على النحو الآتي:

1 – جدول تركيب العينة:

جدول رقم (1) يوضح حجم وتوصيف وتوزيع عينة الدراسة

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
النوع	ذكر	134	%89.3	123	%90.4	91	%88.3	103	%89.6	45	%95.7	264	%84.3	760	%88.0
فئات العمر	أنثى	16	%10.7	13	%9.6	12	%11.7	12	%10.4	2	%4.3	49	%15.7	104	%12.0
	الإجمالي	150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
	35–49	6	%4.00	1	%0.70	1	%1.00	2	%1.70	0	%0.00	46	%14.70	56	%6.5
	50–69	100	%66.70	89	%65.40	70	%68.00	97	%84.40	30	%63.90	215	%68.70	601	%69.50
	70–فاكثر	31	%20.60	42	%30.90	30	%29.10	16	%13.90	16	%34.00	50	%16.00	185	%21.40
الحالة الاجتماعية	غير مبين	13	%8.7	4	%2.9	2	%1.9	0	%0.	1	%2.1	2	%.6	22	%2.5
	الإجمالي	150	%100.00	136	%100.0	103	%100.00	115	%100.00	47	%100.00	313	%100.00	864	%100.0
	عازب	3	%2.0	4	%2.9	1	%1.0	1	%.9	0	%.0	9	%2.9	18	%2.1
	متزوج	125	%83.3	117	%86.0	84	%81.6	96	%83.5	44	%93.6	258	%82.4	724	%83.8
	مطلق	3	%2.0	4	%2.9	2	%1.9	5	%4.3	2	%4.3	13	%4.2	29	%3.4
الحالة التعليمية	أرمل	19	%12.7	11	%8.1	16	%15.5	13	%11.3	1	%2.1	33	%10.5	93	%10.8
	الإجمالي	150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
	أمي	34	22.7%	31	22.8%	37	35.9%	25	21.7%	10	21.3%	89	28.4%	226	26.2%
	أساسي فاقل	43	%28.70	54	%39.70	40	%38.90	69	%60.00	24	%51.00	113	%36.10	343	%39.70
	ثانوي / دبلوم	43	%28.70	28	%20.60	21	%20.30	20	%17.40	10	%21.30	99	%31.70	221	%25.60
	جامعي فأكثر	30	%20.00	23	%16.90	5	%4.80	1	%0.90	3	%6.40	12	%3.80	74	%8.60
	الإجمالي	150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	100.0

2 – المؤشرات الإحصائية

أ – المؤشرات العامة لحجم وتوصيف وتوزيع عينة الدراسة

يشير الجدول السابق رقم (1) والمتعلق بحجم وتوصيف وتوزيع عينة دراسة الأوضاع الاجتماعية والصحية لمتقاعدي القطاع العام والمختلط في اليمن إلى أن العينة الفعلية قد تكونت من (864) حالة منها (88%) من الذكور و(12%) من الإناث منهم (69.5%) ما بين سن الـ(50) سنة و(69) سنة، ومنهم (83%) متزوجون وفي أسر مستقرة، وتنتشر الأمية بين (26.2%) منهم مقابل (65.3%) حصلوا على المستوى الثانوي فأقل، و (8.6%) جامعي فأكثر.

ب – المؤشرات الخاصة على مستوى المحافظات

لقد توزع مجموع العينة على المحافظات أو المدن الست موضع الدراسة على النحو الآتي:
(150) حالة في أمانة العاصمة وبنسبة (17.36%) من حجم العينة
(136) حالة في مدينة تعز وبنسبة (15.74%) من حجم العينة
(103) حالة في مدينة الحديدة وبنسبة (11.92%) من حجم العينة
(115) حالة في مدينة المكلا وبنسبة (13.31%) من حجم العينة
(47) حالة في مدينة سيئون وبنسبة (5.44%) من حجم العينة
(313) حالة في مدينة عدن وبنسبة (36.23%) من حجم العينة
3 – الدلالات الاجتماعية العامة لتكوين وتوصيف وتوزيع العينة

أ – التركيب النوعي للعينة

أول ما يتضح من مؤشرات الجدول السابق المتعلق بالعينة هو طغيان نسبة الرجال المتقاعدين قياساً بالنساء (88% مقابل 12%) وهي دلالة منطقية لا غبار عليها باعتبار محدودية ولوج المرأة في سوق العمل الوظيفي في مرحلة ما قبل الثورة والاستقلال ممن يفترض أنهن الآن في سن التقاعد، بل إن هذه السوق ما تزال محدودة حتى اليوم في وجه المرأة وإن كانت قد تطورت بكل تأكيد في اتجاه التوسع والانتشار.

ب – تقاعد قبل الأوان

أما الدلالة الثانية والمتعلقة بتمركز سن التقاعد ما بين 50 إلى 69 سنة وبنسبة (70%) تقريباً فهو ما يدل على انخفاض سن التقاعد بصورة غير منطقية حتى بالنسبة لما ينص عليه قانون التقاعد، لأن مجموع النسبة السابقة لم يمض على تقاعدهم أكثر من ثلاث سنوات فقط، وأن متوسط سن التقاعد لهذه النسبة المركزية من العينة هو (69+50= 119÷2 = 59.5 سنة فقط) أي أن (70%) من مجموع المتقاعدين في القطاع العام والمختلط قد تقاعدوا أو تمت مقاعدتهم على الأصح قبل السن القانونية وسنوات الخدمة المقررة في القانون أو ما يعرف بأحد الأجلين، ما يعني أن أسباب أخرى غير موضوعية قد تدخلت لإخراج هذه الشريحة الكبيرة من المتقاعدين من سوق العمل الوظيفي الرسمي للدولة، إما بسبب التضخم الزائد عن الحد وسوء التأهيل لأسباب اقتصادية تتعلق ببرامج الإصلاح الاقتصادي.

جـ - وضع عائلي متماسك

والدلالة الثالثة تتعلق بمؤشر الارتفاع الملحوظ لمعدل المتزوجين المقيمين مع أسرهم والبالغ (83.8%) وهو مؤشر محتمل ومنطقي بالنظر إلى ما يتمتع به المجتمع اليمني بصفة عامة والأسرة على وجه الخصوص من درجة التضامن والتماسك الاجتماعي القوي، إلا أن النسبة قد جاءت فوق المتوقع بالنظر لما يعتري مجتمعنا اليوم من حالات التفكك العائلي والأسري تحت وطأة المتغيرات الاجتماعية المحلية والدولية السلبية، بدءاً من التحول الحتمي من نمط الأسرة الأبوية الممتدة إلى الأسرة النووية وتراجع المسئولية المشتركة في الأسرة مقابل تفشي النزعة الفردية، ناهيك عن ارتفاع سقف المتطلبات غير المحدودة للأسرة الجديدة وشحة الموارد اللازمة لتلبية الضروري منها (عمل، مسكن، تعليم، صحة،..الخ) ناهيك عن الكمالي وغير الضروري وما أكثره والتي تقع الأجيال الجديدة تحت وطأتها بمبرر وبدون مبرر، أما عينة دراستنا المنتمية لأجيال خمسينات وستينات القرن المنصرم فيبدو أنها في حل من هذه المعاناة وهي لذلك تبدو أكثر استقراراً وتماسك.

د – تدن ملحوظ للمستوى التعليمي

من الدلالات الاجتماعية للمؤشرات السابقة في جدول حجم وتوصيف وتوزيع العينة هو المستوى التعليمي المتدني بشكل عام في أوساط متقاعدي القطاع العام والمختلط، حيث تصل نسبة الأمية بين المتقاعدين إلى (26.2%) و(65.3%) حاصلين على الثانوية فأقل، وإذا كانت نتيجة مستوى الثانوية فأقل هي متوقعة ومنطقية بالنظر إلى أن أجيال الأربعينات والخمسينات من المتقاعدين لم تكن تتوفر لهم فرص تعليم تذكر تتجاوز مثل هذا المستوى، إلا أن اللافت للنظر هو الارتفاع غير العادي لنسبة الأميين إلى هذا الحد في قطاع وظيفي حكومي تحديداً يفترض خلوه من الأمية، ويرجع السبب في تقديرنا إلى ما تميز به

النظام الوظيفي السابق في جنوب الوطن من اتجاه استيعاب قطاعات واسعة من الفئات الفقيرة والأمية من العمال والحرفيين في المؤسسات العامة والخدمات بمبرر وبدون مبرر، يؤكد ذلك أن مجموع الأميين في مدن العينة في المحافظات الجنوبية (المكلا، سيئون، عدن) تصل إلى (71.4%) قياساً بمجموع العينة وأكثر من (85%) قياساً بعدد السكان.

هـ - الدلالات الاجتماعية الخاصة للعينة على مستوى المحافظات

أما آخر المؤشرات ذات الدلالة الاجتماعية فهو توزيع العينة بين المحافظات والذي جاء متسقاً ومنطقياً والذي يتراوح بين (162) حالة في محافظة حضرموت (المكلا، سيئون) كحد أعلى و (103) حالة في محافظة الحديدة كحد أدنى، أما الاستثناء صعوداً فهي مدينة عدن التي وصل حجم العينة فيها إلى (313) حالة ولكنها مؤشرات منطقية بالنظر لقدم نظام التأمين في الجنوب بشكل عام وفي مدينة عدن على وجه الخصوص وهي المدينة الأقدم تفاعلاً مع الحداثة في ظل الإدارة الاستعمارية البريطانية.

ثانياً: نوع ومدة الخدمة وتاريخ وسبب التقاعد:

من خلال الجدول الآتي رقم (2) والمتعلق بنوع ومدة الخدمة وتاريخ وأسباب التقاعد تتضح المؤشرات الإحصائية المهمة في الجدول ودلالاتها الاجتماعية المباشرة من خلال الآتي:

1 – جدول نوع ومدة الخدمة وتاريخ وسبب التقاعد

جدول رقم (2) يوضح نوع ومدة الخدمة وتاريخ وسبب التقاعد

العناصر		المحافظة												الاجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن		العدد	%
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
نوع الوظيفة	موظف إداري	76	%50.70	54	%39.70	44	%42.80	33	%28.70	13	%27.60	117	%37.50	337	%39
	عمال وفنيون	56	%37.30	53	%39.00	44	%42.80	62	%53.90	26	%55.30	172	%55.00	413	%47.80
	أخرى	18	%12.00	29	%21.30	14	%13.70	19	%16.50	8	%17.10	21	%6.70	109	%12.50
سنوات الخدمة	غير مبين	0	%.0	0	%.0	1	%1.0	1	%.9	0	%.0	3	%1.0	5	%.6
	الإجمالي	150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
	24 فاقل	17	%11.30	21	%15.40	20	%19.50	12	%10.50	12	%25.50	57	%18.20	139	%16.1
	34-25	33	%22.00	30	%22.10	21	%20.40	30	%26.10	9	%19.10	86	%27.40	209	%24.20
	35 فأكثر	100	%66.70	85	%62.50	61	%59.20	70	%60.80	26	%55.40	169	%54.00	511	%59.20
تاريخ التقاعد	غير مبين	0	%.0	0	%.0	1	%1.0	3	%2.6	0	%.0	1	%.3	5	%.6
	الإجمالي	150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
	1999-1996	20	%13.40	26	%19.00	16	%15.60	34	%29.70	16	%34.10	63	%20.20	175	%20.3
	2003-2000	62	%41.40	63	%46.40	54	%52.40	42	%36.50	20	%42.60	94	%30.00	335	%38.80
	2006-2004	63	%42.00	42	%30.90	22	%21.40	35	%30.40	11	%23.40	147	%47.00	320	%37.00
سبب التقاعد	غير مبين	5	%3.3	5	%3.7	11	%10.7	4	%3.5	0	%.0	9	%2.9	34	%3.9
	الإجمالي	150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
	بلوغ السن وانتهاء سنوات الخدمة	136	%90.70	128	%94.10	96	%93.20	101	%87.80	46	%97.90	228	%72.80	735	%85.1
	العجز والتقاعد المبكر	14	%9.30	8	%5.90	7	%6.80	13	%11.30	1	%2.10	22	%7.10	65	%7.50
	عمالة فائضة	0	%.0	0	%.0	0	%.0	1	%.9	0	%.0	63	%20.1	64	%7.4
	الإجمالي	150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0

2 – **المؤشرات الإحصائية**

أ – المؤشرات العامة لنوع ومدة الخدمة وتاريخ وسبب التقاعد

تفيد المؤشرات الرئيسية العامة في الجدول السابق رقم (2) لنوعية الخدمة الوظيفية التي كان يؤديها المتقاعد قبل تقاعده إلى أن (39%) منهم كانوا يقومون بوظائف إدارية، مقابل (47.8%) كانوا عبارة عن عمال وفنيين حرفيين، وأن (59.2%) منهم قد امتدت خدمتهم لـ(35) سنة فأكثر مقابل (40.3%) قد تراوحت خدمتهم بين (24) سنة و(34)سنة فقط، وفيما يتعلق بتاريخ التقاعد فإن نسبة (75.8%) قد تم تقاعدهم بين عامي 2000 و2006م مقابل (20.3%) قبل ذلك و(3.9%) غير مبين، أما ما يتعلق بسبب التقاعد فإن المؤشر يشير إلى أن السبب الأهم هو بلوغ السن وانتهاء سنوات الخدمة وبمعدل (85.1%) إضافة إلى (7.5%) بسبب العجز والتقاعد المبكر، و(7.4%) بسبب العمالة الفائضة.

ب – المؤشرات الإحصائية الخاصة على مستوى المحافظات

تأتي أعلى معدلات توزيع لوظيفة الإدارة في أمانة العاصمة وبمعدل (50.7%) بالنسبة لعينة الأمانة، مقابل أقل المعدلات في سيئون وبنسبة (27.6%) من عينة المدينة، وأعلى معدل من متقاعدي العمال والفنيين في سيئون وبنسبة 55.3%) من عينة المدينة مقابل أقل معدل في تعز بمعدل (39%) من معدل عينة المدينة، أما معدلات فوارق سنوات الخدمة وتاريخها وأسبابها بين المدن فإنها أقرب إلى التماثل وبفروق هامشية وغير ذات دلالة اجتماعية جديرة بالاهتمام.

3 – **أهم الدلالات الاجتماعية لنوعية ومدة الخدمة وتاريخ وسبب التقاعد**

من واقع الجدول السابق رقم (2) والمتعلق بنوع ومدة الخدمة للمتقاعدين وتاريخ وسبب تقاعدهم في البند الأول وأهم مؤشراته الإحصائية في البند الثاني نوضح هنا أهم الدلالات الاجتماعية المتعلقة بأهم المؤشرات السابقة فيما يأتي:

أ – ارتفاع معدل العمالة العادية مقابل الوظائف الإدارية

إن أول ما يلفت الانتباه كأمر غير متوقع هو ارتفاع نسبة المتقاعدين من القطاع الحكومي العام والمختلط من العمال العاديين والمهنيين بنسبة (47.8%) مقابل (39%) من الوظائف الإدارية و(12%) من أعمال أخرى، والاحتمال المؤكد وراء هذا المؤشر هو ما أقدمت عليه الدولة في جنوب الوطن قبل الوحدة من استيعاب العمالة العادية الكثيفة في المرافق العامة من العمال والمستخدمين العاديين وتثبيت حقوقهم الوظيفية في ظل التوجه الاشتراكي الأمر الذي انعكس على وضعهم التقاعدي بعد الوحدة، وهو ما برز بوضوح في جدول تركيب العينة السابق وهي ميزة لدور الدولة في حماية القوى العاملة المعادلة وتأمين حياتها.

ب – ارتفاع غير منطقي لمعدل سنوات خدمة ما يقرب من 60% من المتقاعدين

إن ما يلفت الانتباه في مؤشرات الخدمة هو أن (59.2%) منهم قد بلغت خدمتهم (35) سنة فأكثر، وهي نسبة غير منطقية ولا تتوافق ونص القانون الذي يحدد الحد الأقصى لسنوات الخدمة بـ(30) سنة كحد أقصى، في حين أن نسبة الـ(40.3%) الأخرى التي امتدت سنوات خدمتها ما بين (34–24) سنة وبمتوسط (29) سنة يبدو متوافقاً إلى حد ما.

وما يمكن أن يفسر به مثل هذه الأوضاع غير المنطقية يرجع في تقديرنا إلى البداية المتأخرة لتأسيس نظام الضمان الاجتماعي المقنن لمتقاعدي القطاع الحكومي والذي ارتفع بنسبة أكثر من (80%) بعد الوحدة المباركة ومع بداية عام 2000 حتى 2006م ولم تكن النسبة تتجاوز قبل ذلك (20.3%) من عينة المتقاعدين، حيث أن هذه النسبة العالية من سنوات الخدمة هي مجرد تراكم سنوات خدمة قديمة غير محسوبة لغالبية عينة الدراسة.

د – 85% تقاعدوا بسبب بلوغ السن ومدة الخدمة

إن ما يؤكد تأثير حداثة نظام الضمان الاجتماعي وتعميمه على مستوى الوطن عام 2000م بعد الوحدة هو ارتفاع النسبة المرتبطة باستيفاء ما هو أكثر من السن القانونية ومن الحد الأقصى من سنوات الخدمة والبالغ (85%) مقابل مؤشرات هامشية وأقل دلالة فيما يتعلق بالأسباب المرتبطة بالعجز والعمالة الفائضة لا تتجاوز (7.5%) لكل من المتغيرين.

4 – الدلالات الاجتماعية الخاصة على مستوى المحافظات

أ – دلالات متقاعدي الوظيفة الإدارية

من الغريب أن تأتي عدن بعد كل من تعز والحديدة من حيث عدد المتقاعدين القادمين من وظائف إدارية وبنسبة لا تزيد عن (37%) وهي العاصمة والحضرية الأولى في اليمن، والمفترض طبقاً لهذا التعليل المنطقي أن تأتي عدن كعاصمة قبل الوحدة أن تكون في المقدمة وبعد الأمانة على الأقل، حيث تصبح قبل كل من تعز والحديدة لا بعدهما وبفارق ملحوظ، إلا أن هذه الغرابة تنتهي إذا ما تذكرنا بأن معظم كادر الدولة وإدارتها في عدن قد انتقل إلى صنعاء بعد الوحدة مباشرة في عام 1990م وبدء تقاعدهم مع بداية صدور قانون التقاعد عام 2000م ولأسباب مختلفة في صنعاء الأمر الذي رفع رصيد صنعاء في مجال التقاعد الإداري إلى المقدمة وهي الأقل كماً وعراقة في نظام الضمان والتقاعد من أية محافظة جنوبية حتى قيام الوحدة المباركة.

ب – دلالات متقاعدي الوظائف الفنية والعمالية

من اللافت للانتباه تمركز المعدلات العليا لمتقاعدي الوظائف الفنية والعمالية في المحافظات الجنوبية وبمعدلات شبه متساوية أعلاها سيئون (55.3%) وأدناها عدن (55%) مقابل تمركز الحدود الدنيا في المحافظات الشمالية وبمعدل (42.8%) للحديدة كحد أعلى و(37.3%) لأمانة العاصمة كحد أدنى، والدلالات الاجتماعية لهذه المفارقات تكمن في سياسة عمالة ما قبل الوحدة في كل من شطري اليمن، حيث كانت التوجهات الاشتراكية في الجنوب تدفع باتجاه استيعاب العمالة الفنية والعضلية العادية ضمن الوظائف والحقوق الثابتة للعمال والفنيين في مختلف المرافق العامة شأنهم شأن الموظفين الإداريين وربما بدوافع سياسية أكثر في سياق أولوية حقوق الطبقة العاملة، وهو الأمر الذي عكس نفسه في هذه النتيجة غير المنطقية في شكلها الواقعية في موضوعيتها وحقيقتها، وكل ذلك بخلاف سياسة العمالة الفنية والعمالية العادية قبل الوحدة في المحافظات الشمالية التي كانت أقل انحيازاً لضمان حقوق العمالة الفنية والعادية بنفس مستوى الوظائف الإدارية أو حتى ما يقترب منها، بل أن تهمة اليسار كانت تلاحق هذه الفئات من العمال والفنيين ونصفهم تحت الرقابة السياسية ناهيك عن تدني الاهتمام بحقوقهم الوظيفية والتأمينية اللاحقة لمرحلة ما بعد التقاعد وهو الأمر الذي عكس نفسه منطقياً في هذه النتائج المتعلقة بمتقاعدي العمالة الفنية والعادية بعد الوحدة.

جـ - الدلالات الاجتماعية لسنوات الخدمة

إن الدلالة الاجتماعية لاحتلال عدن للمركز الأول فيما يتعلق بسن وسنوات خدمة المتقاعدين وبمعدل (18.2%) لسن 24 سنة، فأقل هو انعكاس لحالة التقاعد الإجباري لما اعتبر عمالة فائضة بعد الوحدة مقابل أمانة العاصمة التي لم تتجاوز فيها هذه النسبة (11.3%) وهو الأمر الذي ينطبق على سنوات الخدمة ما بين 25 إلى 34 سنة التي تحتل فيها عدن المقدمة بنسبة (27.4%) مقابل الحديدة بنسبة (20.4%)، أما المتقاعدين بمعدل سنوات خدمة 35 سنة فأكثر فقد احتلت الأمانة المرتبة الأولى وبنسبة (66.7%) من المتقاعدين فيها ودلالة ذلك هو حداثة نظام الضمان والتقاعد في صنعاء حيث جاءت هذه النسبة العالية عن تراكم لكل عشرات السنوات الماضية لمراحل ما قبل وبعد الثورة وحتى بداية الضمان والتقاعد المقنن عام 2000م، إضافة إلى تشكيل صنعاء كمركز جذب لكوادر الدولة بعد الوحدة وإكمال إجراءات تقاعدهم فيها مقابل الحد الأدنى في عدن بسبب تقادم نظام التأمين والتقاعد هناك نسبياً.

ما يعني في المحصلة العامة أننا أمام مؤشر عال لسنوات الخدمة ومعدل السن القانونية 35 سنة فأكثر لما يقرب من (60%) من المتقاعدين بسبب ضرورة استيعاب كُل من هم في سن التقاعد ومن قبلهم من تجاوز هذه السن ولم يكونوا مشمولين بنظام التقاعد من جهة ومؤشر آخر منخفض لسن ومدة الخدمة لمتقاعدي السنوات الأخيرة من عمر الوحدة المباركة بمعدل 29 سنة لأكثر من (40%) من المتقاعدين بسبب العمالة الفائضة أو الإقعاد غير الاختياري، يضاف إلى ذلك النص القانوني غير الدقيق الذي يحدد سن التقاعد لـ(60) سنة وهو السن الذي صار من المتعارف عليه دولياً بمتوسط العمر وليس نهايته أو نهاية قدرة الإنسان على العمل المنتج.

د – دلالات تاريخ التقاعد عن الخدمة

أما دلالة أن أعلى نسبة من المتقاعدين ما بين عامي 2000 و2003م قد تم في محافظة الحديدة وبنسبة (57.4%) من المتقاعدين فيها مقابل (30%) في عدن فما ذلك إلا دليل بأن الحديدة قد كانت هي الأكثر حرماناً في حقوق التقاعد بعكس عدن، بدليل أن هذه النسبة قد انعكست تماماً بالنسبة لعدد المتقاعدين ما بين عامي 2004 و2006م وبمعدل (21.4%) للحديدة والحد الأدنى و(47%) لعدن كحد أقصى للتقاعد المبكر أو الإقعاد الإجباري للعمالة الفائضة وأن أكثر من (75%) قد تم تقاعدهم ما بين 2000 و2006م.

ثالثاً: تركيب أسرة المتقاعد ودوره فيها

في هذا البند نستعرض من خلال الجدول رقم (3) وفيه يتبين مجموع الأسرة المقيمين مع المبحوثين من المتقاعدين ودورهم فيها وبحسب النوع والمحافظة، كما نستخلص من الجدول أهم المؤشرات الإحصائية المتعلقة بوضع وتركيب أسر المتقاعدين وتحليل دلالاتها الاجتماعية وعلى النحو الآتي:

1 – **جدول رقم (3) يوضح مجموع أفراد الأسرة المقيمين مع المبحوثين ودورهم بحسب النوع والمحافظة**

باقي أفراد الأسرة المقيمين معك	النوع	المجموع والنسبة	المحافظة						الإجمالي
			الأمانة	تعز	الحديدة	المكلا	سيئون	عدن	
الزوجات/الزوج	ذكور	المجموع	5	6	3	6	0	25	45
	إناث	%	%3.7	%4.9	%3.4	%6.3	%0.0	%9.7	%6.0
		المجموع	129	117	84	90	47	234	701
		%	%96.3	%95.1	%96.6	%93.8	%100.0	%90.3	%94.0
الأبناء	إجمالي ذكور		134	123	87	96	47	259	746
		المجموع	338	313	246	276	117	588	1878
	إناث	%	%58.9	%52.0	%55.4	%59.6	%65.7	%55.0	%56.4
		المجموع	236	289	198	187	61	481	1452
		%	%41.1	%48.0	%44.6	%40.4	%34.3	%45.0	%43.6
	إجمالي		574	602	444	463	178	1069	3330
زوجات الأبناء الأحفاد	إناث ذكور		142	92	45	64	45	135	523
		المجموع	197	160	51	109	47	206	770
	إناث	%	%51.4	%51.1	%56.7	%56.8	%53.4	%51.4	%52.5
		المجموع	186	153	39	83	41	195	697
		%	%48.6	%48.9	%43.3	%43.2	%46.6	%48.6	%47.5
آخرون	إجمالي ذكور		383	313	90	192	88	401	1467
		المجموع	35	16	25	21	8	71	176
	إناث	%	%46.7	%48.5	%52.1	%45.7	%50.0	%43.3	%46.1
		المجموع	40	17	23	25	8	93	206
		%	%53.3	%51.5	%47.9	%54.3	%50.0	%56.7	%53.9
الإجمالي العام	إجمالي ذكور		75	33	48	46	16	164	382
		المجموع	575	495	325	412	172	890	2869
	إناث	%	%44.0	%42.6	%45.5	%47.9	%46.0	%43.9	%44.5
		المجموع	733	668	389	449	202	1138	3579
		%	%56.0	%57.4	%54.5	%52.1	%54.0	%56.1	%55.5
إجمالي			1308	1163	714	861	374	2028	6448
عدد أفراد العينة			150	136	103	115	47	313	864
متوسط أفراد الأسرة المقيمين مع المبحوث الوضع المعيشي في الأسرة	رب الأسرة		8.7	7.8	4.8	5.7	2.5	13.5	7.5
		المجموع	135	122	92	105	45	273	772
	آخرون	%	%90.0	%89.7	%89.3	%91.3	%95.7	%87.2	%89.4
		المجموع	15	14	11	10	2	40	92
	إجمالي	%	%10.00	%10.30	%10.70	%8.60	%4.30	%12.80	%10.70
		المجموع	150	136	103	115	47	313	864
		%	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

2 – أهم المؤشرات الإحصائية لتركيب أسر المتقاعدين ودورهم فيها

أ – المؤشرات العامة

يشير الجدول السابق إلى أن (94%) من أسر الأزواج والزوجات يقيمون معاً وأن (56.4%) من أسر المبحوثين يقيمون مع أبنائهم من الذكور و(43.6%) يقيمون مع أبنائهم من الإناث وأن (60%) من عينة المبحوثين والبالغين (523) أسرة يقيمون مع نساء أبنائهم الذكور، كما يشير الجدول كذلك إلى أن (52.5%) من الأحفاد الذكور و(47.5%) من الأحفاد الإناث يقيمون كذلك مع أسر المبحوثين المتقاعدين، إضافة إلى (46.1%) من الذكور و(53.9%) من الإناث من مجموع الأسرة كلهم من الأخوة والأقارب الآخرين الذين يقيمون مع أسرة المتقاعد، وبمتوسط عام مقداره (7.5) شخص هم مجموع الأسرة القرابية والمعيشية لكل متقاعد.

ب – المؤشرات الإحصائية الخاصة على مستوى المحافظة

لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية أو اجتماعية يمكن الخوض في تفاصيلها والخروج بنتائج ذات أهمية بالنظر لتشتتها الإحصائي وعدم دلالاتها الاجتماعية.

3 – أهم الدلالات الاجتماعية لمؤشرات تركيب أسر المتقاعدين

أ – ثبوت استمرار الأسرة الممتدة قرابياً

أول ما يمكن الاستدلال عليه من المؤشرات الإحصائية السابقة هي الدرجة العالية لتماسك الأسرة القرابية الممتدة من الدرجة الأولى للزوجين والأبناء، حيث يقيم (94%) من الأزواج الذكور والإناث معاً إلى جانب (56.4%) من أبنائهم الذكور و(43.6%) من بناتهم الإناث، إلى جانب (60%) من أسر المبحوثين، يقيم معها نساء أبنائها الذكور أو أزواج بناتهم الإناث، إضافة إلى (52.5%) من الأحفاد الذكور و(47.5%) من الأحفاد الإناث يقيمون مع أسر المبحوثين ما يعني استمرار وجود الأسرة الممتدة والمركبة قرابياً في مجتمع الدراسة إلى حد كبير وهي نتيجة متوقعة بالنسبة لأجيال الخمسينات والأربعينات الأقرب إلى نمط الأسرة التقليدية الممتدة قرابياً من الدرجة الأولى والثانية.

ب – ثبوت استمرار الأسرة الممتدة معيشياً

والأمر لم يتوقف عند ثبوت الأسرة الممتدة قرابياً من الأب والأبناء والأحفاد فحسب بل وبروز ظاهرة الأسرة الممتدة قرابياً ومعيشياً أيضاً، حيث تصل نسبة المقيمين من الأخوة والأقارب الآخرين إلى (46.1%) من الذكور و(53.9%) من الإناث من أقارب ومعارف الدرجة الثالثة المقيمين مع أسر المتقاعدين من الأخوة والأقارب والمعارف الآخرين وبمتوسط من عدد أفراد الأسرة القرابية والمعيشية المشتركة يتجاوز المعدل العام المعلن لعدد أفراد الأسرة بشكل عام وقدره (6.25) إلى (7.5) ما يعني ثبوت درجة عالية من التضامن والتكافل الاجتماعي في مجتمع الدراسة من المتقاعدين كدلالة إيجابية من جهة ومضاعفة الأعباء المعشية على أسر المتقاعدين كظاهرة سلبية من جهة ثانية، ينبغي مراعاتها فيما يتعلق بمقدار الحد الأدنى للمعاش التقاعدي حماية لهذه البنية الاجتماعية التضامنية للأسرة اليمنية من الانهيار كهدف بحد ذاته وليس مجرد إعالة المتقاعد.

4 – الدلالات الاجتماعية الخاصة على مستوى المحافظات

وفيما يتعلق بالفروق المتعلقة بالتركيب الاجتماعي لأسر المتقاعدين من محافظة لأخرى فإنها ومن واقع المؤشرات الإحصائية للجدول السابق رقم (3) تتميز بالتكافؤ والتشابه الكبير سواء ما يتعلق بالأزواج والزوجات والأبناء والأحفاد من الجنسين وحتى الأقارب المقيمين مع أسر المتقاعدين وبفروق هامشية غير ذات دلالة من الناحية الاجتماعية، ما يعني عدم الضرورة للدخول في تفاصيل مؤشرات هامشية عديمة الدلالة الاجتماعية والإحصائية أحياناً.

رابعاً: الأوضاع الاجتماعية لأبناء المتقاعدين

في هذا البند نعرض للجدول الآتي رقم (4) والمتعلق برصد الأوضاع الاجتماعية لأبناء المتقاعدين من عينة البحث نستخلص من خلاله أهم المؤشرات الإحصائية لهذه الأوضاع، ثم نقوم بعرض وتحليل الدلالات الاجتماعية المباشرة والمتعلقة بهذه الأوضاع وذلك على النحو الآتي:

1 – جدول رقم (4) يوضح الأوضاع الاجتماعية لأبناء المتقاعدين من عينة البحث

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن		العدد	%
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
حسب النوع ذكر		473	%51.0	512	%53.1	309	%50.0	333	%50.5	155	%53.1	768	%49.6	2550	%50.9
الإجمالي حسب فئات العمر	أنثى	454	%49.0	453	%46.9	309	%50.0	327	%49.5	137	%46.9	779	%50.4	2459	%49.1
		927	%100.0	965	%100.0	618	%100.0	660	%100.0	292	%100.0	1547	%100.0	5009	%100.0
	19 فأقل	197	%21.20	151	%15.60	172	%27.80	145	%21.90	88	%30.20	362	%23.40	1115	%22.3
20–39		651	%70.30	658	%68.10	401	%64.90	469	%71.10	184	%63.10	1020	%66.00	3383	%67.50
الإجمالي حسب الحالة الاجتماعية	40 فأكثر	79	%8.50	156	%16.20	45	%7.20	46	%7.00	20	%6.80	165	%10.60	511	%10.20
		927	%100.0	965	%100.0	618	%100.0	660	%100.0	292	%100.0	1547	%100.0	5009	%100.0
	عازب	384	%41.4	434	%45.0	370	%59.9	320	%48.5	124	%42.5	818	%52.9	2450	%48.9
متزوج		522	%56.3	499	%51.7	233	%37.7	323	%48.9	163	%55.8	690	%44.6	2430	%48.5
الإجمالي	مطلق وأرمل	21	%2.30	32	%3.30	15	%2.40	17	%2.60	5	%1.70	39	%2.50	129	%2.60
		927	%100.0	965	%100.0	618	%100.0	660	%100.0	292	%100.0	1547	%100.0	5009	%100.0
حسب الإقامة المعيشية مستقل		374	%40.3	400	%41.5	178	%28.8	224	%33.9	116	%39.7	522	%33.7	1814	%36.2
الإجمالي حسب حالة العمل	غير مستقل	553	%59.7	565	%58.5	440	%71.2	436	%66.1	176	%60.3	1025	%66.3	3195	%63.8
		927	%100.0	965	%100.0	618	%100.0	660	%100.0	292	%100.0	1547	%100.0	5009	%100.0
	يعمل	342	%36.9	404	%41.9	213	%34.5	224	%33.9	100	%34.2	516	%33.4	1799	%35.9
لا يعمل		554	%59.8	533	%55.2	387	%62.6	418	%63.3	172	%58.9	949	%61.3	3013	%60.2
الإجمالي حسب نوع العمل	أقل من 10سنوات	31	%3.3	28	%2.9	18	%2.9	18	%2.7	20	%6.8	82	%5.3	197	%3.9
		927	%100.0	965	%100.0	618	%100.0	660	%100.0	292	%100.0	1547	%100.0	5009	%100.0
	موظف حكومي	246	%66.0	264	%61.1	139	%60.2	105	%43.4	43	%35.8	330	%55.2	1127	%56.5
	موظف خاص	43	%11.5	65	%15.0	29	%12.6	42	%17.4	25	%20.8	77	%12.9	281	%14.1
عمل حر		53	%14.2	75	%17.4	45	%19.5	77	%31.8	32	%26.7	109	%18.2	391	%19.6
الإجمالي	أقل من 10 سنوات	31	%8.3	28	%6.5	18	%7.8	18	%7.4	20	%16.7	82	%13.7	197	%9.9
		373	%100.0	432	%100.0	231	%100.0	242	%100.0	120	%100.0	598	%100.0	1996	%100.0

2 – أهم المؤشرات الإحصائية لأوضاع أبناء المتقاعدين

أ – المؤشرات العامة لمجتمع الدراسة ككل

يتكون مجتمع أبناء المتقاعدين موضع الدراسة من حيث النوع من (50.9%) من الذكور و(49.1%) من الإناث، وما مجموعه (5009) شخص، أما من حيث العمر فإن (22.3%) منهم تقع أعمارهم عند (19) سنة فأقل مقابل (67.5%) منهم ما بين (39–20) سنة، إضافة إلى (10.2%) عند سن الأربعين فأكثر، أما من حيث الحالة الاجتماعية فإن ما يقرب من (49%) عازبون مقابل (48.5%) متزوجون، وما لا يتجاوز (2.6%) ما بين مطلق وأرمل، أما من حيث العمل فإن (36%) فقط تقريباً يعملون مقابل (60.2%) لا يعملون.

ب – المؤشرات الخاصة على مستوى المحافظة

تختلف معدلات العمل والبطالة من محافظة لأخرى حيث تأتي أعلى المعدلات للعاملين في محافظة تعز بمعدل (42%) تقريباً مقابل أقل معدل في عدن (33.4%) في مقابل أقل نسبة بطالة في تعز ومقدارها (55.2%) وأعلى نسبة في المكلا بمعدل (63.3%)، وتأتي أخيراً أهم مؤشرات نوع العمل بالنسبة للعاملين من أبناء المتقاعدين، حيث يشتغل منهم (56.5%) في وظائف حكومية و(14.1%) قطاع خاص و(19.6%) أعمال حرة، وتأتي أمانة العاصمة في مقدمة تشغيل أبناء المتقاعدين في الوظائف الحكومية بنسبة (66%) وأقلها حضرموت ككل بنسبة (39.1%).

3 – الدلالات الاجتماعية العامة لمؤشرات أوضاع أبناء المتقاعدين

أ – زيادة عدد الذكور على الإناث

أول ما يمكن قراءته في المؤشر الأول المتعلق بالنوع والذي يبين أن (51%) من أبناء المتقاعدين هم من الذكور مقابل (49.1%) من الإناث هو أن هذا المؤشر يخالف القاعدة الشائعة للتساوي أو غلبة عدد الإناث على عدد الذكور في الغالب الأعم، لكن هذا الخروج على هذه القاعدة يصبح مقبولاً ومنطقياً إذا ما تذكرنا المعادلة الديمغرافية القائلة بأن زيادة معدل الإناث على الذكور في أي مجتمع يعني أو يعبر عن ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة معدلات النمو والاستقرار المعيشي والاجتماعي ككل والعكس بالعكس صحيح، ما يعني أن الأوضاع المعيشية للمجتمع اليمني بصفة عامة وشريحة المتقاعدين وأسرهم بصفة خاصة تعيش حالة متدنية من المستوى المعيشي حتى قياساً ببقية أفراد المجتمع التي تشير الإحصاءات السكانية العامة إلى درجة أعلى من التكافؤ بين الجنسين.

ب – 82.5% من أبناء المتقاعدين عبئ على آبائهم

أما دلالة المؤشر الثاني والأهم فهو أنه إذا ما جمعنا نسبة الـ(22.3%) من أبناء المتقاعدين الذين تقل أعمارهم عن (19) سنة أي ما قبل سن العمل القانونية إضافة إلى نسبة الـ(60.2%) الذين لا يعملون وممن يفترض أنهم في سن العمل القانونية فإن نسبة الإعالة الواقعة على كاهل المتقاعدين ترتفع إلى (82.5%) من أبنائهم ممن هم دون سن العمل والعاطلين عن العمل وهنا يتجلى حجم مشكلة البطالة التي يعاني منها المجتمع بصفة عامة وأسر وأبناء المتقاعدين الراشدين على وجه الخصوص والذي يؤكده عدم قدرة ما يقرب من (50%) منهم على تكوين أسرة ويعانون العزوبية الطويلة والعنوسة المشتركة للذكور والإناث معاً كما هو واضح من الحالة الاجتماعية لأبناء المتقاعدين.

4 – الدلالات الاجتماعية الخاصة بأبناء المتقاعدين على مستوى المحافظات

أ – لا فرق دلالي كبير فيما يتعلق بالنوع بين المحافظات

تسجل تعز أعلى معدل في عدد الذكور من أبناء المتقاعدين ومقداره (53.1%) مقابل عدن كأدنى معدل في ذلك مقداره (49.6%) والعكس صحيح فيما يتعلق بالإناث في كلا المحافظين (46.9%) تعز و(50.4%) في عدن، ما يعني أن عدن تحتل درجة أعلى من حيث التطور الحضري والاستقرار المعيشي وتعز في المؤخرة قياساً ببقية المحافظات التي شكلت مجتمع الدراسة مع الأخذ في الاعتبار تدني الفروق الدلالية لمتغير النوع الاجتماعي بين كل المحافظات بشكل عام.

ب – محافظة الحديدة هي الأعلى في معدل أبناء المتقاعدين ما دون 19 سنة

إن مؤشر الإعالة للأبناء عند 19 سنة فما دون في أسر المتقاعدين في مدينة الحديدة بنسبة (27.8%) منهم مقابل (15.6%) كحد أدنى في تعز قياساً ببقية مدن المحافظات الأخرى موضع الدراسة يؤكد بأن

الحديدة هي المجتمع الأكثر تقليدية والأقل تغيراً سواءً فيما يتعلق بزيادة معدل النمو الديمغرافي أو استمرارية الأسرة الممتدة، بخلاف مدينة تعز التي تحتفظ فيها أسرة المتقاعد بالحد الأدنى من عدد الأبناء ما دون 19 سنة، وهي بالتالي الأكثر قرباً من حالة توازن النمو الديمغرافي من جهة والميل إلى الأسرة النووية بدلاً من الأسرة الممتدة قياساً ببقية مدن المحافظات الأخرى التي تتوزع بمعدلاتها ما بين مقياس الحديدة وتعز، يؤكد ذلك أن تعز تحقق المعدل الأعلى لمتغير استقلال الأبناء بأنفسهم وبنسبة (41.5%) مقابل (28.8%) فقط كحد أدنى بالنسبة لمدينة الحديدة قياساً ببقية المحافظات.

جـ - الدلالات الاجتماعية لأوضاع عمل أبناء المتقاعدين ونوعه على مستوى المحافظات

إن تسجيل مدينة تعز لأعلى معدل في عمالة الأبناء يصل إلى (41.9%) مقابل (33.4%) في مدينة عدن كحد أدنى قياساً ببقية مدن المحافظات موضع الدراسة هي نتيجة منطقية معبرة عن واقع حيوية ودأب أبناء محافظة تعز عامة وأبناء المتقاعدين منهم على البحث عن فرص العمل والتكيف معها في أي مكان أكثر من غيرهم، بخلاف أبناء مدينة عدن الأقل قدرة على البحث والتكيف مع فرص العمل خارج نطاق محافظتهم والإقبال على وظائف الدولة بالدرجة الأولى، أما من حيث نوعية عمل أبناء المتقاعدين فإن أمانة العاصمة تأتي في الدرجة الأولى من حيث ارتباط عمل أبناء المتقاعدين بالوظائف الحكومية وبنسبة (66%) مقابل الحد الأدنى في محافظة حضرموت (مدن المكلا وسيئون) بنسبة (39.2%) ما يؤكد حقيقة أن الأقرب إلى مراكز اتخاذ القرار يفوزون بنصيب أكبر من فرص الوظائف الحكومية وأن أبناء حضرموت بصفة عامة بما فيهم أبناء المتقاعدين هم عوضاً عن بعدهم عن مركز اتخاذ القرار يتمتعون بميزة الميل الأصيل للأعمال الخاصة والحرة والتجارية منها بالذات.

خامساً: الأوضاع التعليمية لأبناء المتقاعدين

التعليم مقياس بالغ الأهمية لمعرفة الأوضاع الاجتماعية لأي مجتمع أو جماعة صعوداً أو هبوطاً ومن هذا المنطلق تأتي أهمية التعليم بالنسبة لفهم أوضاع المتقاعدين وأبنائهم بالذات والذي سنتعرف عليه من خلال الجدول الآتي رقم (5) والذي يوضح الأوضاع التعليمية لأبناء المتقاعدين من خلال عرض الجدول واستخلاص أهم مؤشراته الإحصائية من جهة وعرض وتحليل دلالاتها الاجتماعية من جهة أخرى وعلى النحو التالي:

1 – جدول رقم (5) يوضح الأوضاع التعليمية لأبناء المتقاعدين

العناصر		المحافظة										الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
حسب الالتحاق بالتعليم	ملتحق	211	%22.8	191	%19.8	158	%25.6	107	%16.2	65	%22.3	301	%19.5	1033	%20.6
	سبق له الالتحاق	642	%69.3	665	%68.9	419	%67.8	506	%76.7	197	%67.5	1090	%70.5	3519	%70.3
	لم يلتحق	59	%6.4	96	%9.9	35	%5.7	38	%5.8	18	%6.2	107	%6.9	353	%7.0
	6 سنوات فأقل	15	%1.6	13	%1.3	6	%1.0	9	%1.4	12	%4.1	49	%3.2	104	%2.1
الإجمالي		927	%100.0	965	%100.0	618	%100.0	660	%100.0	292	%100.0	1547	%100.0	5009	%100.0
حسب المستوى التعليمي	أمي	59	%6.4	93	%9.6	34	%5.5	38	%5.8	18	%6.2	103	%6.7	345	%6.9
	ثانوي فأقل	581	%62.70	556	%57.60	459	%74.30	537	%81.50	234	%80.20	1106	%71.50	3473	%69.30
	جامعي فأعلى	272	%29.40	303	%31.40	119	%19.20	76	%11.50	28	%9.60	289	%18.70	1087	%21.70
	6سنوات فأقل	15	%1.6	13	%1.3	6	%1.0	9	%1.4	12	%4.1	49	%3.2	104	%2.1
الإجمالي		927	%100.0	965	%100.0	618	%100.0	660	%100.0	292	%100.0	1547	%100.0	5009	%100.0

2 – أهم المؤشرات الإحصائية لمستوى تعليم أبناء المتقاعدين

أ – المؤشرات العامة على مستوى مجتمع الدراسة ككل

تفيد أهم المؤشرات العامة على مستوى مجتمع الدراسة ككل (الأمانة، تعز، الحديدة، حضرموت، عدن) بأن (20.6%) من أبناء المتقاعدين هم في حالة التحاق بالتعليم مقابل (70.3%) سبق لهم الالتحاق و(7%) غير ملتحقين ولم يسبق لهم الالتحاق، أما ما يتعلق بمستوى الالتحاق والتحصيل العلمي فإن (69.3%) قد حصلوا على الثانوية فما دون مقابل (21.7%) حصلوا على الجامعة فأكثر إضافة إلى (6.9%) من الأميين.

ب – أهم المؤشرات الخاصة لتعليم أبناء المتقاعدين على مستوى المحافظة

تأتي مدينة الحديدة بالدرجة الأولى من حيث عدد الملتحقين بالعملية التعليمية وبنسبة (25.6%) من أبناء المتقاعدين ممن هم في سن التعليم، في مقابل حضرموت بمعدل (19.2%) كحد أدنى قياساً ببقية المحافظات التي تتوزع معدلاتها بين المعدلين السابقين، وتأتي عدن بالدرجة الأولى من حيث معدل من سبق لهم الالتحاق وبنسبة (70.5%) مقابل الحد الأدنى في سيئون حضرموت (67.5%) وتتراوح بقية المحافظات بين هذه النسبة وتلك، أما ما يتعلق بالمستوى التعليمي فإن محافظة حضرموت ككل (المكلا وسيئون) تحقق أعلى معدل للحصول على الثانوية العامة فأقل بين أبناء المتقاعدين وبنسبة أكثر من (80%) مقابل الحد الأدنى في محافظة تعز والذي لا يتعدى (57.6%) وهو عكس ما يتعلق بالمستوى الجامعي فأعلى والذي تتفوق فيه تعز كحد أعلى بنسبة (31.4%) مقابل حضرموت كحد أدنى لا يتعدى (10%) في كل من المكلا وسيئون.

3 – الدلالات الاجتماعية لأوضاع تعليم أبناء المتقاعدين

أ – الدلالات الاجتماعية العامة

إذا كانت نسبة الملتحقين في العملية التعليمية من أبناء المتقاعدين هي (20.6%) وأن (70.3%) سبق لهم الالتحاق أي تعلموا إلى هذا الحد أو ذلك و(7%) غير ملتحقين ولم يسبق لهم الالتحاق، فإن الدلالة الأولى هي أن (90.9%) هم إما سبق لهم التعليم أو ملتحقون فيه وهي نسبة جيد جداً مطمئنة إلى حد كبير، أما الاستدلال الثاني فهو أن من سبق لهم الالتحاق هم كبار السن من أبناء المتقاعدين ما فوق سن الـ(20)إلى (45) سنة، وما بعد سن التعليم العام وأن الـ(20.6%) من الملتحقين ممن هم في سن التعليم أي ما دون الـ(20) سنة وهي النسبة المنطقية لمن لا يزالون في سن التعليم، أما ما يتعلق بمستوى الالتحاق والتحصيل العلمي للمستوى الثانوي فما دون والبالغ (69.3%) تعد نسبة طيبة ومشجعة وكذلك نسبة الـ(21.7%) من الحاصلين على المستوى الجامعي فأكثر تعتبر نسبة أكثر إيجابية وأن (6.9%) من الأميين هو مؤشر بسيط وأقل من المتوقع، ما يعني بالإجمال اهتمام فئة المتقاعدين بتعليم أبنائهم وحقوقهم في هذا الصدد كتعويض عما لم يتحقق لهم في زمن ما قبل الثورة عام 1962م.

ب – الدلالات الاجتماعية الخاصة على مستوى المحافظات

من اللافت للانتباه أن تأتي الحديدة في المقدمة من حيث نسبة الملتحقين بالعملية التعليمية من أبناء المتقاعدين وبنسبة (25.6%) مقابل حضرموت (المكلا وسيئون) بنسبة (19.2%) كحد أدنى قياساً ببقية المحافظات، وهو الأمر غير المنطقي من الناحية الشكلية بالنسبة للحديدة، إلا أنه يصبح منطقياً إذا تذكرنا بأن أكثر من (90%) من سكان مدينة الحديدة من التجار والموظفين هم قادمون جدد من محافظات أخرى منذ ما قبل وبعد الثورة عام 1962م وحتى الآن، ما يعني حداثة مجتمع هذه المدينة ونخبويته الوظيفية والتجارية القادمة من خارجها بخلاف أوضاع القلة القليلة من السكان الأصلين في المدينة أو الكثرة على امتداد مدنها ومراكزها ومديرياتها الأخرى الأكثر معاناة من غيرهم في اليمن بصفة عامة.

كما أن أعلى نسبة ممن سبق لهم الالتحاق بالعملية التعليمية من أبناء المتقاعدين قد جاءت من عدن وبنسبة (70.5%) مقابل الحد الأدنى في سيئون حضرموت (67.5%) ما يعني عن حق أن عدن قد كانت هي الأسبق تاريخياً بلا منازع في التعامل مع الحداثة والعملية التعليمية الحديثة بصفة خاصة ومنذ ما يزيد على قرن ونيف من الزمن في ظل الإدارة البريطانية وهو ما لم تحظ به أي محافظة أو مدينة يمنية أخرى، بخلاف مدينة سيئون الأشبه بقرية كبيرة وتقليدية أصلية محاطة ببيئة زراعية وفلاحية أكبر في قلب وادي حضرموت.

كما أن تصدر حضرموت ككل (المكلا، وسيئون) لمستوى التعليم الثانوي فأقل وبنسبة (80%) مقابل الحد الأدنى في مدينة تعز والذي لا يتعدى (57.6%) بعكس المستوى الجامعي فأعلى الذي تفوقت فيه تعز بنسبة (31.4%) مقابل حد أدنى في حضرموت لا يتعدى (10%) يعني أن حضرموت بصفة عامة والمتقاعدين منهم خاصة مهتمون بالتعليم الأساسي والثانوي إلى حد كبير وامتداده الأفقي بين غالبية السكان، وأقل اهتماماً بالتعليم الجامعي، وهذا يعكس بحق وموضوعية الخاصية الاجتماعية للمجتمع اليمني في حضرموت ذات المنحى الشمولي العام والمنحى العلمي والتطبيقي المهني والتجاري بالدرجة الأولى، وأقل اهتماماً بالشئون السياسية والتنظيرية التي تتطلب مستوى أعلى من التعليم الجامعي النظري الأقل جدوى اقتصادياً وتجارياً، بخلاف المجتمع اليمني في تعز الأكثر ميلاً أو اهتماماً بالشأن السياسي أو الثقافي العام والذي يتطلب مستوى أعلى من التعليم الجامعي والعالي النخبوي والأقل اهتماماً بالتعليم المهني والمتوسط كضرورة اجتماعية عامة كما هو الحال في حضرموت، وبين هذا وذاك تتوزع بقية المواقف والمستويات التعليمية المختلفة وبفوارق نسبية أقل حدة.

سادساً: الوضع الاجتماعي لساكن المتقاعدين

المسكن يمثل واحداً من أهم المتغيرات المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية للمتقاعدين، وفي هذا البند سيتم عرض وتحليل الموضوع من خلال الجدول الآتي رقم (6) واستخلاص أهم المؤشرات الإحصائية فيه ثم عرض وتحليل دلالاتها الاجتماعية والاقتصادية العامة والخاصة وعلى النحو الآتي:

1 – جدول رقم (6) يوضح الوضع الاجتماعي لسكن المتقاعدين من عينة الدراسة

العناصر		المحافظة										الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن		العدد	%
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
حسب ملكية السكن	ملك	131	%87.3	120	%88.2	92	%89.3	85	%73.9	39	%83.0	286	%91.4	753	%87.2
	إيجار	14	%9.30	15	%11.00	9	%8.80	18	%15.70	2	%4.30	12	%3.80	70	%8.10
	ملك الأقارب	5	%3.3	1	%.7	2	%1.9	12	%10.4	6	%12.8	15	%4.8	41	%4.7
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
حسب استقلالية السكن	منزل مستقل	122	%81.3	120	%88.2	92	%89.3	83	%72.2	42	%89.4	239	%76.4	698	%80.8
	شقة	27	%18.0	9	%6.6	7	%6.8	31	%27.0	4	%8.5	68	%21.7	146	%16.9
	غرفة	1	%.7	7	%5.1	4	%3.9	1	%.9	1	%2.1	6	%1.9	20	%2.3
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
حسب نوع السكن	حجر وطوب شعبي	87	%58.00	95	%69.90	82	%79.60	92	%80.00	1	%2.10	240	%76.70	597	%69.1
	حجر وطوب مسلح	57	%38.00	38	%28.00	21	%20.40	17	%14.80	0	%0.00	56	%17.90	189	%21.90
	طين صفيح	6	%4.00	3	%2.20	0	%0.00	6	%5.20	46	%97.90	17	%5.50	78	%9.10
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0

2 – أهم المؤشرات الإحصائية لوضع المسكن الخاص بالمتقاعدين

أ – المؤشرات العامة

أول وأهم مؤشر إحصائي عام يتعلق بأوضاع مساكن المتقاعدين هو تمركز العينة ككل حول ملكيتهم الخاصة لمساكنهم وبنسبة (87.2%) ممن يمتلكون مساكنهم الخاصة، مقابل (8%) يقيمون في مساكن بالإيجار، أما من حيث استقلالية السكن فإن نسبة من يسكنون في مساكن مستقلة تصل إلى (80%) مقابل (12.9%) يسكنون في شقق و (2.3%) في غرف، أما من حيث نوع البناء فإن (69.2%) يسكنون في بيوت من الحجر والطوب الشعبي، مقابل (21.9%) من الحجر والطوب المسلح، و(9.2%) من الطين والصفيح.

ب – المؤشرات الخاصة على مستوى المحافظات

إذا كان المؤشر العام لامتلاك المسكن بالنسبة لمتقاعدي القطاع العام والمختلط هو (87.2%) كما لاحظنا في كل المحافظات موضع الدراسة فإن محافظة عدن قد سجلت المعدل الأول وبنسبة (91.4%) ممن يملكون مساكنهم من المتقاعدين و(38%) من المستأجرين كحد أدنى، في مقابل حضرموت ككل (المكلا، وسيئون) كحد أدنى ممن يملكون مساكنهم الخاصة وبنسبة (78.4%) و(15.7%) كحد أعلى من المستأجرين، وتتراوح النسب بين بقية مدن المحافظات الأخرى (الأمانة، والحديدة، وتعز) بين هذه النسبة وتلك، أما من حيث استقلالية المنزل فإن سيئون تأتي في المقدمة وبنسبة (89.4%) مقابل المكلا كحد أدنى للمساكن المستقلة وبنسبة (72.2%) ممن يملكون مساكن مستقلة، أما من حيث امتلاك المسكن المشترك (شقة في عمارة) فإن أمانة العاصمة تأتي في المقدمة وبنسبة (18%) مقابل تعز كحد أدنى وبنسبة (6.6%) أما من حيث نوعية بناء المسكن فإن المكلا تأتي في المقدمة من حيث بناء المساكن بالحجر والطوب الأسمنتي وبنسبة (80%) مقابل سيئون التي لا يتجاوز فيها بناء مساكن المتقاعدين بالحجر والطوب الإسمنتي الشعبي (2.6%)، أما البناء المسلح فإن أمانة العاصمة تتصدر النتيجة بنسبة (38%) من مساكن المتقاعدين فيها مقبل نسبة صفرية لسيئون و(17.9%) لعدن كحد أدنى.

3 – الدلالات الاجتماعية والاقتصادية لأوضاع مساكن المتقاعدين

أ – دلالات الأوضاع العامة

أول دلالات الوضع العام لمساكن المتقاعدين هي أن نسبة (87.2%) منهم يقيمون في بيوت يملكونها منها (80.8%) مساكن مستقلة وهي دالة منطقية، ومتوقعة وتعكس خاصية اجتماعية في حياة اليمنيين عبر تاريخهم القديم والحديث والمعاصر قوامها أن امتلاك الشخص أو الأسرة لمنزلهم الخاص والمستقل هو جزء لا يتجزأ من اكتمال شخصيتهم وانتمائهم الاجتماعي والوطني إلى حد كبير، رغم البدايات الجديدة لتراجع هذه الظاهرة أمام متغيرات الحداثة والتي تمثل (12.9%) ممن بدأوا يسكنون في شقق في عمارات مملوكة لهم أو بالإيجار كظاهرة جديدة كثيراً ما يقبل بها البعض على مضض، كما أن نوعية بناء المسكن تأتي على درجة جيدة من جودة البناء، حيث أن (69.2%) منها مبني من الحجر والطوب الأسمنتي والتي يعتبرها الناس "شعبية" لأنها لا تستخدم الأسمنت المسلح في الغالب، بينما هي في الحقيقة أقرب إلى مواصفات مساكن الطبقة الوسطى وما فوقها بقليل عالمياً خصوصاً إذا ما أضفنا إليها نسبة الـ(21.9%) ممن يبنون مساكنهم بالحديد المسلح إضافة إلى الحجر والبلوك الأسمنتي، ليصبح بذلك من يسكنون بيتاً من الحجر والطوب المسلح وغير المسلح هم (91.1%) من المتقاعدين منها (87.2%) ملكية خاصة، و(80.8%) منها مستقلة، رغم أن فئة المتقاعدين هذه هي من أقل فئات المجتمع دخلاً وأقرب إلى حالة الفقر.

ما يعني بالعموم أن المسكن الخاص والمستقل والأكثر جودة قدر الإمكان هو أولوية كبرى لا تتعلق بضرورة السكنى فحسب بل وإثبات المكانة الاجتماعية قبل كل شيء سواء بالنسبة للمتقاعدين أو غيرهم من فئات وطبقات المجتمع.

ب – دلالات الأوضاع الخاصة بمساكن المتقاعدين على مستوى كل محافظة

إن تسجيل محافظة عدن للمعدل الأول في امتلاك المتقاعدين لمساكنهم بنسبة (91.4%) هو تعبير عن عراقة المجتمع الحضري الحديث في هذه المدينة اليمنية العريقة قبل غيرها من جهة والإجراءات السياسية التي تمت في هذا الصدد بعد الاستقلال عام 1967م وقبل الوحدة المباركة عام 1990م من دأب سلطة الحزب الاشتراكي على مدى ثلاثة وعشرين عاماً على تمليك فئات المجتمع الدنيا والوسطى لمساكن خاصة بهم إما بمساعدتهم على البناء لأنفسهم

بأنفسهم و ببناء مشاريع سكنية وتمليكها لهم أو تأميم المساكن التجارية والسكنية الزائدة عن حاجة أصحابها وتمليكها لمن لا يملكون مساكن وهكذا، في حين أن محافظة حضرموت ككل (المكلا وسيئون) قد سجلت الحد الأدنى في هذا الصدد من امتلاك المتقاعدين لمساكنهم والمقدر بـ(78.4%) والذي لا يبتعد كثيراً عن الحد الأعلى، وتتراوح معدلات بقية المحافظات بين النسبتين، ما يعني تأكيد النتيجة العامة السباقة المتعلقة بأولوية المسكن في حياة اليمنيين لا لمجرد تلبية الحاجة بل وإثبات المكانة الاجتماعية وشمولية هذه الظاهرة.

وإذا كانت سيئون قد جاءت في المقدمة من حيث امتلاك المساكن المستقلة فما ذلك إلا لأن سيئون مدينة تاريخية عريقة لم يطرأ عليها إلا القليل من متغيرات الحداثة بخلاف المكلا التي نالت منها المتغيرات الحضرية الحديثة درجة عالية من النمو والتغير بما في ذلك البناء بالحجر والطوب الأسمنتي والذي تحتل فيه المكلا موضع المقدمة بنسبة (80%) مقابل سيئون التي لا يتجاوز فيها البناء الحجري الحديث (2.6%) مقابل الطوب الطيني والتاريخي المميز بنسبة (80%) كما أن ظروف المكان قد لعبت دوراً مهماً في مواد البناء بين المكلا كمنطقة صخرية وسيئون كوادٍ زراعي طيني خصيب.

وتأتي أمانة العاصمة صنعاء في مقدمة مساكن المتقاعدين المبنية من الحجر والبلوك الأسمنتي المسلح وبنسبة (38%) مقابل نسبة صفرية لسيئون و(17.9%) لعدن كحد أدنى وذلك لنفس الأسباب المكانية والتاريخية السابق الإشارة إليها بالنسبة للمكلا الأشبه بصنعاء بيئة وحداثة في مقابل عدن وسيئون المميزة مكاناً وتاريخاً وعمراناً.

سابعاً: الأوضاع الاجتماعية لحجم ومكونات مساكن المتقاعدين

حجم ومكونات السكن إلى جانب ملكيته ونوعيته يمثل المتغير الآخر لفهم ودراسة أوضاع أي وجود اجتماعي بما في ذلك فئة المتقاعدين موضع الدراسة، والجدول رقم (7) الذي يوضح حجم ومكونات مساكن المتقاعدين سنتناول من خلاله أهم المؤشرات الإحصائية للموضوع وأهم دلالاتها الاجتماعية والاقتصادية العامة والخاصة كما يلي:

1 – جدول رقم (6) يوضح حجم ومكونات سكن المتقاعدين من عينة الدراسة

مكونات السكن		المحافظة										الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عدد الأدوار	دور	77	%51.3	63	%46.3	71	%68.9	71	%61.7	18	%38.3	263	%84.0	563	%65.2
	دوران	46	%30.7	59	%43.4	26	%25.2	27	%23.5	20	%42.6	44	%14.1	222	%25.7
	ثلاثة فأكثر	27	%18.0	14	%10.3	6	%5.8	17	%14.8	9	%19.1	6	%1.9	79	%9.1
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
عدد الغرف	غرفتين فأقل	16	%10.60	29	%21.30	48	%46.60	21	%18.30	4	%8.50	156	%49.90	274	%31.70
	ثلاث إلى أربع غرف	64	%42.70	51	%37.50	35	%34.00	57	%49.60	11	%23.40	137	%43.80	355	%41.10
	خمس غرف فأكثر	70	%46.70	56	%41.10	20	%19.50	37	%32.20	32	%68.10	20	%6.40	235	%27.20
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
عدد الحمامات	حمام	55	%36.7	66	%48.5	53	%51.5	49	%42.6	9	%19.1	229	%73.2	461	%53.4
	حمامان	60	%40.0	44	%32.4	38	%36.9	37	%32.2	19	%40.4	68	%21.7	266	%30.8
	ثلاثة فأكثر	35	%23.40	26	%19.10	12	%11.60	29	%25.30	19	%40.40	16	%5.20	137	%15.90
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
عدد المطابخ	مطبخ	119	%79.3	104	%76.5	89	%86.4	94	%81.7	42	%89.4	285	%91.1	733	%84.8
	مطبخان	25	%16.7	24	%17.6	10	%9.7	17	%14.8	5	%10.6	23	%7.3	104	%12.0
	ثلاثة فأكثر	6	%4.0	8	%5.9	4	%3.9	4	%3.5	0	%.0	5	%1.6	27	%3.1
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
وجود حوش	نعم	68	%45.3	48	%35.3	19	%18.4	20	%17.4	21	%44.7	83	%26.5	259	%30.0
	لا	82	%54.7	88	%64.7	84	%81.6	95	%82.6	26	%55.3	230	%73.5	605	%70.0
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0

2 – المؤشرات الإحصائية العامة والخاصة لحجم ومكونات مساكن المتقاعدين

أ – المؤشرات العامة

أول المؤشرات الإحصائية في هذا الصدد تشير إلى أن (65.2%) من مساكن المتقاعدين تتكون من دور واحد، مقابل (25.7%) تتكون من دورين، و(9.1%) من ثلاثة أدوار فأكثر، أما من حيث عدد الغرف فإن المتغيرات الثلاثة المعتمدة في هذا الصدد (أعلى وأوسط وأدنى) قد برزت متكافئة إلى حد كبير ما بين (31.7%) من مساكن المتقاعدين تتكون من غرفتين فأقل كحد أدنى، مقابل (27.2%) من خمس غرف فأكثر، و(41.1%) من ثلاث إلى أربع غرف، بخلاف متغير عدد الحمامات الذي يشير إلى أن (53.4%) من مساكن المتقاعدين يحتوي على حمام واحد، مقابل (30.8%) منها تحتوي على حمامين، و(15.9%) ثلاثة حمامات فأكثر، أما المطابخ فإن (84.8%) من مساكن المتقاعدين تحتوي على مطبخ واحد، مقابل (12%) تحتوي على مطبخين و(3.1%) على ثلاثة فأكثر، وأخيراً وجود حوش حيث يكشف المؤشر الإحصائي في هذا الصدد عن أن (70%) من مساكن المتقاعدين لا يوجد فيها حوش مقابل وجوده في (30%) فيها.

ب – المؤشرات الخاصة لحجم ومكونات مسكن المتقاعدين على مستوى المحافظات.

■ فيما يتعلق بعدد الأدوار تأتي مدينة سيئون في المقدمة حيث يعيش (42.6%) من المتقاعدين فيها في مساكن تتكون من دورين، و(19.1%) من ثلاثة أدوار فأكثر كحد أعلى، بينما لا يتجاوز من يسكنون في مسكن من دور واحد في سيئون أكثر من (38.3%) وهو الحد الأدنى قياساً ببقية المدن والمحافظات، وذلك مقابل مدينة عدن التي يسكن فيها (84%) من المتقاعدين في مساكن من دور واحد، و(14.1%) في مساكن من دورين، و(1.9%) في ثلاثة أدوار فأكثر.

■ أما من حيث عدد الغرف فإن عدن تسجل الحد الأعلى من حيث عدد مساكن المتقاعدين التي تتكون من غرفتين فأقل وبنسبة (49.9%) مقابل أمانة العاصمة التي لا يتجاوز عدد مساكن المتقاعدين المكونة من غرفتين فأقل (10.6%) كحد أدنى قياساً ببقية المحافظات، أما الحد الأعلى لعدد الغرف (خمس غرف فأكثر) فإن مدينة سيئون تتصدر هذه النسبة بمعدل (68.1%) من مساكن المتقاعدين فيها، تليها أمانة العاصمة (46.7%) وتعز (41.1%) فالمكلا (32.2%) والحديدة (19.5%) وكل ذلك مقابل عدن كحد أدنى لا يتجاوز الـ(6.4%) لمساكن المتقاعدين المكونة من خمس غرف فأكثر.

■ ومن حيث عدد الحمامات تسجل مدينة سيئون أعلى معدل لعدد الحمامات في المسكن وبمعدل (40%) من المساكن تحتوي على ثلاثة حمامات فأكثر و(40%) حمامين، مقابل الحد الأدنى بحمام واحد للمسكن في مدينة عدن وبمعدل (73.2%) من مساكن المتقاعدين، كما أن أمانة العاصمة هي المدينة الوحيدة بعد سيئون التي يزيد فيها عدد مساكن المتقاعدين التي تحتوي على حمامين بدلاً عن حمام واحد وبنسبة (40%) إلى (36.7%) من المنازل وتنعكس النسبة تقريباً في بقية المحافظات.

■ وفيما يتعلق بالمطابخ يتمركز المؤشر الإحصائي حول المطبخ الواحد وبنسبة (91.1%) كحد أعلى في عدن و(76.5%) كحد أدنى في تعز وتتراوح معدلات بقية المحافظات بين هذين المعدلين بنسب متقاربة، أما أعلى معدل لوجود مطبخين فقد برز في تعز بنسبة (17.6%) من مساكن المتقاعدين تليها أمانة العاصمة بنسبة (16.7%) كما أن تعز تحتكر بدورها أيضاً النسبة الأعلى لوجود ثلاثة مطابخ فأكثر بنسبة (6%) تقريباً.

■ وأخيراً معدلات مساكن المتقاعدين التي تحتوي على فراغات مجاورة (أحواش) حيث سجلت أمانة العاصمة المعدل الأعلى لوجود المساكن ذات الأحواش وبنسبة (45.3%) مقابل الحد الأدنى في مدينة المكلا وبنسبة (17.4%) كما تحتكر كلا المدينتين المعدلات العكسية أيضاً من حيث معدل الحد الأدنى من مساكن المتقاعدين التي لا يوجد بها حوش في أمانة العاصمة وبنسبة (54%) والحد الأعلى في المكلا وبنسبة (82.6%) من مساكن المتقاعدين غير المحوشة وهو المؤشر الأكثر شمولاً في كل المحافظات.

3 – الدلالات الاجتماعية لحجم ومكونات مساكن المتقاعدين

أ – الدلالات الاجتماعية العامة

من واقع المؤشرات الإحصائية العامة في الفقرة (أ) من البند السابق والخاصة بحجم ومكونات مساكن المتقاعدين في القطاع الحكومي العام والمختلط يمكن استخلاص الدلالات الاجتماعية التالية:

- أن (65.2%) من مساكن المتقاعدين التي تتكون من دور واحد مستقل مقابل النسبة غير المنظورة وقدرها (34.8%) تتكومن ثلاث غرف فأكثر وبمتوسط عام مقداره 3.3 غرفة لكل أسرة يدل على المستوى السكني الجيد والمستقر سواءً من حيث الملكية أو الاستقلالية أو الحجم والمساحة.
- كما أن (53.4%) من مساكن المتقاعدين التي تحتوي على حمام واحد وأن (46.7%) تحتوي على حمامين فأكثر وعدم وجود أي مساكن بدون مرافق صحية يعني توفر الخدمة الصحية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي لمساكن المتقاعدين وبنسبة (100%) الأمر الذي لا يبعث على الاطمئنان في هذا الصدد فحسب بل ويفسر ارتفاع نسبة وجود أكثر من حمام في المسكن الواحد بدافع ضرورات التقاليد العائلية لفصل مكان الاستقبال وحمامه العام عن الحمام العائلي الخاص ولا يدل على الرخاء والترف الاقتصادي في الغالب كما قد يظن بقدر ما يدل على الضرورة الاجتماعية.
- أما فيما يتعلق بعدد المطابخ فإن تمركز النسبة العالية بمعدل (84.8%) للمطبخ الواحد في كل مسكن هو التعبير المنطقي لعدم ضرورة ثنائية المطبخ إلا بنسبة قليلة قياساً بضرورة ثنائية الحمام التي تقارب الـ(50%) من مساكن المتقاعدين لأسباب اجتماعية بحته.
- كما أن تمركز نسبة المساكن عديمة الفراغات الجانبية (الأحواش) بمعدل (70%) مقابل (30%) ذات الفراغات والأحواش هي معدلات منطقية بالنظر لغلاء الأرض وحتى نسبة الـ(30%) المحوشة تعد عالية بالنسبة لمستوى المعيشة المتدنية لفئة المتقاعدين القدماء إلا أن قدم امتلاكهم للمساكن وفراغاتها في زمن رخص الأرض العقارية هي على الأرجح سبب الارتفاع النسبي لهذه النسبة من المساكن المحوشة.

ب – الدلالات الاجتماعية الخاصة بحجم ومكونات مساكن المتقاعدين على مستوى المحافظة

بخلاف الاتساق والتوافق النسبي للمؤشرات والدلالات العامة السابقة لأوضاع حجم ومكونات مساكن المتقاعدين تأتي دلالات المؤشرات الخاصة بالمحافظات أكثر دلالة وتنوع والموضح أهمها في الأتي:

- إن تربع مدينة سيئون في مقدمة المدن التي يعيش سكانها من المتقاعدين في مساكن من دورين فأكثر وبنسبة (61.7%) هو مؤشر له ما يبرره، لأن مدينة سيئون كبقية مدن وادي حضرموت التاريخية قد اعتمد بنيانها الطيني المقاوم لحرارة الصيف وبرودة الشتاء على أساس رأس مكون من عدد من الطوابق وتقنية هندسية وصحية تقليدية بديعة كما هي كل المدن اليمنية القديمة كصنعاء وزبيد وجبلة وغيرها مع فوارق مادة البناء من الحجر في الأدوار الأولى والياجور المحروق في الأدوار العليا في المناطق الجبلية والطين والياجور المحروق في المدن السهلية ، وذلك مقابل مدينة عدن التي يسكن (84%) من المتقاعدين فيها في مساكن أرضية من الحجر أو البلوك والأسمنت من دور واحد في امتداداتها وضواحيها الحديثة، ذلك أن الحداثة التي طرأت على مدينة عدن منذ ما يزيد على قرن من الزمن قد فكك الشكل القديم إلا ما تبقى منه في إحياء كريتر القديمة بخلاف سيئون التي ما تزال على أصالتها.
- إن احتلال عدن للمركز الأول من حيث عدد المساكن المكونة من غرفتين فأقل وبنسبة (49.9%) مقابل أمانة العاصمة التي لا تتجاوز هذه النسبة فيها الـ(10.6%) يعكس طبيعة التوسع الحضري القديم نسبياً لمدينة عدن على أساس أفقي مقابل التوسع الرأسي الحديث لصنعاء، أما بروز سيئون في المقدمة فيما يتعلق بعدد غرف المسكن (خمس غرف فأكثر) وبنسبة (68.1%) فإنه يعبر عن نفس الأسباب السابقة للمسكن التقليدي القديم متعدد الأغراض والأدوار وبالتالي متعدد الغرف بالضرورة لمسكن شبه ريفي إلى حد كبير، (غرف للحيوانات، ومخازن الغلال، والضيوف، والنساء والرجال في أسر مركبة) مقابل عدن التي لا يتجاوز فيها مساكن المتقاعدين المكونة من خمس غرف فأكثر (6.4%) للأسباب العكسية تماماً بالنسبة لسيئون.
- وإذا كانت سيئون تسجل المعدل الأعلى لعدد الحمامات في المسكن الواحد وبمعدل ثلاث حمامات فأكثر في المسكن الواحد لـ(40%) من المساكن و(40%) حمامين لنفس الأسباب الاجتماعية السابق الإشارة إليها، فإن الحد الأدنى لحمام واحد في (73.2%) من مساكن المتقاعدين في عدن هو نتيجة لنفس الأسباب الاجتماعية

والاقتصادية السابقة والمغايرة لأسباب وظروف سيئون، فالنتائج دائماً هي حصيلة المقدمات والأسباب.

● أما المطابخ بالنسبة لمساكن المتقاعدين فهو الأقل تأثراً أو تذبذباً بتأثر وتذبذب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية للمدن، وذلك ما يفسر تمركز عينة الدراسة حول مطبخ واحد لكل منزل وبنسبة (91.1%) كحد أعلى في عدن و(76.5%) كحد أدنى في تعز، وأكثر من مطبخ في بقية النسبة غير المنظورة والمقدرة بحوالي (29.4%) ولا توجد نسبة لمساكن بغير مطبخ أو حمام، ما يعني توفر الحد الأدنى على الأقل من مقومات المسكن الصحي والمتكامل المرافق للمتقاعدين.

● وأخر الدلالات الاجتماعية المتعلقة بفراغات وأحواش مساكن المتقاعدين تؤكد أن أمانة العاصمة الحائزة على الحد الأعلى من المساكن المحوشة وبنسبة (45.3%) من مساكن المتقاعدين فيها مقابل (17.4%) في المكلا كحد أدنى، فإن ذلك يعود إلى حداثة النمو الحضري في كلا المدينتين والذي يقترن اليوم بنزعة توفير الفراغات المفتوحة حول المنازل بشكل عام لدى الفئات الميسورة القادرة على دفع ثمن الأرض المرتفع أو التقليدية من فئة المتقاعدين الذين حصلوا على مساحات أوسع من الأراضي السكنية بحكم ملكيتهم الأصلية المتوارثة للأرض والمسكن، أو مع بداية النمو الحضري لهاتين المدينتين في عقدي الستينيات والسبعينيات بأسعار أقل، كان المتقاعدون وقتها في عز عطائهم أقدر على اقتناء الأراضي وبناء المساكن بخلاف ما آلت إليه أحوالهم الآن كفئات فقيرة أو ما دون المتوسط من مستوى المعيشة أمام زحف نخب جديدة أكثر غنىً والتصاعد الجنوني للأسعار، حيث لم يعد في مقدور الموظف المتوسط اليوم بناء بيوت بأحواش بل مجرد مساكن شعبية بلا أي فراغ، يؤكد ذلك أن (82.6%) من مساكن المتقاعدين الجدد لا تحتوي على أي فراغ محيط طبقاً لما جاء في تفاصيل الجدول السابق رقم (7) في بنده الأخير.

ثامناً: الأوضاع الاجتماعية لخدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي لمساكن المتقاعدين

لا شك بأن الكهرباء والمياه والمجاري والتلفون تشكل رزمة من أهم المقاييس الخاصة بدراسة الأوضاع الاجتماعية بشكل عام لأي مجتمع أو جماعة، وهي بالتالي ذات أهمية في موضوعنا المتعلق بدراسة أوضاع شريحة المتقاعدين من موظفي الدولة في القطاع العام والمختلط في اليمن وهو ما سنتناوله من خلال الجدول الإحصائي رقم (8) وأهم مؤشراته الإحصائية ودلالاتها الاجتماعية العامة والخاصة فيما يأتي:

1 – جدول رقم (8) يوضح مدى توفر خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي في مساكن المتقاعدين من عينة الدراسة

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن		العدد	%
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
حسب توافر المياه	نعم	141	%94.0	128	%94.1	103	%100.0	113	%98.3	47	%100.0	309	%98.7	841	%97.3
	لا	9	%6.0	8	%5.9	0	%.0	2	%1.7	0	%.0	4	%1.3	23	%2.7
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
حسب توافر الكهرباء	نعم	150	%100.0	134	%98.5%	103	%100.0	114	%99.1%	47	%100.0	309	%98.7%	857	%99.2
	لا	0	%.0	2	%1.5	0	%.0	1	%.9	0	%.0	4	%1.3	7	%.8
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
حسب توافر الهاتف	نعم	124	%82.7	104	%76.5	77	%74.8	102	%88.7	44	%93.6	224	%71.6	675	%78.1
	لا	26	%17.3	32	%23.5	26	%25.2	13	%11.3	3	%6.4	89	%28.4	189	%21.9
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
حسب توافر المجاري	نعم	118	%78.7	116	%85.3	103	%100.0	113	%98.3	29	%61.7	273	%87.2	752	%87.0
	لا	32	%21.3	20	%14.7	0	%.0	2	%1.7	18	%38.3	40	%12.8	112	%13.0
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0

2 – **أهم المؤشرات الإحصائية لخدمات المياه والكهرباء والهاتف والمجاري بالنسبة للمتقاعدين**

أ – المؤشرات العامة

إن مؤشرات خدمات مساكن المتقاعدين التي تتوافر فيها المياه والكهرباء والتلفون والمجاري بشكل خاص ومجتمعات المدن الحضرية موضع الدراسة بشكل عام يسجل وجودها أو توفرها أعلى المؤشرات العامة ما بين (78.1%) لخدمات الهاتف كحد أدنى و(99.2%) لخدمات الكهرباء بالحد الأعلى، إضافة إلى معدل (97.3%) لخدمات المياه و(87%) لخدمات المجاري في كل المدن والمحافظات موضع الدراسة وبمعدلات هامشية متدنية بالنسبة لعدم توفر هذه الخدمات كما يوضحها الجدول السابق رقم(8).

ب – المؤشرات الإحصائية الخاصة على مستوى المحافظات

لا تختلف معدلات التوزيع النسبي لهذه الخدمات عن المعدلات العامة حيث تسجل عدن أعلى نسبة بمعدل خدمات المياه بنسبة (98.7%) مقابل أمانة العاصمة بمعدل (94%) كحد أدنى، كما تسجل كل من أمانة العاصمة والحديدة وسيئون أعلى معدل لخدمات الكهرباء بنسبة (100%) لمساكن المتقاعدين مقابل (98.5%) لمدينة تعز، أما الهاتف فإن سيئون تأتي في المقدمة وبنسبة (93.6%) في مقابل عدن بنسبة (71.6%) كحد أدنى لخدمة الهاتف، وأخيراً المجاري التي تحقق فيها الحديدة أعلى نسبة تصل إلى (100%) مقابل سيئون التي لا تتعدى خدمات المجاري فيها (61.7%).

3 – **أهم الدلالات الاجتماعية والاقتصادية**

أ – الدلالة العامة

إن الدلالة الاقتصادية والاجتماعية الأولى الأهم والأعم هو ارتفاع معدل خدمات المياه والكهرباء والتلفون والمجاري إلى أعلى المستويات وإلى الحد الذي يمكن وصفه بالإشباع التام سواء فيما يتعلق بالمعدلات العامة لمجتمع الدراسة ككل أو المعدلات الخاصة لكل مدينة أو محافظة على حدة، ما يعني أن اليمن بشكل عام والمجتمعات الحضرية بالخصوص قد قطعت شوطاً كبيراً على صعيد هذه الخدمات الهامة كدالة هامة على التغير الاجتماعي نحو الأفضل وتوفير بنية تحتية جيدة للتنمية والتحديث وهو الأمر الذي لا ينبغي الاستهانة به أو التقليل من شأنه.

ب – الدلالات الخاصة

وفي مقابل الدلالة العامة الإيجابية السابقة لا بد من الإشارة إلى بعض الدلالات الخاصة وغير المباشرة المتعلقة بالمؤشرات الإحصائية السابقة حيث ينبغي التنبيه إلى عدم المغالاة بالمعدلات السابقة وأخذها على محمل العموم المطلق، خصوصاً إذا ما تذكرنا بأن فئة المتقاعدين من أجيال الأربعينات والخمسينات هم من أكثر الفئات الاجتماعية استقراراً من الناحية الاجتماعية على الأقل والأكثر ارتباطاً بالإقامة في مراكز المدن الحضرية وأحياناً القديمة والمركزية التي تتوفر لها الكثير من الخدمات أكثر من غيرها وقبل غيرها من الضواحي الأحدث والأكثر اتساعاً وحرماناً من مثل هذه الخدمات، حيث تؤكد الإحصاءات بأن خدمات المجاري لا تغطي أكثر من (40%) من المدن الحضرية و(70%) من امتدادات المياه النقية ناهيك عن الأرياف والمدن الثانوية الأقل انتفاعاً بمثل هذه الخدمات الضرورية[32].

أما الدلالة الأخرى والملفتة للانتباه فهو مؤشر خدمة مجاري سيئون التي لا تتعدى (61.7%) والتي يفصلها عن أقرب مؤشر لها في أمانة العاصمة (17 درجة) والبالغ (78.7%) وهو فارق كبير، ما يعني أن مدنية هذه المدينة وبالرغم من كل مزاياها التقليدية والحديثة الأخرى من مختلف الخدمات إلا أن خدمة المجاري تشكل استثناءً سلبياً وخطيراً ينبغي تصحيحه في مدينة تاريخية هامة سواءً بالنسبة للمتقاعدين أو غيرهم.

(32) انظر الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب السنوي، 2005م.

الفصل الخامس

الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لمتقاعدي القطاع العام والمختلط

أولاً: الأوضاع المعيشية وأعمال ما بعد التقاعد

الوضع المعيشي للناس من حيث كمية الدخل وكمية الإنفاق ومصادره هي من بين المقاييس الأهم دلالة على تحديد ودراسة أوضاع أي مجتمع أو جماعة، وهو ما ينطبق على ما نحن بصدده من دراسة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمتقاعدين وأعمال وأنشطة مرحلة ما بعد التقاعد، وهو الأمر الذي سنتناوله من خلال عرض جدول رقم (9) وأهم مؤشراته الإحصائية ودلالتها الاجتماعية العامة والخاصة في بنود هذا المحور وعلى النحو الآتي:

1 - جدول رقم (9) يوضح مقدار المعاش التقاعدي وأعمال ما بعد التقاعد

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
حسب المعاش الشهري حاليا	أقل من 10000	5	%3.3	1	%.7	5	%4.9	2	%1.7	0	%.0	8	%2.6	21	%2.4
	29000-10000	92	%61.30	98	%72.10	66	%64.10	81	%70.40	34	%72.30	224	%71.60	595	%68.90
	49000-30000	29	%19.30	26	%19.10	24	%23.30	32	%27.80	12	%25.50	58	%18.60	181	%21.00
	50000فأكثر	24	%16.00	11	%8.10	8	%7.70	0	%0.00	1	%2.10	23	%7.40	67	%7.70
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
مدى الالتحاق بعمل بعد التقاعد	ملتحق	27	%18.0	21	%15.4	10	%9.7	16	%13.9	11	%23.4	47	%15.0	132	%15.3
	غير ملتحق	123	%82.0	115	%84.6	93	%90.3	99	%86.1	36	%76.6	266	%85.0	732	%84.7
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
نوع عمل ما بعد التقاعد	موظف إداري	9	%33.30	11	%52.40	1	%10.00	1	%6.30	2	%18.20	13	%27.60	37	%27.9
	فني	6	%22.20	1	%4.80	2	%20.00	5	%31.30	4	%36.40	14	%29.80	32	%24.20
	عمل مجتمعي	1	%3.70	0	%0.00	4	%40.00	0	%0.00	0	%0.00	4	%8.50	9	%6.80
	عمل حر	11	%40.7	9	%42.9	3	%30.0	10	%62.5	5	%45.5	16	%34.0	54	%40.9
الإجمالي		27	%100.0	21	%100.0	10	%100.0	16	%100.0	11	%100.0	47	%100.0	132	%100.0
عدد ساعات عمل ما بعد التقاعد	أقل من 5 ساعات	4	%14.8	6	%28.6	2	%20.0	10	%62.5	4	%36.4	16	%34.0	42	%31.8
	5-8 ساعات	11	%40.7	8	%38.1	3	%30.0	3	%18.8	6	%54.5	11	%23.4	42	%31.8
	أكثر من 8 ساعات	6	%22.2	5	%23.8	1	%10.0	2	%12.5	0	%.0	11	%23.4	25	%18.9
	غير مبين	6	%22.2	2	%9.5	4	%40.0	1	%6.3	1	%9.1	9	%19.1	23	%17.4
الإجمالي		27	%100.0	21	%100.0	10	%100.0	16	%100.0	11	%100.0	47	%100.0	132	%100.0
الأجر الشهري مقابل عمل ما بعد التقاعد	14000 فأقل	8	%29.60	6	%28.50	9	%90.00	12	%75.10	5	%45.50	19	%40.40	59	%44.7
	39000-15000	10	%37.00	8	%38.10	1	%10.00	3	%18.80	5	%45.50	20	%42.50	47	%35.60
	40000 فأكثر	9	%33.30	7	%33.40	0	%0.00	1	%6.30	1	%9.10	8	%17.00	26	%19.70
الإجمالي		27	%100.0	21	%100.0	10	%100.0	16	%100.0	11	%100.0	47	%100.0	132	%100.0

2 – أهم المؤشرات الإحصائية للأوضاع الاقتصادية المعيشية للمتقاعدين

أ – المؤشرات الإحصائية العامة

تتمركز أعلى نسبة من الرواتب الشهرية التقاعدية الحالية ما بين (10 و29 ألف ريال) بالنسبة لما مجموعه (68.9%) من عينة الدراسة، مقابل (21%) يتقاضون ما بين (30 و49 ألف ريال) مع هامش أدنى ممن يتقاضون أقل من (10 آلاف ريال) لا يتجاوز (2.4%) وهامش أعلى ممن يتقاضون (50 ألف ريال) فأكثر والذين يمثلون (7.7%) من المتقاعدين.

وفيما يتعلق بالالتحاق بعمل ما بعد التقاعد تتمركز أعلى نسبة حول معدل (84.7%) ممن لا يعملون مقابل (15.5%) من المتقاعدين العاملين ما بعد التقاعد، والذين يتوزعون في أعمال إدارية بنسبة (27.9%) منهم وما لا يتجاوز (4%) بالنسبة لإجمالي العينة ومعدلات أقل بالأعمال الفنية والمجتمعية، أما من حيث عدد ساعات العمل والأجور الشهرية فإن توزيعها في الجدول يبدو أكثر تشتتاً ومعدلاتها أقل دلالة إحصائية من المنظور الاجتماعي لأنها لا تتجاوز الـ(4%) بالنسبة لإجمالي العينة.

ب – المؤشرات الإحصائية الخاصة على مستوى المحافظات

لا يختلف الأمر كثيراً على صعيد المؤشرات الإحصائية الخاصة بكل محافظة حيث تتمركز أعلى نسبة من عدد المتقاعدين الذين يتقاضون ما بين (10 و29 ألف ريال) في مدينة سيئون وبمعدل (72.3%) من المتقاعدين في المدينة البالغ عددهم (47) شخصاً مقابل الحد الأدنى في أمانة العاصمة والبالغ (61%) من عدد المتقاعدين في الأمانة البالغ (150) شخصاً وتتوزع بقية المدن والمحافظات بين هذه النسبة وتلك، أما من حيث الالتحاق بمجال العمل بعد التقاعد وعدم الالتحاق فإن مدينة سيئون تأتي في المقدمة من حيث الالتحاق وبنسبة (24.4%) من عدد المتقاعدين فيها والحد الأدنى من حيث عدم الالتحاق وبنسبة (76.6%) مقابل الحديدة الواقعة في أدنى معدل التحاق المتقاعدين بعمل بعد التقاعد والذي لا يتجاوز (9.7%) من عدد المتقاعدين فيها والبالغ (103) أشخاص مقابل أعلى معدل من عدم الالتحاق البالغ (90.7%) من المتقاعدين فيها، وبين هذا وذاك تتراوح نسبة بقية المدن والمحافظات موضع الدراسة، مع ملاحظة أن كل النسبة السابقة تصبح غير ذات دلالة إحصائية من الناحية الاجتماعية إذا ما قيست بالمجموع الكلي للعينة لأنها تقل عن معدل الـ(5%) وهو الأمر الذي ينطبق بمعدلات أكثر تشتت وهامشية فيما يتعلق ببقية مؤشرات نوع العمل بعد التقاعد وعدد ساعاته ومعدل الأجور.

2 – الدلالات الاجتماعية للأوضاع الاقتصادية المعيشية للمتقاعدين وأعمال ما بعد التقاعد

أ – الدلالات الاجتماعية العامة لمؤشرات الراتب الشهري

أول وأهم دلالة اقتصادية عامة على أوضاع المتقاعدين المعيشية وأعمال ما بعد التقاعد هي أن الغالبية العظمى من المتقاعدين والذين يمثلون (70%) منهم تقريباً لا يتقاضون من الرواتب الشهرية التقاعدية إلا ما يتراوح بين (10 و29 ألف ريال) وهي مبالغ تجعل أصحابها وأسرهم يعيشون تحت خط الفقر والعوز قياساً بتصاعد الأسعار الجنوني وتدني القوة الشرائية للريال إضافة إلى حجم الإعالة الكبير لأسرة المتقاعد الذي يصل في المتوسط إلى (7.5)، ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للفئة الأخرى التي تتقاضى ما بين (30 و49 ألف ريال) من الراتب التقاعدي الذي قد يتجاوز بصاحبه خط الفقر والعوز لكنه لا يوفر له الحد الأدنى من الحياة الكريمة قياساً بما أفناه من عمره في خدمة الوطن والمجتمع على الأقل، ما يعني حالة من البؤس ونكران الجميل، ولا تختلف هذه النتيجة العامة عن مؤشرات النتائج الخاصة على مستوى كل محافظة على حده إلا من حيث الاختلاف النسبي لعدد المتقاعدين.

ب – الدلالات الاجتماعية العامة والخاصة لعمل ما بعد التقاعد

والدلالة الثانية التي لا تقل أهمية عن سابقتها هي أن (84.7%) من المتقاعدين لا يعملون بعد التقاعد

تحت وطأة المشاعر الاجتماعية والوعي الاجتماعي السلبي السائد بأن التقاعد هو نهاية الحياة واستعداد للموت، بل أنه الأجل المسبق بنص القانون (أجل بلوغ السن القانونية أو سنوات الخدمة المطلوبة) رغم المعدل المتدني لسن التقاعد المحدد بـ(60) سنة للرجل و(55) سنة للمرأة، أو (30) سنة خدمة للرجل و(25) سنة للمرأة، رغم أن هذه المعدلات من الأعمار قد صارت هي المتوسط للعمر المنتج للإنسان رجل كان أو امرأة وليس نهاية العطاء ونهاية العمر قبل الأوان المناسب من جهة، وتحمل أعباء إعالتهم وإعالة البدائل الوظيفية الجديدة عنهم الأقل خبرة وتجربة وفي بلد نام كاليمن.

أما آخر الدلالات الاجتماعية المتعلقة بفئة الـ(15%) العاملين بعد التقاعد فإنها على قلتها كما تبدو في الجدول من حيث نوع العمل وساعاته فإن تشتتها الزائد قد أفقدها دلالاتها الاجتماعية سواءً فيما يتعلق بالمؤشرات العامة أو المؤشرات الخاصة على مستوى كل محافظة أو مدينة، لأنها جميعاً تأتي دون الـ(5%) قياساً بالمجموع الكلي لعينة الدراسة الخاصة بكل محافظة، وأقل من ذلك بكثير إلى حد المعدلات الصفرية بالنسبة للمجموع الكلي لعينة الدراسة ككل والبالغة (864حالة).

ثانياً: عمل ما بعد التقاعد ونوعه ومردوده الاقتصادي

عمل ما بعد سن التقاعد يعتبر من أهم المتغيرات الدالة على الوضع الاقتصادي الاجتماعي لمتقاعدي القطاع العام والمختلط وهو الأمر الذي سنتناوله من خلال الجدول الآتي رقم (10) والمتعلق بعمل ما بعد التقاعد ونوعه ومردوده وفي ضوء أهم مؤشراته الإحصائية ودلالاته الاجتماعية وعلى النحو التالي:

1 – جدول رقم (10) يوضح مدى البحث عن عمل ما بعد التقاعد ونوعه ومردوده

العناصر		المحافظة										الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن		العدد	%
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
مدى مشقة العمل الجديد	شاق	12	%44.4	8	%38.1	2	%20.0	11	%68.8	4	%36.4	24	%51.1	61	%46.2
	غير شاق	15	%55.6	13	%61.9	8	%80.0	5	%31.3	7	%63.6	23	%48.9	71	%53.8
الإجمالي		27	%100.0	21	%100.0	10	%100.0	16	%100.0	11	%100.0	47	%100.0	132	%100.0
محاولة البحث عن عمل	نعم	34	%27.6	22	%19.1	20	%21.5	26	%26.3	9	%25.0	77	%28.9	188	%25.7
	لا	89	%72.4	93	%80.9	73	%78.5	73	%73.7	27	%75.0	189	%71.1	544	%74.3
الإجمالي		123	%100.0	115	%100.0	93	%100.0	99	%100.0	36	%100.0	266	%100.0	732	%100.0
الأعمال التي يبحث عنها	أعمال مكتبية	10	%29.40	11	%50.00	4	%20.00	14	%53.80	1	%11.10	21	%27.30	61	%32.4
	أعمال فنية ومساعدة	11	%32.30	10	%45.40	7	%35.00	9	%34.50	5	%55.50	35	%45.50	77	%41.00
	عمل حر	13	%38.2	1	%4.5	9	%45.0	3	%11.5	3	%33.3	21	%27.3	50	%26.6
	الإجمالي	34	%100.0	22	%100.0	20	%100.0	26	%100.0	9	%100.0	77	%100.0	188	%100.0

2 – أهم المؤشرات الإحصائية المتعلقة بعمل ما بعد التقاعد

أ – المؤشرات الإحصائية العامة

تتمركز الغالبية العظمى من المتقاعدين حول عدم البحث عن عمل ما بعد التقاعد وبنسبة (74.3%) مقابل (25.7%) يعملون بعد التقاعد، منهم (32.4%) عدد (61 شخص) يعملون في أعمال مكتبية مقابل (41%) يعملون في أعمال فنية ومساعدة عدد(77 شخص) و(26.6%) عدد(50 شخص)، في أعمال حرة، وفيما

يتعلق بمدى ملائمة عمل ما بعد التقاعد أو مشقته يفيد (53.8%) من العاملين بعد التقاعد بعدم مشقة العمل وملاءمته مقابل (46.2%) يعتبرون العمل شاقاً.

ب – المؤشرات الإحصائية الخاصة على مستوى المحافظات

من أهم المؤشرات ذات الدلالة الاجتماعية المتعلقة بالعمل أو عدم العمل بعد التقاعد أن عدن تحتل المركز الأول من حيث عدد العاملين بعد التقاعد وبنسبة (28.9%) من متقاعديها (77 شخص) مقابل تعز كحد أدنى بمعدل (19.1%) من متقاعديها (22 شخص) وذلك مقابل غير العاملين الذي تحتله نفس المحافظتين بمعدلات عكسية بـ(80.9%) من غير العاملين في تعز كحد أعلى مقابل (71.1%) في عدن كحد أدنى، أما بقية المؤشرات الخاصة بنوعية عمل ما بعد التقاعد وملائمته بالنسبة لمجموع نسبة العاملين في كل المحافظات والبالغة (25.7%) (188 شخص) فإن مؤشراتها الجزئية بين مختلف المحافظات من حيث نوع العمل (إداري ومهني) ومدى مشقته ...الخ، فإن النتائج قد جاءت بالغة التشتت من حيث الدلالة الإحصائية والاجتماعية ما يعني عدم الحاجة إلى الخوض في تفاصيلها الهامشية.

3 – **الدلالات الاجتماعية لمؤشرات عمل ما بعد التقاعد**

من بين أهم الدلالات الاجتماعية لظروف عمل ما بعد التقاعد أن (74.3%) لا يعملون ولم يبحثوا عن العمل بعد تقاعدهم ما يعني أن الغالبية العظمى من المتقاعدين قد قرروا التوقف عن الحياة في ضوء قرار إيقافهم عن العمل وتحت وطأة مشاعر الإحباط واليأس والنظرة الاجتماعية التي جعلتهم يرون في التقاعد نهاية لحياتهم العملية والإنتاجية، مقابل النسبة الأقل ممن استمروا في العمل على مضض والتي لا تتجاوز (25.7%) منهم (41%) يعملون في الأعمال الفنية والمساعدة، و(32.4%) أعمال إدارية، منهم (53.8%) يعتبرون العمل شاقاً مقابل (46.2%) راضين عن عملهم، أما تفاصيل المؤشرات على مستوى المحافظات فإنها غير ذات دلالة.

ما يعني أن المشكلة تكمن في النسبة الغالبة من المتقاعدين الذين أجبروا على التوقف عن العمل قبل الأوان من جهة وانعكاس ذلك على نفسيتهم بالشعور المحبط بأنهم لم يعودوا قادرين على العمل من جهة ثانية إضافة إلى نظرة المجتمع إلى المتقاعد باعتباره خارج القدرة على العمل المنتج من جهة ثالثة، وهو ما يتوجب معه إعادة النظر في كل هذه العوامل السلبية وتغييرها في الاتجاه الإيجابي.

ثالثاً: مصادر الدخل الأخرى للمتقاعدين من غير المعاش التقاعدي

إذا كان المعاش التقاعدي يمثل العمود الفقري لمعرفة الأوضاع الاقتصادية للمتقاعدين فإن ا لمصادر المختلفة الأخرى للدخل لا تقل أهمية عن المعاش في دراسة الوضع الاقتصادي المعيشي للمتقاعد، وهو الأمر الذي سنتناوله في هذا البند من خلال الجدول الآتي رقم (11) الذي يوضح مدى امتلاك المتقاعدين لمصادر دخل أخرى وأنواع هذا الدخل وكميته في ضوء أهم المؤشرات الإحصائية ودلالاتها الاجتماعية العامة والخاصة كالآتي:

1 – جدول رقم (11) يوضح مدى امتلاك المتقاعدين لمصادر دخل أخرى وأنواعه

مصادر الدخل ومقداره		المحافظة												Total	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن		العدد	%
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
هل لديك مصادر دخل أخرى	نعم	102	%68.0	105	%77.2	78	%75.7	78	%67.8	37	%78.7	214	%68.4	614	%71.1
	لا	48	%32.0	31	%22.8	25	%24.3	37	%32.2	10	%21.3	99	%31.6	250	%28.9
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
إيجار العقارات	أقل من 10000	7	%25.0	6	%42.9	3	%75.0	0	%.0	2	%66.7	2	%50.0	20	%37.7
	19000-10000	21	%75.0	8	%57.1	1	%25.0	0	%.0	1	%33.3	2	%50.0	33	%62.3
Total		28	%100.0	14	%100.0	4	%100.0	0	%.0	3	%100.0	4	%100.0	53	%100.0
أراضي زراعية	أقل من 10000	2	%50.0	3	%75.0	1	%50.0	0	%.0	0	%.0	0	%.0	6	%50.0
	10000 فأكثر	2	%50.0	1	%25.0	1	%50.0	0	%.0	1	%100.0	1	%100.0	6	%50.0
Total		4	%100.0	4	%100.0	2	%100.0	0	%.0	1	%100.0	1	%100.0	12	%100.0
تحويل من الأبناء	أقل من 10000	2	%18.2	6	%46.2	5	%62.5	1	%16.7	2	%66.7	15	%83.3	31	%52.5
	19000-10000	1	%9.1	3	%23.1	1	%12.5	3	%50.0	0	%.0	2	%11.1	10	%16.9
	20000فأكثر	8	72.7%	4	30.8%	2	25.0%	2	33.3%	1	33.3%	1	5.6%	18	30.5%
Total		11	%100.0	13	%100.0	8	%100.0	6	%100.0	3	%100.0	18	%100.0	59	%100.0
دخل الأبناء	29000 فأقل	29	%37.70	38	%46.90	40	%62.50	31	%52.50	17	%48.60	86	%58.50	241	%52.10
	59000-30000	24	%31.20	27	%33.20	19	%29.80	22	%37.30	12	%34.30	48	%32.60	152	%32.70
	60000فأكثر	24	31.20%	16	19.70%	5	7.90%	6	10.20%	6	17.10%	13	8.90%	70	15.20%
Total		77	%100.0	81	%100.0	64	%100.0	59	%100.0	35	%100.0	147	%100.0	463	%100.0
دخل الزوج/ الزوجة	أقل من 10000	3	%23.1	4	%20.0	1	%20.0	2	%11.1	2	%100.0	10	%12.8	22	%16.2
	19000-10000	10	%76.9	16	%80.0	4	%80.0	16	%88.9	0	%.0	68	%87.2	114	%83.8
Total		13	%100.0	20	%100.0	5	%100.0	18	%100.0	2	%100.0	78	%100.0	136	%100.0
تحويل من الأقارب	أقل من 10000	0	%.0	2	%66.7	2	%33.3	0	%.0	0	%.0	1	%33.3	5	%33.3
	10000فأكثر	2	%100.0	1	%33.3	4	%66.7	1	%100.0	0	%.0	2	%66.7	10	%66.7
Total		2	%100.0	3	%100.0	6	%100.0	1	%100.0	0	%.0	3	%100.0	15	%100.0
أخرى	أقل من 10000	0	%.0	0	%.0	1	%25.0	3	%75.0	0	%.0	2	%50.0	6	%42.9
	10000فأكثر	1	%100.0	1	%100.0	3	%75.0	1	%25.0	0	%.0	2	%50.0	8	%57.1
Total		1	%100.0	1	%100.0	4	%100.0	4	%100.0	0	%.0	4	%100.0	14	%100.0
إجمالي الدخل الشهري	39000 فأقل	50	%33.20	53	%38.90	52	%50.40	58	%50.40	18	%38.30	148	%47.30	379	%43.8
	79000-40000	48	%32.10	55	%40.40	37	%36.00	46	%40.10	18	%38.20	129	%41.20	333	%38.50
	80000 فأكثر	52	%34.70	28	%20.60	14	%13.60	11	%9.60	11	%23.50	36	%11.40	152	%17.60
Total		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0

2 – أهم المؤشرات الإحصائية لمصادر دخل المتقاعدين غير المعاش

أ – المؤشرات العامة

من أول وأهم هذه المؤشرات في الجدول السابق تمركز (71.1 %) من إجمالي عينة الدراسة حول الإجابة المؤكدة لوجود دخل إضافي لهم غير المعاش التقاعدي، مقابل بقية النسبة المئوية البالغة (28.9 %) ممن لا يمتلكون أية مصادر أخرى غير المعاش، أما ما يتعلق بمصادر هذا الدخل فإن (70 %) ممن يحصلون عليه من المتقاعدين يأتيهم من دخل أبنائهم المقيمين معهم إضافة إلى (20 %) من دخل الزوج والزوجة المتقاعدين من غير المعاش، ويتراوح معدل دخل الأبناء المقيمين مع أسرة المتقاعد ما بين 29 إلى 60 ألف ريال شهرياً والزوج والزوجة ما بين 10 إلى 20 ألف ريال شهرياً بقية المصادر المتعلقة بالعقارات والأراضي الزراعية وتحويلات الأبناء غير المقيمين مع أسر المتقاعد وتحويلات الأقارب فقد جاءت بالغة التشتت وعديمة الدلالة الإحصائية والاجتماعية، وأعلاها الأراضي الزراعية بنسبة لا تتجاوز (0.8 %) والإيجارات العقارية (0.6%) وبمتوسط إجمالي عام لدخل أسرة المتقاعد مقداره (53000) ريال شهرياً.

ب – المؤشرات الخاصة على مستوى المحافظات

تأتي مدينة سيئون في مقدمة المدن موضع الدراسة في حصول المتقاعدين فيها على دخول إضافية غير المعاش المتقاعد وبنسبة (78.7 %) منهم كحد أعلى، مقابل أمانة العاصمة بمعدل (68 %) كحد أدنى من المتقاعدين الذين يحصلون على دخل إضافي غير معاش التقاعد، أما أعلى معدل لأقل دخل الأبناء في أسرة المتقاعد البالغ 29 ألف ريال فأقل فتحتله مدينة الحديدة بنسبة (62.5 %) من متقاعديها مقابل أمانة العاصمة بنسبة (37.7 %)، في حين أن المعدل الذي يتراوح ما بين (30 إلى 59) ألف ريال من دخل الأبناء في الأسرة تمثله مدينة المكلا بنسبة (37.3 %) من متقاعديها مقابل الحديدة بنسبة (29.8 %) كحد أدنى، أما أعلى معدل لدخل الأبناء في أسرة المتقاعد والبالغ (60) ألف ريال فأكثر شهرياً فتحتل قمته أمانة العاصمة بنسبة (31.2 %) من متقاعديها مقابل عدن في القاعدة بنسبة لا تتجاوز (8.9 %) كما يتمركز أعلى معدل لدخل الزوج والزوجة من غير المعاش التقاعدي والبالغ (10 إلى 19) ألف ريال في مدينة المكلا وبنسبة (88.9 %) من متقاعديها مقابل أمانة العاصمة بنسبة (76.9 %) كحد أدنى، وتتشتت بقية المعدلات للمصادر الأخرى بنسب غير ذات دلالة إحصائية أو اجتماعية كما سبقت الإشارة في المعدلات العامة لمجتمع الدراسة ككل وبدرجة أكثر حدة على مستوى كل محافظة.

3 – **الدلالات الاجتماعية لمصادر دخل المتقاعدين من غير المعاش**

أ – الدلالات العامة

أول ما يمكن الإشارة إليه أن الـ(71.1 %) ممن يحصلون على مصادر دخل أخرى غير المعاش التقاعدي مقابل الـ(28.9 %) ممن لا يملكون مصادر دخل أخرى يدل على أهمية المصادر الإضافية للدخل كمقوم رئيس لمعيشة المتقاعدين وعدم كفاية المعاش، أما الدلالة الثانية الأهم فهو المصدر الرئيس لهذا الدخل الذي يمثل دخل الأبناء المقيمين مع أسرة المتقاعد ما يقرب من (70 %) و(20 %) من عمل الزوج والزوجة مقابل ما لا يزيد عن (10 %) من بقية المصادر الأخرى العقارية والزراعية ونحوها، ما يعني أن التكافل الاجتماعي بين أفراد الأسرة ما يزال قوياً بين الآباء والأبناء من جهة وتدني المصدر المباشر لدخل المتقاعدين بعد التقاعد من غير المعاش نسبياً، وأن المتوسط العام لدخل أسرة المتقاعد والبالغ (53) ألف ريال يعد مقبولاً رغم التدني الشديد لبقية المصادر الأخرى العقارية والزراعية منها بالذات كما تؤكد المؤشرات الإحصائية في الجدول رقم (12) وتحليلها بعاليه.

ب – الدلالات الاجتماعية الخاصة على مستوى المحافظة.

إن بروز مدينة سيئون في المقدمة من حيث حصول متقاعديها على أعلى نسبة من مصادر الدخل الأخرى من غير المعاش وبنسبة (78.7 %) منهم مقابل أمانة العاصمة بمعدل (68 %) كحد أدنى هي نتيجة تدل على ما هو متوقع من تميز سيئون وحضرموت بصفة عامة بالميل إلى عدم الاعتماد على الوظيفة الحكومية والميل إلى المهن والأعمال التجارية والحرفية الخاصة إلى الحد الذي يعتبرون فيه التقاعد فرصة إيجابية للتفرغ لأعمالهم الخاصة ولا يشعرون معه بأية غضاضة كما تؤكد ملاحظات وتقارير فريق الدراسة الميدانية، مقابل أمانة العاصمة الأكثر ارتباطاً بالوظيفة الحكومية، والدلالة المهمة الثانية تأتي من متقاعدي مدينة الحديدة التي تسجل أعلى نسبة من ذوي الحدود الدنيا من الدخل (29) ألف ريال فأقل وبنسبة (62.5 %) مقابل أمانة العاصمة التي لا تتجاوز هذه النسبة فيها (37.7 %) ما يعني أن الحديدة هي الأكثر فقراً وأقل حظاً من المزايا الوظيفة قبل التقاعد والمصادر الأخرى للدخل بعد التقاعد أيضاً، لأن كل خطوة تفرز ما بعدها، ذلك أن تدني فرص الوظائف العامة يقود إلى تدني مزايا الضمان والتقاعد وبالتالي فرص مصادر الدخل الأخرى، وهو ما تتميز به أو تعاني منه على الأصح محافظة الحديدة بشكل عام وليس مجرد فئة المتقاعدين فيها، بخلاف أمانة العاصمة التي تفوز بنصيب الأسد من كل شيء، حيث يتمتع أبناء المتقاعدين فيها بأعلى معدلات الدخل المضاف إلى أسرهم والبالغ (60) ألف ريال شهرياً كحد أعلى مقابل عدن التي لا تتجاوز فيها هذه النسبة (8.9 %) ما يعني وجود حالة من الاختلال وعدم التناسب المقبول بين المحافظات، رغم أن التدني الزائد في عدن قد يكون دالاً على عدم ميل الأبناء للإقامة مع أسرهم أكثر مما يدل على تدني دخلوهم نظراً لشيوع وأصالة الأسرة النووية في عدن مقابل استمرار الأسرة التقليدية الممتدة في صنعاء.

كما أن أعلى معدل الأزواج والزوجات ذوي الدخول الإضافية الأخرى بعد التقاعد في مدينة المكلا وبنسبة

(88.9 %) منهم مقابل أمانة العاصمة بمعدل (76.9 %) كحد أدنى هي نتيجة تؤكد كل ما سبق من مهنية المجتمع في حضرموت بشكل عام مقابل وظيفيته في الأمانة.

رابعاً: الأوضاع الاقتصادية للمتقاعدين بعد التقاعد مقارنة بما قبله

إمكانية تغير الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمتقاعدين بعد التقاعد قياساً بما قبله هو من الأمور المحتملة والمهمة في دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشريحة المتقاعدين سلباً وإيجاباً وهو الأمر الذي سنتناوله من خلال الجدول الآتي رقم (12) وفي ضوء أهم المؤشرات الإحصائية ودلالاتها الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية في دراسة أوضاع المتقاعدين وعلى النحو الآتي:

1 – جدول رقم(12) يوضح الأوضاع الاقتصادية للمتقاعدين ما قبل وبعد التقاعد

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
هل تغيرت أوضاعك الاقتصادية بسبب التقاعد ؟	إلى الأفضل	9	% 6.0	9	% 6.6	0	% .0	3	% 2.6	2	% 4.3	15	% 4.8	38	% 4.4
	إلى الأسوأ	124	% 82.7	108	% 79.4	88	% 85.4	91	% 79.1	33	% 70.2	249	% 79.6	693	% 80.2
	لا	17	% 11.3	19	% 14.0	15	% 14.6	21	% 18.3	12	% 25.5	49	% 15.7	133	% 15.4
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
كيف استفدتم من تغير الأوضاع الاقتصادية بسبب التقاعد (إلى الأفضل)	ادخار مبالغ مالية أكثر	5	% 55.6	3	% 33.3	–	–	0	% 0.	1	% 50.0	1	% 6.7	10	% 26.3
	شراء عقارات	0	% .0	0	% 0.	–	–	0	% 0.	1	% 50.0	0	% 0.	1	% 2.6
	بناء منزل أو ترميم منزل	3	% 33.3	2	% 22.2	–	–	2	% 66.7	1	% 50.0	5	% 33.3	13	% 34.2
	زيادة الإنفاق على الطعام كماً وكيفاً	6	% 66.7	4	% 44.4	–	–	1	% 33.3	1	% 50.0	3	% 20.0	15	% 39.5
	تسديد الديون	2	% 22.2	5	% 55.6	–	–	1	% 33.3	2	% 100.0	4	% 26.7	14	% 36.8
	شراء أثاث جديد	3	% 33.3	3	% 33.3	–	–	0	% .0	1	% 50.0	3	% 20.0	10	% 26.3
	الذهاب في رحلات	2	% 22.2	2	% 22.2	–	–	0	% .0	0	% 0.	4	% 26.7	8	% 21.1
كيف واجهتم تغيير الأوضاع الاقتصادية بسبب التقاعد (إلى الأسوأ)	التقشف في الطعام	96	% 77.4	78	% 72.9	71	% 80.7	73	% 82.0	24	% 72.7	200	% 81.6	542	% 79.0
	بيع بعض الممتلكات	37	% 29.8	38	% 35.5	28	% 31.8	19	% 21.3	3	% 9.1	70	% 28.6	195	% 28.4
	إلغاء النفقات غير الضرورية	103	% 83.1	77	% 72.0	65	% 73.9	74	% 83.1	24	% 72.7	202	% 82.4	545	% 79.4
	شراء الغذاء بالدين	68	% 54.8	76	% 71.0	63	% 71.6	67	% 75.3	24	% 72.7	163	% 66.5	461	% 67.2
	تخفيف الإنفاق على الدواء	27	% 21.8	33	% 30.8	25	% 28.4	18	% 20.2	5	% 15.2	57	% 23.3	165	% 24.1
	الرهن/ طلب المساعدة/ إنفاق على المدخرات/ البحث عن عمل	5	% 4.00	2	% 1.80	2	% 2.20	0	% 0.00	2	% 6.10	2	% 0.80	13	% 1.80

2 – **أهم المؤشرات الإحصائية لأوضاع ما قبل وبعد التقاعد**

أ – المؤشرات العامة

بسؤال المتقاعد عن مدى تغير أوضاعه الاقتصادية بعد التقاعد عما كان عليه قبله كانت إجابة (80.2 %) منهم بأنها قد تغيرت إلى الأسوأ مقابل (4.4 %) قالت بالتغير إلى الأفضل و(15.4 %) بعدم الفرق، وإذا ما أدركنا تدني الدلالة الإحصائية والاجتماعية لنسبة الـ(4.4 %) من المعنيين بالتغير إلى الأفضل تأتي الدلالة الإحصائية الأهم لكيفية الوضع الأسوأ بالنسبة لـ(80.2 %) من المتقاعدين، حيث يفيد (79 %) منهم بأنهم قد تغلبوا على سوء حالهم الجديد بإلغاء النفقات غير الضرورية و(67.2 %) بالدين و (28.4 %) ببيع الممتلكات و(24.1 %) بتقليل الإنفاق على الصحة، أو بأكثر من وسيلة من الوسائل السابقة (السؤال متعدد الإجابات).

ب – المؤشرات الخاصة على مستوى المحافظات

تأتي الحديدة في مقدمة المحافظات المعبرة عن سوء حال ما بعد التقاعد وبنسبة (85.4 %) من متقاعديها مقابل سيئون بنسبة (70.2 %) كحد أدنى، أما فيما يتعلق بكيفية مواجهة سوء حال ما بعد التقاعد فإن أمانة العاصمة تأتي في المقدمة من حيث إلغاء النفقات غير الضرورية وبنسبة (83.1 %) مقابل تعز بنسبة (72 %) كحد أدنى، أما مواجهة الظروف بالاستدانة فإن المكلا تأتي في المقدمة وبنسبة (75.3 %) من متقاعديها مقابل أمانة العاصمة بنسبة (54.8 %) كحد أدنى.

3 – **أهم الدلالات الاجتماعية للأوضاع المعيشية ما قبل وبعد التقاعد**

أ – الدلالات العامة

إن تمركز أكثر من (80 %) من المتقاعدين حول واقع أن ظروفهم قد تغيرت إلى الأسوأ بعد التقاعد مقارنة بما قبله هي من أهم المتغيرات ذات الدلالة الاجتماعية الهامة على عدم رضا المتقاعدين عن أوضاعهم المعيشية الصعبة، وقد لا يعود هذا الاستياء إلى مقادير المرتبات القديمة التي تم تثبيتها بمبالغ نقدية غير قابلة للتغير بتغير أسعار العملة أو مستوى المعيشة، بالنسبة لهم مع إسقاط الكثير من المزايا والبدلات المرتبطة بشغل الوظيفة فحسب بل والارتفاعات المتسارعة في الأسعار التي ألحقت الضرر المعيشي بشاغلي الوظائف العامة والمستوى المعيشي للمجتمع بشكل عام، ناهيك عن فئة المتقاعدين الأكثر تأثراً بكل ذلك، أما طرق مواجهة هذه الظروف بإلغاء (79 %) من المتقاعدين لنفقاتهم الترفيهية وغير الضرورية أو بالدين الذي يلجأ إليه (67.2 %) منهم أو بعدم الاهتمام بالصحة والعلاج الذي عبر عنه (24.1 %) فإن كل ذلك هو مما يترتب عليه مزيد تعقيد وتدهور الأوضاع المعيشية للمتقاعدين أكثر فأكثر بمرور الوقت.

ب – الدلالات الاجتماعية الخاصة على مستوى المحافظات

بالرغم من أن الحديدة قد جاءت في مقدمة المعبرين عن سوء حالتهم المعيشية بالتقاعد كأمر متوقع وبنسبة (85.4 %) إلا أن الأمر لم يختلف كثيراً بالنسبة لبقية المحافظات التي لا يقل متقاعديها شيئاً عن الحديدة إلا بفوارق بسيطة نسبياً أقلها (70.2 %) في سيئون، ما يعني عمومية المشكلة، بصورة شبه متكافئة بين الجميع، ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لكيفية مواجهة المشكلة حيث لا يفصل بين أعلى وأدنى نسبة من الذين يواجهون مشاكلهم المعيشية بإلغاء النفقات الترفيهية والكمالية من المتقاعدين بمعدل (83.1 %) في أمانة العاصمة كحد أعلى، و(72 %) في تعز كحد أدنى، وفيما يتعلق بالاستدانة فإن الدلالات الاجتماعية تبدو أكثر وضوحاً بين المكلا كأعلى معدل لاستدانة المتقاعدين بنسبة (75.3 %) مقابل الأمانة بنسبة (54 %) فقط كحد أدنى، ما يعني بوضوح أن متقاعدي الأمانة هم أحسن حالاً لأنهم أقل عرضة للدين بعكس متقاعدي المكلا الأسوأ حالاً وعرضه للعيش بالدين يؤكد ذلك أيضاً حالة استغناء أعلى نسبة من المتقاعدين عن الكماليات بنسبة (83.1 %) لمواجهة الظروف الجديدة في أمانة العاصمة، ما يدل على أنهم كانوا يتمتعون بسقف أعلى من غيرهم في النفقات الكمالية قبل التقاعد.

الفصل السادس

العلاقة والدور الاجتماعي للمتقاعدين ما بعد التقاعد قياساً بما قبله

أولاً: مدى التغير الاجتماعي في علاقة المتقاعدين أسرياً ما قبل وبعد التقاعد

إن التعرف على الدور المتعلق برب الأسرة قبل وبعد التقاعد هو واحد من أهم المعايير الفعالة في دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشريحة المتقاعدين، وهو الأمر الذي نتناوله في هذا البند من هذه الدراسة وفي ضوء الجدول الآتي وما يتضمنه من أهم المؤشرات الإحصائية ودلالاتها الاجتماعية العامة والخاصة كالآتي:

1 – جدول رقم (13) يوضح الأوضاع الاجتماعية لتطور علاقات المتقاعدين داخل وخارج الأسرة

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن		العدد	%
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
كيف أصبحت علاقتك الاجتماعية بعد التقاعد-مع الزوجة	أفضل من السابق	24	%16.0	15	%11.0	4	%3.9	14	%12.2	15	%31.9	33	%10.5	105	%12.2
	مثل السابق	60	%40.0	50	%36.8	49	%47.6	60	%52.2	24	%51.1	142	%45.4	385	%44.6
	أسوأ من السابق	41	%27.3	52	%38.2	31	%30.1	22	%19.1	5	%10.6	83	%26.5	234	%27.1
	لا ينطبق	25	%16.7	19	%14.0	19	%18.4	19	%16.5	3	%6.4	55	%17.6	140	%16.2
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
كيف أصبحت علاقتك الاجتماعية بعد التقاعد-مع الأبناء	أفضل من السابق	29	%19.3	14	%10.3	8	%7.8	14	%12.2	13	%27.7	43	%13.7	121	%14.0
	مثل السابق	69	%46.0	65	%47.8	61	%59.2	68	%59.1	27	%57.4	165	%52.7	455	%52.7
	أسوأ من السابق	39	%26.0	49	%36.0	28	%27.2	26	%22.6	7	%14.9	81	%25.9	230	%26.6
	لا ينطبق	13	%8.7	8	%5.9	6	%5.8	7	%6.1	0	%0.	24	%7.7	58	%6.7
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
كيف أصبحت علاقتك الاجتماعية بعد التقاعد-مع الآخرين بالأسرة	أفضل من السابق	31	%20.7	12	%8.8	8	%7.8	11	%9.6	13	%27.7	27	%8.6	102	%11.8
	مثل السابق	82	%54.7	75	%55.1	65	%63.1	86	%74.8	29	%61.7	207	%66.1	544	%63.0
	أسوأ من السابق	37	%24.7	49	%36.0	30	%29.1	18	%15.7	5	%10.6	79	%25.2	218	%25.2
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
كيف أصبحت علاقتك الاجتماعية بعد التقاعد-مع الجيران	أفضل من السابق	27	%18.0	17	%12.5	16	%15.5	15	%13.0	9	%19.1	32	%10.2	116	%13.4
	مثل السابق	97	%64.7	86	%63.2	74	%71.8	95	%82.6	35	%74.5	235	%75.1	622	%72.0
	أسوأ من السابق	26	%17.3	33	%24.3	13	%12.6	5	%4.3	3	%6.4	46	%14.7	126	%14.6
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
كيف أصبحت علاقتك الاجتماعية بعد التقاعد- مع أصدقاء العمل السابق	أفضل من السابق	13	%8.7	11	%8.1	7	%6.8	9	%7.8	7	%14.9	19	%6.1	66	%7.6
	مثل السابق	59	%39.3	44	%32.4	51	%49.5	52	%45.2	17	%36.2	124	%39.6	347	%40.2
	أسوأ من السابق	78	%52.0	81	%59.6	45	%43.7	54	%47.0	23	%48.9	170	%54.3	451	%52.2
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0

2 – أهم المؤشرات الإحصائية لدور وعلاقة المتقاعدين داخل وخارج الأسرة

أ – المؤشرات العامة

بالنظر لتعدد المتغيرات وسعة الجدول والتكافؤ النسبي لكل المؤشرات الإحصائية فسنقوم بعرضها رأسيا بدلاً من التحليل الأفقي الذي تم إتباعه في الجداول السابقة، حيث نلاحظ في ضوء ذلك أن معدل تماثل دور وعلاقة المتقاعدين داخل وخارج الأسرة قبل وبعد التقاعد قد برز كأعلى معدل في خمسة متغيرات من بين الستة المتغيرات المتضمنة في الجدول السابق وإن بمعدلات وسطية وغير حادة صعوداً وهبوطاً وهي (44.6 %) للعلاقة مع الزوجة و (25.7 %) للعلاقة مع الأبناء، و(63 %) للعلاقة مع الآخرين من أفراد الأسرة (الأخوة والأعمام..الخ)و (72 %) للعلاقة مع الجيران، و(55.6 %) مع الأصدقاء من خارج نطاق العمل السابق على التقاعد، والمعدل الوحيد الذي شذ عن هذه القاعدة هو ما يتعلق بمتغير العلاقة مع أصدقاء العمل قبل التقاعد وبنسبة (52.2 %) في اتجاه التغير السلبي للعلاقة نحو الأسوأ.

ويأتي معدل تغير العلاقة نحو الأفضل عند الحدود الدنيا في المتغيرات الستة في الجدول وبسقف لا يتجاوز الـ(14 %) للعلاقة مع الأبناء كحد أعلى وأرضية لا تزيد عن (7.6 %) للعلاقة مع أصدقاء العمل قبل التقاعد وبمتوسط عام لعنصر تغير العلاقة نحو الأفضل بعد التقاعد قياساً بما قبله في المتغيرات الرئيسية الستة لا يتجاوز (12 %)، أما معدل تغير العلاقة نحو الأسوأ في الدرجة الثانية بعد التماثل وقبل التغير نحو الأفضل في خمسة من ستة متغيرات وبسقف يصل إلى (31.4 %) لعنصر تغير العلاقة بعد التقاعد نحو الأسوأ عما قبله للعلاقة مع الأصدقاء من غير رفاق العمل السابقين وأرضية لا تزيد عن (14.6 %) للجيران ضمن معدلات الدرجة الأولى من السوء وبمعدل (52.2 %) وقد جاءت العلاقة مع أصدقاء العمل السابقين كما سبقت الإشارة.

ب – المؤشرات الإحصائية الخاصة للمحافظات

تأتي المؤشرات الإحصائية لمدى تغير علاقة المتقاعدين ودورهم داخل وخارج الأسرة أكثر دلالة وإثارة على مستوى المحافظات حيث تحتل سيئون أعلى معدلات تغير العلاقة نحو الأفضل في المتغيرات الستة وبمعدل (31.9 %) للعلاقة مع الزوجة و(27.7 %) للعلاقة مع الأبناء و(27.7 %) للعلاقة مع الآخرين من أفراد الأسرة و(19.1 %) للعلاقة مع الجيران و(14.9 %) للعلاقة مع أصدقاء العمل السابقين و(29.8 %) الأصدقاء ما قبل التقاعد خارج العمل وبمتوسط عام مقداره (25.5 %) في مقابل تعز التي سجلت أعلى معدلات العلاقة العكسية في الاتجاه الأسوأ وفي كل المتغيرات الستة في الجدول وبمعدل (40 %) للعلاقة مع الزوجة، و(36 %) للعلاقة مع الأبناء و(30 %) للعلاقة مع الآخرين من أفراد الأسرة، و(24.3 %) للعلاقة مع الجيران، و(59.6 %) مع أصدقاء العمل السابقين، و(40.4 %) للأصدقاء من خارج العمل السابق، وبمتوسط عام مقداره (38.4 %).

تحتل المكلا المركز الأول لمعدل إثبات وتماثل العلاقة في مرحلة ما قبل وبعد التقاعد في الستة المتغيرات في الجدول وبمتوسط (60.8 %) مقابل الحد الأدنى من ثبات هذه العلاقة في أمانة العاصمة في أربعة من ستة متغيرات، وهي العلاقة مع الزوجة والأبناء والآخرين من أفراد الأسرة والأصدقاء خارج نطاق العمل السابق، وبمتوسط عام مقداره (47 %) أما عدن والحديدة فقد سجلتا أدنى معدلات تغير العلاقة نحو الأفضل فيما يتعلق بالجيران وأصدقاء العمل القدامى بالنسبة لعدن وبنسبة (10.2 %) و(6.1 %) على التوالي مقابل الحديدة بالنسبة للزوجة والآخرين من أفراد الأسرة وبمعدل (3.9 %) و(7.8 %) على التوالي.

3 – أهم الدلالات الاجتماعية لدور وعلاقة المتقاعدين داخل وخارج الأسرة

أ – الدلالات العامة

من المؤشرات الإحصائية السابقة يتضح أولاً الثبات والتماثل لنسب لدور وعلاقة المتقاعدين داخل وخارج الأسرة في الستة المتغيرات وبمتوسط عام مقداره (54.6 %) ما يعني أن أكثر من نصف المتقاعدين قد احتفظوا بنفس الدور ونفس العلاقة الاجتماعية بالآخرين داخل وخارج الأسرة، وإذا ما أضفنا إلى هذه النسبة معدل من تغيرت علاقتهم بالغير داخل وخارج الأسرة نحو الأفضل بعد التقاعد عما كانت عليه قبله وقدرها (12 %) ليصبح معدل من احتفظوا بنفس الدور والعلاقة الطيبة مع الغير ومن زادوا منها نحو الأفضل هو (66.6 %) فإن الاستخلاص والدلالة الاجتماعية لذلك أن المتقاعدين هم ناس عاديون جداً في دورهم وعلاقتهم مع الغير داخل وخارج الأسرة لأنهم يحتفظون بدور وعلاقات طيبة مع أكثر من (66%) ممن حولهم وهو المعدل الطبيعي للعلاقات الطبيعية بين الناس ككل من المتقاعدين وغير المتقاعدين، أما دلالة المعدل الثالث الذي يشير إلى التغير نحو الأسوأ وبمتوسط عام مقداره (25 %) من المتقاعدين موزعة على خمسة متغيرات فإنها تعتبر كذلك نسبة عادية بالنسبة للعلاقة السلبية التي تربط أي إنسان عادي بغيره من الناس، ما يعني بالإجمال أن دور وعلاقة شريحة المتقاعدين بمن حولهم داخل وخارج الأسرة هي عادية جداً بإيجابيتها وسلبياتها شأنهم شأن غيرهم من بقية أفراد الأسرة والمجتمع ككل إذا لم يكونوا هم أفضل من غيرهم في نسج الأدوار والعلاقات الإيجابية والطيبة مع الغير بحكم نضجهم وخبرتهم في الحياة.

ب – الدلالات الاجتماعية الخاصة على مستوى المحافظات

بقدر ما بدت الدلالات الاجتماعية العامة في البند السابق طبيعية ومتوازنة بقدر ما جاءت المؤشرات والدلالات الخاصة على مستوى المحافظات أكثر ثباتاً إلى حد الإثارة، ففي الوقت الذي تحتكر فيه مدينة سيئون كل مراكز المقدمة في تغير علاقة المتقاعدين بمن حولهم داخل وخارج الأسرة نحو الأفضل وبمتوسط عام مقداره (25 %) من المتقاعدين فيها مقابل احتكار تعز لأعلى معدلات التغير نحو الأسوأ وعلى امتداد كل المتغيرات الستة كما هو واضح من الجدول والمؤشرات في الفقرة (ب) من البند السابق وبمتوسط عام مقداره (38.4 %) ونحن لا نجد من تعليل لهذا التباين سوى التذكير بكل النتائج المتواترة المتعلقة بمدينة سيئون وخصوصيتها الاجتماعية كمدينة تقليدية عريقة ما تزال أقرب إلى المدينة الزراعية التقليدية العريقة أو المدينة القرية الكبيرة والتي تتمتع بأعلى درجات التكافل والتضامن الاجتماعي والتركيب العائلي الممتد ذي البنية القوية والمتماسكة وهو الأمر الذي جسده هذا المؤشر الإحصائي الذي يكشف المكانة العالية لكبار السن بشكل عام والمتقاعدين منهم على وجه الخصوص في مرحلة ما بعد التقاعد أكثر مما قبله.

وهذا بخلاف مدينة تعز التي شهدت عمليات التحديث والانتقال نحو الأسرة النووية منذ وقت مبكر نسبياً ويتميز أهلها بالاعتماد الفردي على النفس والمهنية والحرفية الفردية الحديثة داخل المحافظة وعلى امتداد اليمن ككل الأمر الذي عزز في حياتهم نمط المعيشة الفردية التي قد تمكن الشخص من النجاح الملحوظ في شبابه ورجولته في حياته الخاصة موظفاً كان أو غير موظف، إلا أنه يشعر بحاله من الاغتراب في المراحل المتأخرة من العمر والافتقار إلى الدفء العاطفي والعائلي ولا يتوفر له بسهولة، وهو الأمر الذي يجسد من خلال شعور المتقاعدين في تعز بالتغير نحو الأسوأ.

كما أن تسجيل مدينة المكلا لمعدل الدرجة الأولى في الاحتفاظ بالدور والعلاقة الطيبة للمتقاعدين مع من حولهم داخل وخارج الأسرة بعد التقاعد كما كان قبله وفي خمسة من ستة متغيرات وبمتوسط عام مقداره (60.8 %) مقابل أمانة العاصمة كحد أدنى وفي أربعة من المتغيرات الستة وبمتوسط لا يتجاوز الـ(47%) هي نتيجة تؤكد ما قبلها بالنسبة للمكلا كامتداد لسيئون وصنعاء كامتداد لتعز وكمركز جذب للنمو الحضري غيرا لمتجانس والسريع، أما عدن التي سجلت أدنى معدل لتغير العلاقة نحو الأفضل فيما يتعلق بالجيران وأصدقاء العمل السابقين وبنسبة لا تتعدى (10.2 %) و(4.1 %) على التوالي فإنها قد

عبرت بذلك عن نفسها كأقدم مدينة حضرية يمنية حديثة والتي تتعرض فيها علاقات الجوار للضعف الشديد وكذلك صداقات العمل القديمة، وكذلك مدينة الحديدة فيما يتعلق بالعلاقة الزوجية والآخرين من أفراد الأسرة كمدينة أكثر اضطراباً وتذبذباً بين التقليدية والحداثة.

ثانياً: مدى الدور الاجتماعي للمتقاعد تجاه احتياجات الأسرة

دور المتقاعد في المشاركة في تلبية الاحتياجات اليومية المباشرة للأسرة يعد من المتغيرات الهامة في فهم ودراسة الأوضاع الاجتماعية لشريحة المتقاعدين في القطاع العام والمختلط الذين تستهدفهم هذه الدراسة وهو ما سنتناوله من خلال استعراض المؤشرات الإحصائية في هذا الصدد وتحليل دلالاتها الاجتماعية العامة والخاصة في ضوء الآتي:

1 – جدول رقم (14) يوضح مدى الدور الاجتماعي للمتقاعد في الأسرة

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن		العدد	%
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
رعاية الأطفال دون سن السادسة	أكثر من السابق	43	% 28.7	25	% 18.4	14	% 13.6	20	% 17.4	16	% 34.0	54	% 17.3	172	% 19.9
	مثل السابق	27	% 18.0	15	% 11.0	24	% 23.3	18	% 15.7	9	% 19.1	50	% 16.0	143	% 16.6
	أقل من السابق	17	% 11.3	27	% 19.9	10	% 9.7	15	% 13.0	3	% 6.4	33	% 10.5	105	% 12.2
	لا ينطبق	63	% 42.0	69	% 50.7	55	% 53.4	62	% 53.9	19	% 40.4	176	% 56.2	444	% 51.4
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
متابعة دراسة الأولاد	أكثر من السابق	48	% 32.0	26	% 19.1	18	% 17.5	26	% 22.6	15	% 31.9	77	% 24.6	210	% 24.3
	مثل السابق	36	% 24.0	34	% 25.0	32	% 31.1	34	% 29.6	18	% 38.3	93	% 29.7	247	% 28.6
	أقل من السابق	20	% 13.3	38	% 27.9	16	% 15.5	20	% 17.4	5	% 10.6	48	% 15.3	147	% 17.0
	لا ينطبق	46	% 30.7	38	% 27.9	37	% 35.9	35	% 30.4	9	% 19.1	95	% 30.4	260	% 30.1
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
شراء مصاريف يومية	أكثر من السابق	43	% 28.7	34	% 25.0	18	% 17.5	38	% 33.0	12	% 25.5	83	% 26.5	228	% 26.4
	مثل السابق	62	% 41.3	54	% 39.7	41	% 39.8	53	% 46.1	23	% 48.9	166	% 53.0	399	% 46.2
	أقل من السابق	34	% 22.7	37	% 27.2	31	% 30.1	18	% 15.7	11	% 23.4	51	% 16.3	182	% 21.1
	لا ينطبق	11	% 7.3	11	% 8.1	13	% 12.6	6	% 5.2	1	% 2.1	13	% 4.2	55	% 6.4
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
أعمال الصيانة في البيت والأشجار	أكثر من السابق	32	% 21.3	23	% 16.9	12	% 11.7	34	% 29.6	14	% 29.8	81	% 25.9	196	% 22.7
	مثل السابق	74	% 49.3	61	% 44.9	46	% 44.7	54	% 47.0	21	% 44.7	170	% 54.3	426	% 49.3
	أقل من السابق	33	% 22.0	41	% 30.1	32	% 31.1	21	% 18.3	11	% 23.4	49	% 15.7	187	% 21.6
	لا ينطبق	11	% 7.3	11	% 8.1	13	% 12.6	6	% 5.2	1	% 2.1	13	% 4.2	55	% 6.4
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0

2 – **أهم المؤشرات الإحصائية لدور المتقاعد في اسرته**

أ – المؤشرات العامة

من المفارقات في مؤشرات الجدول السابق رقم (14) أن تأتي أعلى المعدلات في خانة من لا ينطبق عليهم السؤال من أفراد العينة وفي متغيرين من بين مجموع متغيرات الجدول الأربعة وهي المعدل الأول وبنسبة (51.4 %) فيما يتعلق بمتغير رعاية الأطفال دون سن السادسة، والمعدل الثاني(30.1 %)بالنسبة لمتغير متابعة دراسة الأولاد، وكلا المعدلين في خانة من لا ينطبق عليهم السؤال، مقابل معدلات أقل بالنسبة للمستجيبين ممن ينطبق عليهم السؤال وبمعدل يتراوح ما بين (19.9 %) لمتغير رعاية الأطفال أكثر من

السابق كحد أعلى للاستجابة و(12.2 %) لمتغير أقل من السابق و(16.6 %) كالسابق، أما المتغير الرئيسي المتعلق بمتابعة دراسة الأولاد فإن أعلى معدل استجابة فيه قد جاءت في عدم الفرق بين ما قبل وبعد التقاعد وبنسبة لا تزيد عن (28.6 %) مقابل (24.3 %) أكثر من السابق و(17.6 %) أقل من السابق.

■ ويأتي المتغير الرئيسي الثالث المتعلق بشراء المصاريف والاحتياجات اليومية للأسرة ليؤكد انحياز أعلى نسبة من العينة للمتغير الجزئي المتعلق بتساوي حالة ما قبل التقاعد بما بعده وبمعدل (46.2 %) من إجمالي عينة الدراسة مقابل (26.4 %) من العينة تغيرت نحو الأفضل و(21.1 %) نحو الأسوأ، أما آخر المتغيرات الرئيسية والمتعلقة بدور المتقاعد في أعمال الصيانة المنزلية ورعاية الأشجار فقد تركز أعلى معدل لانحياز العينة حول مركز الثبات وعدم التغير بين ما قبل وبعد التقاعد وبنسبة (49.3 %) مقابل (22.7 %) للتغير نحو الأفضل أكثر من السابق و(21.6 %) أقل من السابق.

ب – المؤشرات الخاصة على مستوى المحافظات

■ أول المؤشرات تشير إلى احتلال سيئون للمركز الأول فيما يتعلق بزيادة فاعلية الدور في الأسرة من قبل المتقاعد بعد التقاعد أكثر مما قبله وفي ثلاثة من الأربعة المتغيرات الرئيسية والمتعلقة برعاية الأطفال ما دون السادسة بنسبة (34.6 %) ومتابعة دراسة الأبناء بنسبة (31.9 %) وأعمال الصيانة وخدمة الأشجار في المنزل بنسبة (29.8 %) وينضم إليها المكلا فيما يتعلق بالمتغير الرابع المتعلق بشراء الاحتياجات اليومية للمنزل وبنسبة (33 %) وبذلك تحتكر حضرموت المركز الأول في زيادة دور متقاعديها في الأسرة بعد التقاعد أكثر مما قبله وبمتوسط عام مقداره (32.3 %) وذلك في مقابل الحد الأدنى لهذا المؤشر الذي تحتل الحديدة فيه المقدمة بواقع ثلاثة من أربعة متغيرات وبمعدل (13.6 %) لمتغير رعاية الأطفال و(17 %) لجلب مصاريف المنزل اليومية و(11.7 %) لأعمال الصيانة وتنضم إليها تعز في المتغير الرابع والمتعلق بمتابعة دراسة الأبناء وبمعدل (19.1 %) وبمتوسط عام مقداره (15.5 %).

■ أما المتغير الجزئي الأعلى لمعدل ثبات دور المتقاعد تجاه أسرته بعد التقاعد كما كان عليه قبله فقد جاء أكثر تشتتاً في المتغيرات الرئيسية بين أربع محافظات وبمعدل متغيرين جزئيين في عدن هما شراء الاحتياجات اليومية للمنزل بنسبة (53 %) كحد أعلى مقابل (39.7 %) في تعز كحد أدنى لنفس المؤشر، وأعمال الصيانة المنزلية بنسبة (54.3 %) في عدن كحد أعلى مقابل (44.7 %) في الحديدة كحد أدنى، يضاف إلى ذلك متغير متابعة دراسة الأبناء في سيئون بنسبة (38.3 %) كحد أعلى مقابل (24 %) في أمانة العاصمة، ورعاية الأطفال ما دون السادسة في الحديدة بنسبة (23.3 %) كحد أعلى مقابل (11 %) في تعز كحد أدنى.

■ والمؤشر الثالث والمتعلق بتراجع دور المتقاعد نحو أسرته بعد التقاعد عما كان عليه قبله والذي تحتل فيه تعز مركز الصدارة في ثلاثة متغيرات رئيسية من أربعة أولها رعاية الأطفال بنسبة (19.9 %) مقابل (6.4 %) كحد أدنى في سيئون، ومتابعة دراسة الأبناء وبنسبة (27.9 %) مقابل (13.3 %) كحد أدنى في أمانة العاصمة، ثم أعمال صيانة المنزل وبنسبة (30.1 %) مقابل عدن بنسبة (15.7 %) كحد أدنى، يضاف إلى ذلك الحديدة فيما يتعلق بشراء متطلبات المنزل اليومية وبنسبة (30.1 %) أيضاً مقابل (15.7 %) في المكلا كحد أدنى من تراجع دور المتقاعدين تجاه أسرهم بعد التقاعد عما كان عليه قبله، وبمتوسط عام للحد الأعلى مقداره (27 %) وكحد أدنى مقداره (12.9 %).

■ أما آخر وأهم المؤشرات المثيرة على مستوى المحافظات فهو ما يتعلق بتصدر المتغير الجزئي لعنصر عدم الانطباق للمعدلات العليا بدلاً من الحدود الأكثر هامشية كما هو المفترض، حيث تصدر معدل عدم الانطباق سقف متغيرين رئيسيين من المتغيرات الأربعة في الجدول بدءاً بمتغير رعاية الأطفال الذي يصل معدل متغيره الجزئي المتعلق بعدم الانطباق إلى (56.2 %) في عدن كحد أعلى مقابل (40.4 %) في سيئون كحد أدنى وصولاً إلى متغير متابعة دراسة الأبناء البالغ (35.9 %) كحد أعلى مقابل (19.1 %) في سيئون كحد

أدنى، وهو الأمر الذي سيتم تحليل دلالاته الإحصائية والاجتماعية في البنود التالية مع بقية المؤشرات العامة والخاصة السابقة.

3 – أهم الدلالات الاجتماعية لدور المتقاعد في حياة الأسرة

أ – الدلالات العامة

■ إن أول ما يلفت الانتباه هو انحياز (51.4 %) و(30.1 %) من إجمالي العينة وهي أعلى المعدلات في متغيري رعاية الأطفال ومتابعة دراسة الأبناء على التوالي للمتغير الجزئي الخاص بعدم التطابق أو من لا ينطبق عليهم السؤال في كلا المتغيرين الرئيسيين وهو عكس الافتراض المتوقع للإجابة، بمعدلات هامشية وعديمة الدلالة الإحصائية والإجتماعية في مثل هذه الحالة، والتفسير الوحيد لهذه الحالة النشاز لا يخرج عن أحد احتمالين أو هما معاً الأول خطأ صيغة السؤال نفسه لأن المتقاعدين فوق سن الستين يفترض أنه لم يعد لهم أطفال تحت سن السادسة والتعليم الأساسي، والاحتمال الثاني هو وجود نسبة عالية من المتقاعدين لا تدخل مسئولية العناية بالأطفال تحت مسئولية الأب سواء قبل التقاعد أو بعده، بل هي مسئولية الأم بالدرجة الأولى، على افتراض وجودهم كأبناء للمتقاعدين أو أحفادهم ويصح السؤال في كلا الحالتين غير ذي موضوع غير أن ما قد يؤكد موضوعية السؤال ودلالة الإجابة هو ما أثبتته المؤشرات التفصيلية على مستوى المحافظات والذي توضح دلالته بعد استيفاء تحليل المؤشرات العامة.

■ أما الدلالة الاجتماعية لتدني معدلات الاستجابة للعناصر الجزئية الثالثة (الزمن السابق، كالسابق، أقل من السابق) لمتغيري رعاية أطفال ما قبل السادسة ومتابعة دراسة الأبناء والتي لا تتجاوز حدودها العليا (19.9 %) أكثر من السابق، و(16.6 %) كالسابق، و(12.2 %) أقل من السابق، بالنسبة لرعاية الأطفال و(28.6 %) و(24.3 %) و(17.6 %) فيما يتعلق بجزئيات متغير متابعة دراسة الأبناء، فإننا لا نجد من تعليل لهذا التدني النسبي الكبير بالنسبة للعينة ككل سوى ما سبقت الإشارة إليه من هامشية موضوع السؤال باعتبار أن العناية بالأطفال هي مسئولية الأم والنساء بشكل عام من جهة وأن احتمال وجود أطفال ما دون السادسة والتعليم الأساسي هو احتمال ضعيف بالنسبة للمتقاعدين الذين تجاوزوا الخامسة والستين من العمر، ودون أن ينفي ذلك أهميته وموضوعيته لأنه قد كشف لنا عن حقيقة هامة أخرى تتعلق بتدني حجم النساء في أوساط المتقاعدين والعاملين بشكل عام والذي لا يتجاوز 12 % فلو كان هناك تكافؤ بين المتقاعدين من الرجال والنساء لجاء معدل " الانطباق" فيما يتعلق برعاية الأطفال مادون السادسة أعلى بكثير من " عدم الانطباق" ما يعني أهمية العمل على توفير فرص العمل للمرأة بالتكافؤ مع أخيها الرجل.

■ أنه إذا ما جمعنا (19.9 %) و(16.6 %) لحصلنا على معدل (36.5 %) من إجمالي العينة يهتمون برعاية الأطفال كالسابق وأكثر، وكذلك (52.9 %) يعتنون بدراسة الأبناء كالسابق وأكثر، ما يعني في النهاية أن المتقاعدين يؤدون دوراً إيجابياً في مهام هي في الأصل هامشية بالنسبة لجنسهم كرجال في الغالب.

■ أما المتغير الثالث والمتعلق بدور المتقاعد في توفير احتياجات المنزل اليومية وهو الدور الأقرب إلى نمط سلوكه المقبول اجتماعياً بل والمصنف ضمن مسئولية الرجال الذين تتكون منهم غالبية المتقاعدين فقد عبر عن نفسه بمعدل (46.2 %) ممن لم يتغير دورهم في هذا الصدد بعد التقاعد عما بعده إضافة إلى (26.4 %) ممن تغير دورهم إيجابياً إلى مستوى أكثر مما سبق، وبجمع كلا المعدلين يصبح لدينا نسبة (72.6 %) من المتقاعدين المحافظين على دورهم الإيجابي في محيط أسرهم خاصة والمجتمع عامة كالسابق وأكثر، وتتشابه نفس المعدلات ونفس الدلالات والنتائج فيما يتعلق بجزئيات متغير أعمال الصيانة والأشجار مع متغير جلب احتياجات المنزل ولنفس الأسباب الموضوعية والاجتماعية.

ب – الدلالات الاجتماعية على مستوى المحافظات

■ أول ما يلفت الانتباه في المؤشر الجزئي الأول لزيادة دور المتقاعد في حياة الأسرة بعد التقاعد أكثر مما قبله أن تحتل حضرموت ككل المركز الأول وفي الأربعة المتغيرات الرئيسية في الجدول وسيئون في المقدمة بثلاثة متغيرات رئيسية إضافة إلى المكلا بمتغير واحد وبمتوسط عام مقداره (32.3 %) من متقاعدي حضرموت، في مقابل الحديدة التي احتكرت الحد الأدنى لهذا المؤشر في ثلاثة متغيرات رئيسية ومعها تعز في المتغير الرابع وبمتوسط عام مقداره (15.5 %)، والدلالة الاجتماعية والرئيسية لهذا المؤشر تكمن في تواتر المؤشرات والدلالات المتعلقة بمجتمع حضرموت كمجتمع أكثر قدرة على التوفيق والموازنة بين الأصالة والمعاصرة وذي بنية اجتماعية أصلية ومتماسكة دينياً واجتماعياً، وهو الأمر الذي عبر عن نفسه من خلال هذا المؤشر الإحصائي الهام الذي يثبت المدى الكبير لاحترام كبار السن واستمرار مكانة دورهم في حياة الأسرة وفاعليته من جهة وحقيقة كفاءتهم العالية في أداء هذا الدور من جهة أخرى، والذي لا يعني التقاعد بالنسبة لهم أي شيء يستوجب الخوف أو القلق، بخلاف مجتمع الحديدة وتعز إلى حد ما الأقل قدرة على التوفيق والموازنة بين عوامل الأصالة الإيجابية المتراجعة والحداثة السلبية الجارفة، مع أهمية ملاحظة أن الفروق نسبية وليست حدية سواء بالنسبة لحضرموت والحديدة وتعز أو غيرها من المحافظات كما يمكن ملاحظة ذلك في الجدول نفسه.

■ أما الدلالة الاجتماعية للمتغير الجزئي الثاني والمتعلق بثبات وتماثل دور المتقاعد بعد التقاعد كما كان قبله فقد توزعت حدوده العليا بين أربع مدن هي عدن لمتغيري جلب احتياجات المنزل اليومية وأعمال الصيانة، وسيئون لمتغير متابعة دراسة الأبناء، ورعاية الأطفال في الحديدة، وبمتوسط عام مقداره (42.2 %) مقابل الحدود الدنيا لجلب المصاريف في تعز وأعمال الصيانة في الحديدة ودراسة الأبناء في أمانة العاصمة ورعاية الأطفال في تعز وبمتوسط عام مقداره (29.8 %) ما يعني أن حالة الثبات بحدودها العليا (42.2 %) وغير البعيدة عن حدودها الدنيا (30 %) تقريباً والموزعة بين كل المحافظات والمدن موضع الدراسة تشكل قاسماً مشتركاً لثبات دور المتقاعدين تجاه أسرهم قبل وبعد التقاعد وبدرجة نسبية متكافئة وبنسبة منطقية ومقبولة بمؤشرها الإحصائي ودلالتها الاجتماعية وبمتوسط عام مقداره (36.1 %) أما إذا أضفنا إليها مؤشر ودلالة الذين تطور دورهم في هذا الصدد نحو الأفضل وأكثر من السابق والبالغ متوسطه العام (23.3 %) فسيصبح لدينا معدل (59.4 %) ممن لم يتغير دورهم الإيجابي في حياة الأسرة بعد التقاعد فحسب بل ومن تطور نحو الأفضل أكثر من السابق أيضاً وهي نتيجة إيجابية بالمجمل وموضوعية في الواقع.

■ وتأتي دلالة المؤشر الجزئي الثالث والأخير والمتعلق بتراجع دور المتقاعد في الأسرة بعد التقاعد عما كان عليه قبله، فاحتلال تعز مركز الصدارة في هذا الصدد وفي ثلاثة متغيرات رئيسية هي رعاية الأطفال ومتابعة دراسة الأبناء والصيانة المنزلية يضاف إليها الحديدة في المتغير الرابع المتعلق بشراء الاحتياجات المنزلة وبمتوسط عام مقداره (27 %) للحد الأعلى و(12.9 %) للحد الأدنى في كل من سيئون وأمانة العاصمة وعدن والمكلا، فإن الدلالة الاجتماعية لكل ذلك تعكس تواتر المؤشرات والدلالات الاجتماعية لمنطقة تعز كمجتمع أكثر ميلاً للمسئولية الفردية والاعتماد على الذات الشخصية بكل سلبيات وإيجابيات مثل هذه الخاصية الملازمة للحداثة في أي مجتمع حضري، وكذلك هي مدينة الحديدة كمجتمع حضري انتقائي وافد من مختلف مناطق اليمن وأقل تضامناً من الناحية الاجتماعية بخلاف مناطق عدن وسيئون وأمانة العاصمة والمكلا حيث تتداخل في كل منها عوامل الأصالة والتقليدية مع عوامل التحديث بكل سلبياتها وإيجابياتها، وهو ما عبرت عنه المؤشرات المتعلقة بتراجع الدور تجاه الأسرة بعد التقاعد مع الأخذ في الاعتبار الملاحظة الهامة والعامة والمتعلقة بأن كل هذه الفروق هي فروق نسبية مقبولة ولا يرقى أي منها إلى حد التناقض أو يخل بالقاسم المشترك فيما بينها.

ثالثاً: دور المتقاعد على نطاق المجتمع المحيط

علاقة المتقاعد بالمجتمع المحيط حيث الاهتمام بخدمات الحي والعمل التطوعي العام ومساعدة الأصدقاء هي من أهم المعايير المفيدة في دراسة أوضاع أي مجتمع أو جماعة كجماعة أو شريحة المتقاعدين وهو الأمر الذي سنتناول بحثه من خلال بيانات الجدول الآتي وفي ضوء أهم مؤشراته الإحصائية ودلالاتها الاجتماعية وعلى النحو الآتي:

1 – جدول رقم (15) يوضح مدى دور المتقاعد على مستوى المجتمع المحيط

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن		العدد	%
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
الاهتمام بقضايا الحي والمساهمة في السعي لتحسين الأوضاع	أكثر من السابق	21	% 14.0	26	% 19.1	10	% 9.7	19	% 16.5	8	% 17.0	54	% 17.3	138	% 16.0
	مثل السابق	60	% 40.0	42	% 30.9	43	% 41.7	43	% 37.4	16	% 34.0	126	% 40.3	330	% 38.2
	أقل من السابق	47	% 31.3	43	% 31.6	25	% 24.3	31	% 27.0	13	% 27.7	68	% 21.7	227	% 26.3
	لا يوجد	22	% 14.7	25	% 18.4	25	% 24.3	22	% 19.1	10	% 21.3	65	% 20.8	169	% 19.6
الاجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
القيام بأعمال تطوعية من خلال الانضمام إلى جمعيات خيرية	أكثر من السابق	12	% 8.0	10	% 7.4	4	% 3.9	5	% 4.3	6	% 12.8	32	% 10.2	69	% 8.0
	مثل السابق	42	% 28.0	42	% 30.9	46	% 44.7	37	% 32.2	13	% 27.7	131	% 41.9	311	% 36.0
	أقل من السابق	31	% 20.7	39	% 28.7	30	% 29.1	32	% 27.8	10	% 21.3	57	% 18.2	199	% 23.0
	لا يوجد	65	% 43.3	45	% 33.1	23	% 22.3	41	% 35.7	18	% 38.3	93	% 29.7	285	% 33.0
الاجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
مساعدة الأصدقاء في الجهات الحكومية وتسهيل معاملاتهم	أكثر من السابق	11	% 7.3	9	% 6.6	6	% 5.8	9	% 7.8	6	% 12.8	38	% 12.1	79	% 9.1
	مثل السابق	44	% 29.3	46	% 33.8	35	% 34.0	41	% 35.7	15	% 31.9	111	% 35.5	292	% 33.8
	أقل من السابق	54	% 36.0	52	% 38.2	37	% 35.9	39	% 33.9	16	% 34.0	80	% 25.6	278	% 32.2
	لا يوجد	41	% 27.3	29	% 21.3	25	% 24.3	26	% 22.6	10	% 21.3	84	% 26.8	215	% 24.9
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0

2 – المؤشرات الإحصائية لدور المتقاعدين في المجتمع المحيط

أ – المؤشرات العامة

بمراجعة بسيطة لكل المعدلات العامة للمتغيرات الرئيسية والجزئية في الجدول السابق يتضح ثبوت درجة عالية من التوزيع المتوازن بين المتغيرات الجزئية الأربعة (أكثر من السابق، مثل السابق، أقل من السابق، لا يوجد) لكل من المتغيرات الرئيسية الثلاثة في الجدول (خدمة الحي، العمل التطوعي، مساعدة الأصدقاء في المعاملات الحكومية) يجعل من المفيد من أجل فهم المؤشرات الإحصائية العامة القيام باستخراج المتوسطات العامة للمتغيرات الجزئية المتقاربة النسب في المتغيرات الرئيسية الثلاثة بدءاً بمتوسط الدور الأكثر فاعلية من السابق فيما يتعلق بخدمات الحي في المتغير الرئيسي الأول والعمل التطوعي في المتغير الثاني ومساعدة الأصدقاء في المتغير الثالث والبالغ (16 % 8+ % + 9.1 % على التوالي = 33.1÷3 =11 %) كمتوسط عام لدرجة تطور دور المتقاعدين إيجابياً تجاه المجتمع المحيط بعد التقاعد أكثر مما قبله، وبنفس الطريقة يكون متوسط ثبات موقف ما قبل كما هو بعد التقاعد هو (36 %) من إجمالي العينة مقابل (27.2 %) كمتوسط للذين تراجع دورهم في هذا الصدد أكثر من السابق، أما الذين اختفى دورهم نهائياً بعد التقاعد وربما من مرحلة ما قبله تجاه خدمات الحي والعمل التطوعي ومساعدة الأصدقاء فيصل معدلهم الوسطى العام إلى (25.5 %) من مجموع العينة.

ب – المؤشرات الإحصائية الخاصة على مستوى المحافظات

■ تحتل سيئون أعلى معدلات تطور المعدل الجزئي لدور المتقاعد إيجابياً تجاه المجتمع المحيط بعد التقاعد أكثر مما قبله في متغيرين رئيسين من المتغيرات الثالثة في الجدول، وهما متغير العمل التطوعي بنسبة (12.8 %) ومساعدة الأصدقاء بنفس النسبة (12.8 %) أما المتغير الثالث المتعلق بخدمات الحي فتحتله تعز بنسبة (19.1 %) مقابل الحدود الدنيا فيما يتعلق بخدمة الحي في أمانة العاصمة بنسبة (14 %) والحديدة مقابل سيئون وبنسب هامشية عديمة الدلالة الاجتماعية والإحصائية.

■ أما المعدل الجزئي الثاني لثبات دور المتقاعد بعد تقاعده كما كان قبله في المتغيرات الرئيسية الثلاثة في الجدول فقد جاء موزعاً بين مختلف المحافظات صعوداً وهبوطاً بدءاً بالحديدة بنسبة (41.7 %) كحد أعلى، مقابل تعز بـ(30.9 %) كحد أدنى لمتغير خدمة الحي، والحديدة أيضاً بنسبة (44.7 %) كحد أعلى مقابل سيئون (27.7 %) كحد أدنى للمتغير الجزئي المتعلق بالعمل التطوعي، ثم المكلا بنسبة (35.7 %) كحد أعلى مقابل أمانة العاصمة بنسبة (29.3 %) فيما يتعلق بثبات الدور في المتغير الرئيسي الثالث والمتعلق بمساعدة الأصدقاء.

■ ويأتي المتغير الجزئي الثالث المتعلق بتراجع دور المتقاعد تجاه المجتمع المحيط بعد التقاعد أكثر مما قبله في المتغيرات الرئيسية الثلاثة، بدءاً بخدمة الحي في تعز الذي تراجع فيه هذه الدور بنسبة (31.6 %) بعد التقاعد عما قبله كحد أعلى، مقابل عدن بنسبة (21.7 %) كحد أدنى لهذا التراجع، وفيما يتعلق بالعمل الطوعي يأتي متقاعدي الحديدة في مقدمة المتراجعين بنسبة (29.1 %) مقابل (18.2 %) كحد أدنى في عدن، أما ما يتعلق بالمتغير الرئيسي لمساعدة الأصدقاء فإن تعز تحتل المركز الأول في عملية تراجع الدور في هذا الصدد بعد التقاعد عما قبله وبنسبة (38 %) مقابل عدن بنسبة (25.6 %) كحد أدنى لهذا التراجع.

■ أما المتغير الجزئي الرابع من المتغيرات الرئيسية الثلاثة والمتعلق بمدى غياب الدور كلياً في أي من المتغيرات الثلاثة حيث لا خدمة للحي ولا عمل تطوعي ولا مساعدة للأصدقاء بعد التقاعد وربما قبله فتحتل أمانة العاصمة المركز الأول في هذا الصدد وبنسبة (27.3 %) من متقاعديها فيما يتعلق بعدم مساعدة الأصدقاء و(43.3 %) فيما يتعلق بعدم العمل الطوعي العام، تشاركها الحديدة بنسبة (24.3 %) فيما يتعلق بالمتغير الثالث المتعلق بعدم خدمة الحي، وذلك مقابل معدلات الحدود الدنيا في هذا الصدد والذي تحتله أمانة العاصمة فيما يتعلق بخدمة الحي بنسبة (14.7 %) والحديدة بنسبة (22.3 %) فيما يتعلق بالعمل التطوعي، وتعز وسيئون بنسبة (21.3 %) فيما يتعلق بمساعدة الأصدقاء.

3 – الدلالات الاجتماعية لمؤشرات دور المتقاعدين في المجتمع المحيط

أ – الدلالات العامة

إنه إذا ما أضفنا إلى نسبة الـ(36 %) من المتقاعدين الذين ظل دورهم إيجابياً تجاه المجتمع المحلي بعد التقاعد كما كان قبله وإذا ما جمعنا نسبة من تحسن دورهم نحو الأفضل والبالغة (12 %) لصار لدينا معدل إيجابي عام في هذا الصدد هو (47 %) من المتقاعدين الممارسين لدور إيجابي تجاه المجتمع المحيط بهم كما كان قبل التقاعد وأكثر قليلاً بعده،وهي نسبة لا بأس بها رغم أن النسبة الأغلب والبالغة (52.7 %) هي المتراجعة نحو الاتجاه السلبي، ما يعني أن الدور بالمجمل تغير نحو الأسوأ فيما يتعلق بدور المتقاعدين تجاه مجتمعهم المحلي المحيط، غير أن الأمر لا ينبغي أخذه بهذه الحدة لأن المتغيرات الرئيسية الثلاثة هي متغيرات طوعية أصلاً وليس لها ضرورة ملزمة فردية أو جماعية، أو تتطلب قدرات جسدية وذهنية خاصة يمكن القول بفقدانها بفعل التقدم في السن، بقدر ما هي عمل اختياري طوعي سواء قبل التقاعد أو بعده، ما يعني بالفعل وجود قطاع واسع من الناس لا يلزمون أنفسهم بمثل هذا الدور أو يعتادون عليه سواء قبل التقاعد أو بعده، وهو الأمر الذي كشف عنه المتغير الجزئي الرابع المتعلق بـ(لا يوجد) والبالغ (25.5%) وهي نسبة لا يستهان بها، ممن لم يكونوا يمارسون مثل هذا الدور المجتمعي المتعلق بخدمات الحي أو

القرية والأعمال التطوعية أو مساعدة الأصدقاء لا قبل التقاعد ولا بعده، وإذا ما خصمنا هذه النسبة من المعدل السلبي العام والبالغ (52.7 %) لانخفضت نسبة التراجع الحقيقي لدور المتقاعدين في هذا الصدد وتوقفت عند نسبتها الفعلية والتي لا تتجاوز (27.2 %) ما يعني بالخلاصة العامة أن المتقاعدين يعيشون أوضاع طبيعية تجاه من حولهم مع معدل منطقي للتراجع بحكم التقادم الكبير للسن للبعض والمقترن بحالة العجز الجسدي والذهني لا بحكم الاختيار الاجتماعي وذلك ما تمثله نسبة الـ(27.2 %) من الذين تراجع دورهم بعد التقاعد عما قبله.

ب – الدلالات الاجتماعية الخاصة على مستوى المحافظات

■ إن احتلال سيئون للمركز الأول فيما يتعلق بتطور دور المتقاعد إيجابياً تجاه المجتمع المحيط أكثر من السابق فيما يتعلق بالعمل الطوعي ومساعدة الأصدقاء، ومعها تعز فيما يتعلق بخدمات الحي، وبمتوسط عام مقداره (14.9 %) هو مؤشر اجتماعي دال على تواتر إيجابية مجتمع سيئون يضاف إلى ما قبله من المؤشرات والدلالات الاجتماعية في هذا الصدد والتي تؤكد تماسك البنية الاجتماعية التقليدية العريقة في هذه المدينة الحضرمية بشكل خاص وحضرموت بشكل عام، مقابل الحدود الدنيا في بقية المدن والمحافظات في هذا الصدد وبمؤشرات إحصائية واجتماعية غير ذات دلالة.

■ وفيما يتعلق بالمتغير الجزئي الثاني المتعلق بثبات الدور بعد التقاعد مثل ما كان قبله والذي جاء موزعاً بين مختلف المحافظات بشكل متوازن وشديد التقارب بين سقفه البالغ (44.7 %) لمتغير خدمة الحي في الحديدة وأرضيته البالغة (27.7 %) في سيئون لمتغير العمل الطوعي وبمتوسط عام للحدود العليا مقداره (40.7 %) ومتوسط الحدود الدنيا مقداره (29.3 %) ما يعني بالمجمل عدم وجود فروق ذات دلالة اجتماعية كبيرة بين محافظات الجمهورية فيما يتعلق بالثبات النسبي لدور المتقاعدين تجاه المجتمع المحلي المحيط قبل التقاعد قياساً بما قبله إلا في الحدود المنطقية لاحتمال التغير سواء بالنسبة للمتقاعدين أو غيرهم من أفراد المجتمع.

■ أما المتغير الجزئي الثالث لمعدل التراجع في الدور بعد التقاعد إلى ما هو أقل مما قبله والذي تحتل فيه تعز المركز الأول بنسبة (31.6 %) و(38 %) فيما يتعلق بخدمة الحي ومساعدة الأصدقاء على التوالي والحديدة بنسبة (29.1 %) فيما يتعلق بالعمل الطوعي وبمتوسط عام مقداره (32.9 %) مقابل احتلال عدن لكل المعدلات الدنيا من التراجع في المتغيرات الرئيسية الثلاثة وبمتوسط عام مقداره (21.8 %) ما يعني اجتماعياً أن تعز تؤكد هويتها الأميل إلى وعي ومشاعر المواطنة الفردية والأكثر ميلاً إلى الاعتماد على النفس بدلاً من انتظار الغير والاتجاه أكثر نحو تفكك البنية التقليدية الممتدة للأسرة والقرابة وتنامي البنية الحديثة للأسرة النووية والنزعة الفردية سواء بالنسبة للمتقاعدين أو غيرهم، شاركها في ذلك مدينة الحديدة إلى حد ما والتي تقترب في تركيبتها الاجتماعية والديمغرافية تحديداً من مدينة تعز والذين انتقل معظمهم حديثاً بعد الثورة من محافظة تعز نفسها ومن بقية المحافظات الأخرى الشبيهة في المناطق الجبلية الداخلية كإب وصنعاء وحجة والمحويت أكثر من ارتباط سكان مدينة الحديدة بمحافظة الحديدة نفسها، أما احتكار مدينة عدن لكل المؤشرات الدنيا للتراجع فله ما يبرره أيضاً رغم التشابه الكبير في التنوع الديمغرافي لأصول سكانها القادمين من مختلف المناطق اليمنية وأولها تعز والمحافظات المجاورة كلحج وأبين، إلا أن أصالة وقدم هذا الانتقال إلى عدن ونموها الحضري الحديث الذي يمتد إلى ما قبل 150 سنة في ظل الإدارة الاستعمارية قد جعلها أكثر استقراراً ونضوجاً في تماسك بنيتها الاجتماعية الحديثة وما جعلها أكثر توازناً وموائمة بين ما هو حق فردي وما هو ضرورة اجتماعية مشتركة في التضامن الاجتماعي، وهو ما يفسر بروزها بالحدود الدنيا من التراجع عن الدور تجاه المجتمع المحيط سواء بالنسبة للمتقاعدين بعد التقاعد عما قبله أو غيرهم من فئات المجتمع الأخرى.

رابعاً: مدى قيام المتقاعدين بالأنشطة والواجبات الاجتماعية

زيارة الأقارب وحضور مناسبات الأفراح والأتراح وجلسات القات من المعايير المفيدة لفهم ودراسة الوضع الاجتماعي لأي تجمع اجتماعي بشكل عام وما يتعلق بشريحة المتقاعدين على وجه الخصوص وهو الأمر الذي نسلط عليه الضوء من خلال الجدول الآتي رقم (16) وما يتضمنه من أهم المؤشرات الإحصائية ودلالاتها الاجتماعية في الآتي:

1 - جدول رقم (16) يوضح مدى قيام المتقاعد بالواجبات والأنشطة الاجتماعية

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن		العدد	%
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
زيارة الأقارب إلى منازلهم	أكثر من السابق	43	% 28.7	30	% 22.1	18	% 17.5	38	% 33.0	22	% 46.8	78	% 24.9	229	% 26.5
	مثل السابق	51	% 34.0	41	% 30.1	40	% 38.8	43	% 37.4	18	% 38.3	126	% 40.3	319	% 36.9
	أقل من السابق	56	% 37.3	65	% 47.8	45	% 43.7	34	% 29.6	7	% 14.9	109	% 34.8	316	% 36.6
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
حضور مناسبات الأفراح	أكثر من السابق	27	% 18.0	13	% 9.6	8	% 7.8	27	% 23.5	21	% 44.7	36	% 11.5	132	% 15.3
	مثل السابق	47	% 31.3	45	% 33.1	42	% 40.8	48	% 41.7	15	% 31.9	135	% 43.1	332	% 38.4
	أقل من السابق	76	% 50.7	78	% 57.4	53	% 51.5	40	% 34.8	11	% 23.4	142	% 45.4	400	% 46.3
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
حضور مناسبات العزاء	أكثر من السابق	28	% 18.7	19	% 14.0	13	% 12.6	35	% 30.4	25	% 53.2	59	% 18.8	179	% 20.7
	مثل السابق	81	% 54.0	56	% 41.2	47	% 45.6	55	% 47.8	17	% 36.2	163	% 52.1	419	% 48.5
	أقل من السابق	41	% 27.3	61	% 44.9	43	% 41.7	25	% 21.7	5	% 10.6	91	% 29.1	266	% 30.8
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
المشاركة في جلسات القات مع الأصدقاء	أكثر من السابق	21	% 14.0	19	% 14.0	5	% 4.9	22	% 19.1	17	% 36.2	41	% 13.1	125	% 14.5
	مثل السابق	31	% 20.7	30	% 22.1	28	% 27.2	33	% 28.7	13	% 27.7	88	% 28.1	223	% 25.8
	أقل من السابق	98	% 65.3	87	% 64.0	70	% 68.0	60	% 52.2	17	% 36.2	184	% 58.8	516	% 59.7
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0

2 - **مدخل مهم**

يكون من الأهمية بمكان قبل الدخول في عرض أهم المؤشرات الإحصائية ودلالاتها الاجتماعية أن نشير إلى الاتجاه العام وشبه الثابت لمؤشرات دور المتقاعد داخل الأسرة في الجدول رقم (14) وعلى نطاق المجتمع المحيط في الجدول رقم (15) ومدى قيام المتقاعد بالأنشطة والواجبات الاجتماعية في الجدول السابق رقم (16) وحتى الجدول الآتي رقم (17) والمتعلق بمدى قيام المتقاعد بالواجبات الدينية والأنشطة الثقافية والسياحية، وهو الاتجاه الذي يتميز بالتقارب الشديد في مواضيع الأسئلة (كمتغير الاهتمام بقضايا الحي في الجدول رقم (17) وحضور مناسبات الأفراح والعزاء في الجدول السابق رقم (18) هذا من جهة والتشابه الكبير في النتائج والمؤشرات الإحصائية المرتبطة بحالة التوزيع المتوازن وشبه المتكافئ للمتغيرات الجزئية (أكثر من السابق، مثل السابق، أقل من السابق) فيما دون الـ(50 %) من جهة أخرى، والتي من النادر أن يتجاوز انحياز العينة ككل الـ(50 %) لأي متغير رئيسي أو جزئي، ما يعني أهمية الاستخلاص الإحصائي والاجتماعي من كل ذلك والذي يؤكد طبيعة الوضع الاجتماعي المستقر والمتوازن فيما يتعلق بكل هذه المتغيرات بالنسبة لمتقاعدي القطاع العام والمختلط في اليمن من جهة وعدم الحاجة إلى الخوض في تفصيل المؤشرات الإحصائية ودلالاتها الاجتماعية النمطية في الجدولين المتبقيين الآتيين (16، 17) على غرار ما سبق في الجداول الثلاثة السابقة، والاكتفاء بأهم مؤشراتها الإحصائية والاجتماعية ذات الدلالة فيما يأتي:

3 – أهم المؤشرات الإحصائية العامة والخاصة لمدى قيام المتقاعدين بالأنشطة والواجبات الاجتماعية

أهم ما يكمن الإشارة إليه في الجدول السابق رقم (16) من المؤشرات الإحصائية العلمية ذات الدلالات وبأعلى المعدلات هو ثبات زيارة الأقارب بنسبة (36.6 %) وحضور مناسبات العزاء بنسبة (48.5 %) وحضور جلسات القات بنسبة (59.7 %) مع تراجع حضور مناسبات الأفراح بنسبة(46.3 %) أما على صعيد المؤشرات الإحصائية الخاصة على مستوى المحافظات فإن تعز تأتي في المقدمة فيما يتعلق بانخفاض زيارة الأقارب بنسبة (47.8 %) وكذلك حضور الأفراح بنسبة (57.4 %) تشاركها أمانة العاصمة فيما يتعلق بحضور مناسبات العزاء بنسبة (54 %) وكذلك الحديدة فيما يتعلق بحضور جلسات القات بنسبة (68 %) مقابل سيئون التي احتكرت كل الحدود الدنيا من التراجع (14.9 %) و(23.4 %) و(10.6 %) و(36.2 %) في المتغيرات الأساسية الأربعة على التوالي، إضافة إلى احتكارها لأعلى معدلات التغير نحو الأفضل في نفس الوقت وبمعدلات ذات دلالة عالية تبدأ بـ(46.8 %) لزيارة الأقارب مقابل (17.3 %) في الحديدة كحد أدنى، و(44.9 %) لحضور مناسبات الأفراح و(53.2 %) لمناسبات العزاء، مقابل الحدود الدنيا في تعز بواقع (9.6 %) و(14 %) لكلا المتغيرين على التوالي، وأخيراً حضور جلسات القات أكثر من السابق وبنسبة (36.2 %) في سيئون كحد أعلى مقابل(4.9 %) في الحديدة كحد أدنى،، أما معدل الثبات في المتغيرات الأربعة فإنه يتوزع بمستويات شبه متكافئة بين مختلف المحافظات بين أعلى معدلات زيارة الأقارب وحضور الأفراح في عدن وبمعدل (40.3 %) و(43.1 %) على التوالي، وحضور العزاء في الأمانة بنسبة (54 %) مقابل الحدود الدنيا في الأمانة لزيارة الأقارب (34 %) وحضور الأفراح (31.3%) وجلسات القات (20.7 %) أما أعلى معدلات التراجع إلى الأقل من السابق بعد التقاعد فقد احتكرت تعز ثلاثة من المتغيرات وبمعدل (46.8 %) و(44.7 %) و(53.2 %) تشاركها الحديدة في المتغير الرابع وبنسبة (68.2 %).

4 – الدلالات الاجتماعية العامة والخاصة لمدى قيام المتقاعدين بالأنشطة والواجبات الاجتماعية

بمقدار ما يمكن ملاحظته والجزم به من نمطية توزيع وتكافؤ المعدلات العامة في هذا الصدد وتركز أعلى النسب تحت معدل الـ(50 %) في الغالب الأعم وتتمحور حول المتغير الجزئي لتراجع الدور أقل من السابق وبمتوسط عام مقداره (42.9 %) ما يعني حالة من التراجع البسيط والتوازن النسبي والمقبول منطقياً، إلا أن المؤشرات الأهم وذات الدلالة الإحصائية والاجتماعية تأتي على النطاق الخاص على مستوى المحافظات حيث برزت سيئون في هذا الصدد بمؤشرات لافتة للانتباه لأنها قد احتكرت كل المعدلات العليا للتغير نحو الأفضل بعد التقاعد أكثر من السابق وبمتوسط عام مقداره (40.2 %) كما تحتكر الحدود الدنيا للتراجع أقل من السابق وبمتوسط مقداره (21.3 %) وسيئون بذلك تؤكد موقفها المتواتر في معظم المؤشرات والدلالات الاجتماعية حتى الآن كمجتمع تقليدي أصيل وشديد التماسك في بنيته الاجتماعية بشكل عام، وما يتعلق بدور ومكانة كبار السن بعد التقاعد أكثر مما قبله، بخلاف تعز التي تحتكر أيضاً كل المعدلات العليا للتراجع بعد التقاعد أكثر مما قبله في ثلاثة من المتغيرات الرئيسية الأربعة في الجدول، ومعها الحديدة في المتغير الرابع وبمتوسط عام مقداره (53.2 %) يؤكد كذلك النتيجة الاجتماعية المتواترة بالنسبة لتعز كمجتمع نالت منه الحداثة الشيء الكثير سلباً وإيجاباً وأهم ما في ذلك تكرس النزعة الفردية بكل سلبياتها المتعلقة بضعف علاقة التواصل والتضامن العائلي والاجتماعي وبما تنطوي عليه كذلك من إيجابيات التحرر الفردي من القيود التقليدية داخل وخارج الأسرة الممتدة والمتآكلة في هذا المحافظة أكثر من غيرها وتنامي مبدأ المبادرة الذاتية والاعتماد على النفس، يساويها في ذلك مدينة الحديدة التي تشكل نسخة أخرى من تعز حضرياً وديمغرافياً كما سبقت الإشارة في مكان سابق من هذه الدراسة.

وتبقى الدلالات الاجتماعية لمؤشرات عدن وأمانة العاصمة والتي لا تقل أهمية ودلالة عن مؤشرات سيئون وتعز والحديدة لأنه إذا كانت عدن تحتل أعلى معدلات الثبات بعد التقاعد كما كان قبله في متغيري زيارة الأقارب وحضور مناسبات الأفراح وبمعدل (40.3 %) و(43.7 %) على التوالي، مقابل الحدود الدنيا لذلك

في الأمانة فإنما تعبر عدن بذلك عن نضج استقرارها الاجتماعي الحديث وأصالته مقابل تعبير صنعاء عن نفسها كمجتمع انتقالي حديث وسريع التغير والتذبذب بين الماضي والحاضر والقديم والجديد، بدليل أنه في الوقت الذي تقف فيه عند الحدود الدنيا من الثبات فيما يتعلق بزيارة الأقارب وحضور الأفراح وجلسات القات وبمعدل (34 %) و(31.3 %) و(20 %) على التوالي فإنها تحتل أعلى المعدلات لنفس المتغير فيما يتعلق بحضور مواقف العزاء وبمعدل (54 %) وهكذا تأتي النتائج الاجتماعية دائماً انعكاساً صادقاً للواقع الموضوعي.

خامساً: الدور المتعلق بالواجبات الدينية والأنشطة الثقافية والسياحية

يعتبر السلوك الديني من بين أهم المعايير المتعلقة بدراسة أي وضع اجتماعي للفرد أو الجماعة أن لم يكن أهمها، إضافة إلى النشاط الثقافي والسياحي، وهو الأمر الذي سنتناول من خلاله التعرف على الأوضاع الاجتماعية لشريحة المتقاعدين في القطاع الحكومي العام والمختلط في اليمن ومن خلال الجدول الآتي رقم (17) وفي ضوء أهم مؤشراته الإحصائية ودلالاتها الاجتماعية كما يأتي:

1 – جدول رقم (17) يوضح مدى قيام المتقاعد بالواجبات الدينية والأنشطة الثقافية والسياحية بعد التقاعد

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن		العدد	%
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
الصلاة والعبادة وقراءة القرآن	أكثر من السابق	92	61.3%	77	56.6%	56	54.4%	77	67.0%	35	74.5%	176	56.2%	513	59.4%
	مثل السابق	51	34.0%	44	32.4%	37	35.9%	32	27.8%	10	21.3%	119	38.0%	293	33.9%
	أقل من السابق	7	4.7%	15	11.0%	10	9.7%	6	5.2%	2	4.3%	18	5.8%	58	6.7%
الإجمالي		150	100.0%	136	100.0%	103	100.0%	115	100.0%	47	100.0%	313	100.0%	864	100.0%
متابعة البرامج التلفزيونية	أكثر من السابق	40	26.7%	30	22.1%	18	17.5%	32	27.8%	9	19.1%	75	24.0%	204	23.6%
	مثل السابق	49	32.7%	43	31.6%	33	32.0%	37	32.2%	17	36.2%	120	38.3%	299	34.6%
	أقل من السابق	56	37.3%	61	44.9%	47	45.6%	44	38.3%	20	42.6%	112	35.8%	340	39.4%
	لا ينطبق	5	3.3%	2	1.5%	5	4.9%	2	1.7%	1	2.1%	6	1.9%	21	2.4%
الإجمالي		150	100.0%	136	100.0%	103	100.0%	115	100.0%	47	100.0%	313	100.0%	864	100.0%
قراءة الكتب والمجلات والصحف	أكثر من السابق	33	22.0%	18	13.2%	16	15.5%	20	17.4%	14	29.8%	62	19.8%	163	18.9%
	مثل السابق	42	28.0%	32	23.5%	15	14.6%	35	30.4%	8	17.0%	76	24.3%	208	24.1%
	أقل من السابق	36	24.0%	54	39.7%	34	33.0%	33	28.7%	14	29.8%	84	26.8%	255	29.5%
	لا ينطبق	39	26.0%	32	23.5%	38	36.9%	27	23.5%	11	23.4%	91	29.1%	238	27.5%
الإجمالي		150	100.0%	136	100.0%	103	100.0%	115	100.0%	47	100.0%	313	100.0%	864	100.0%
القيام بالأعمال الفكرية أو العملية	أكثر من السابق	13	8.7%	2	1.5%	5	4.9%	4	3.5%	7	14.9%	23	7.3%	54	6.3%
	مثل السابق	42	28.0%	38	27.9%	15	14.6%	40	34.8%	15	31.9%	93	29.7%	243	28.1%
	أقل من السابق	39	26.0%	47	34.6%	31	30.1%	24	20.9%	7	14.9%	63	20.1%	211	24.4%
	لا ينطبق	56	37.3%	49	36.0%	52	50.5%	47	40.9%	18	38.3%	134	42.8%	356	41.2%
الإجمالي		150	100.0%	136	100.0%	103	100.0%	115	100.0%	47	100.0%	313	100.0%	864	100.0%
القيام برحلات سياحية داخل اليمن	أكثر من السابق	15	10.0%	9	6.6%	1	1.0%	7	6.1%	7	14.9%	17	5.4%	56	6.5%
	مثل السابق	47	31.3%	37	27.2%	39	37.9%	47	40.9%	13	27.7%	107	34.2%	290	33.6%
	أقل من السابق	70	46.7%	69	50.7%	42	40.8%	44	38.3%	20	42.6%	137	43.8%	382	44.2%
	لا ينطبق	18	12.0%	21	15.4%	21	20.4%	17	14.8%	7	14.9%	52	16.6%	136	15.7%
الإجمالي		150	100.0%	136	100.0%	103	100.0%	115	100.0%	47	100.0%	313	100.0%	864	100.0%

2 – أهم المؤشرات الإحصائية العامة والخاصة المتعلقة بالواجبات الدينية والأنشطة الثقافية والسياحية للمتقاعدين

إذا ما استثنينا مؤشر الواجبات الدينية ذي الدلالة العالية في المتغير الأول الذي تغير نحو الأفضل أكثر من السابق وبمعدل (59.4 %) والذي إذا ما أضفنا إليه معدل الثبات بعد التقاعد كما كان قبله والبالغ (33.9 %) لأصبحت النتيجة أكثر حسبما وبمعدل (94.3 %) من المتقاعدين الذين زاد اهتمامهم بالواجبات

الدينية بعد التقاعد في الغالب ومن حافظوا على نفس الأداء كما في السابق، يضاف إلى ذلك ضيق الفروق الإحصائية بين المؤشرات الخاصة على مستوى المحافظات في هذا الصدد والتي لا تتجاوز (74.5 %) كحد أعلى في سيئون و(54.4 %) كحد أدنى في الحديدة لعنصر زيادة التدين بعد التقاعد عما قبله.

أما بقية المتغيرات الأربعة الأخرى المتعلقة بمتابعة البرامج التلفزيونية وقراءة الكتب والمجلات والقيام بالأعمال الفكرية والرحلات السياحية فإن كل مؤشراتها قد جاءت على درجة عالية من التنوع المتكافئ بين العناصر الأربعة لكل متغير حيث لا يتجاوز أعلى المعدلات في المتغيرات الأربعة لعنصر التراجع أقل من السابق (39.4 %) لمشاهدة البرامج التلفزيونية و(29.5 %) لقراءة الكتب والصحف و(44.2 %) للرحلات السياحية إضافة إلى (41.2 %) لعنصر عدم التطابق في متغير الأعمال الفكرية، ولا تختلف المؤشرات الخاصة على مستوى المحافظات عن المؤشرات العامة حيث لا تتجاوز أعلى المعدلات الخاصة المقابلة للمعدلات العامة السابقة (45.6 %) كحد أعلى في الحديدة لعنصر (أقل من السابق) في متغير متابعة البرامج التلفزيونية مقابل (35.8 %) كحد أدنى في عدن، و(39.7 %) كحد أعلى في تعز مقابل (24%) كحد أدنى في أمانة العاصمة لنفس العنصر في متغير قراءة الكتب والمجلات.

و(50.7 %) كحد أعلى في تعز مقابل (38.3 %) كحد أدنى في المكلا لنفس العنصر في المتغير الأخير للرحلات السياحية، يضاف إلى ما سبق معدل (50.5 %) كحد أعلى في الحديدة مقابل (36 %) كحد أدنى في تعز لعنصر عدم التطابق في متغير الأعمال الفكرية.

3 – أهم الدلالات الاجتماعية العامة والخاصة لمؤشرات الواجبات الدينية والأنشطة الثقافية والسياحية

أمر بديهي ومتوقع أن يرتفع معدل الالتزام بالواجبات الدينية بعد التقاعد في المتغير الأول وبمعدل (59.4 %) أكثر من السابق، وأن يصل المعدل الكلي للالتزام بالواجبات الدينية قبل وبعد التقاعد إلى (94.3%) هو الأمر الأكثر بداهة في مجتمع متدين في الأصل، إضافة إلى المعادلة الاجتماعية المتعلقة بالتناسب الطردي الثابت بين تقدم العمر وزيادة الالتزام بالواجبات الدينية، والتي تقضي بأنه كلما زاد التقدم بالعمر زادت درجة الالتزام بالواجبات الدينية سواء بالنسبة للمتقاعدين أو غيرهم في اليمن أو غير اليمن وفي أي مجتمع متدين بالمطلق.

أما الدلالات الاجتماعية العامة لبقية المتغيرات الأربعة الأخرى في الجدول فقد جاءت أكثر نمطية في التوزيع والدلالة وبحد أعلى لا يتجاوز الـ(44.2 %) لعنصر (أقل من السابق) في متغير قيام المتقاعد برحلات سياحية، وحد أدنى لا يقل عن (29.5 %) لنفس العنصر من متغير قراءة الكتب والمجلات وتوزيع بقية المعدلات بين مختلف العناصر الجزئية في المتغيرات الأربعة النمطية فيما بين الحدين الأعلى والأدنى المشار إليهما آنفاً، ما يعني أنه فيما عدا الارتفاع الواضح للالتزام بالواجبات الدينية بعد التقاعد أكثر بكثير مما قبله، فإن درجة عالية من التوازن والثبات والاستقرار لكل المتغيرات الأخرى المتعلقة بمتابعة التلفزيون وقراءة الكتب والصحف والاهتمامات الفكرية والسياحية مع كل عناصرها الجزئية وبما لا يدل على حدوث تغيرات حادة في مرحلة ما بعد التقاعد عن مرحلة ما قبله.

أما المؤشرات ذات الدلالات الاجتماعية الأهم فهي ما يتعلق بالمؤشرات الخاصة على مستوى المحافظات حيث لم تحافظ سيئون على مركز الصدارة المتوقع فيما يتعلق الالتزام بالواجبات الدينية بعد التقاعد بنسبة (74.5 %) عما قبله كتعبير متواتر عن نفسها كمجتمع تقليدي أصيل ومتماسك، في مقابل الحد الأدنى في الحديدة بنسبة (54.4 %) كمجتمع انتقائي وأقل تقليدية رغم ضيق التباين الكبير بين المعدلين.

كما أن أعلى معدلات متابعة البرامج التلفزيونية التي مالت إلى عنصر التراجع (أقل من السابق) والتي سجلت الحديدة أعلى معدل في هذا الصدد مقداره (45.6 %) مقابل (35.8 %) كحد أدنى في عدن قد عكس نفس الاتجاه المتواتر لمجتمع الحديدة كمجتمع انتقائي وانتقالي أكثر تغيراً وتذبذباً وأقل استقراراً مقابل عدن الأكثر توازناً واستقراراً رغم الضيق النسبي للفارق بين المعدلين.

أما قراءة الكتب والمجلات والصحف فقد كانت أعلى معدلاته عنصر التراجع بشكل عام وتعز في المقدمة وبنسبة (39.7 %) بين المتقاعدين معبرة بذلك عن نفسها كمدينة وكمحافظة ذات حراك اجتماعي سياسي واجتماعي فردي وجماعي مضطرب، مقابل أمانة العاصمة كحد أدنى لا يتجاوز التراجع عن قراءة الكتب والصحف والمجلات فيها بين المتقاعدين أكثر من (24 %) وهي بذلك تعبر عن حقيقة تركيبتها الاجتماعية والثقافية كعاصمة سياسية وثقافية صاعدة.

وفيما يتعلق بمتغير الأعمال الفكرية والذي جاءت أعلى معدلات الانحياز فيه لعنصر (عدم التطابق) وفي مدينة الحديدة تحديداً وبمعدل مرتفع نسبياً مقداره (50.5 %) معبرة بذلك عن نفسها كمدينة أقل حراكاً ثقافياً وسياسياً وفكرياً في مقابل تعز الأقل استسلاماً لغياب الاهتمامات الفكرية وبنسبة تصل إلى (36 %) وهو معدل مرتفع نسبياً رغم أنه الأدنى في تعز قياساً بغيرها من المحافظات، حيث يشكل المعدل العام للغياب الكلي للاهتمامات الفكرية والعملية (41.2 %) في عموم المحافظات موضع الدراسة.

ما يعني بالمجمل أن الاهتمام بالفكر العلمي وتطبيقاته العملية تغيب عن ما يقرب من (50 %) من المتقاعدين وربما غير المتقاعدين أيضاً، وإن كانت تعز هي الأقل غياباً في هذا الصدد إلى حد ما، والملاحظة الأخيرة في هذا الصدد تتعلق بصياغة المفهوم المتعلق بعبارة (لا ينطبق) هكذا فقد كانت صياغة المتغير الإضافي لاستيعاب المؤشرات الهامشية وإبانتها من باب الشمول والدقة كان يُسأل عدد من الأشخاص عن عدد أطفالهم وفيهم قلة هامشية ممن لم يتزوجون بعد، أما الاهتمامات الفكرية والثقافية وحتى الإبداعية فلا توجد ما يحول دونها، أما الاهتمامات الفكرية فلا يوجد ما يحول دونها بالنسبة للمتقاعدين أو غيرهم بقدر ما أن الغياب وعدم الاهتمام بهذا المتغير هو الثابت وبالتالي فقد كان مفهوم (لا يوجد) هو الأسلم من مفهوم (لا ينطبق).

وأخيراً يأتي عنصر النشاط السياحي الأقل بعد التقاعد عما قبله والذي تسجل فيه تعز المعدل الأعلى بنسبة (50.7 %) ممن تراجع نشاطهم السياحي بعد التقاعد أكثر مما قبله مقابل (38.3 %) كحد أدنى للتراجع في المكلا وبين هذا وذاك تأتي معدلات بقية المحافظات زيادة ونقصاً وثباتاً، ما يعني أن الاهتمام بهذا النشاط قد تدنى بين المتقاعدين بشكل عام إن لم يكن متديناً في الأصل قبل التقاعد بكل تأكيد بالنظر لتدني الاهتمام بالسياحة العائلية والفردية الداخلية في حياة المجتمع اليمني ولكل اعتبار السياحة هي استقبال الأجانب فقط.

الفصل السابع
أوضاع ومشاكل المتقاعدين الصحية والقانونية

أولاً: المشاكل الصحية

تقول الحكمة المأثورة " إن الصحة تاج على رؤوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى" والمشاكل الصحية بالنسبة لكبار السن بشكل عام والمتقاعدين على وجه الخصوص تعتبر دراستها من المتغيرات المهمة في فهم الأوضاع الاجتماعية لشريحة المتقاعدين، وذلك هو ما سنتناوله في ضوء أهم المؤشرات الإحصائية في الجدول التالي رقم (18) ودلالاتها الاجتماعية كما يأتي:

1 – جدول رقم (18) يوضح الأوضاع الصحية للمتقاعدين من عينة الدراسة

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مستوى الإبصار	طبيعي	47	% 31.3	25	% 18.4	19	% 18.4	34	% 29.6	13	% 27.7	82	% 26.2	220	% 25.5
	متوسط	62	% 41.3	40	% 29.4	23	% 22.3	28	% 24.3	18	% 38.3	96	% 30.7	267	% 30.9
	ضعيف	36	% 24.0	69	% 50.7	56	% 54.4	51	% 44.3	15	% 31.9	129	% 41.2	356	% 41.2
	غير قادر	5	% 3.3	2	% 1.5	5	% 4.9	2	% 1.7	1	% 2.1	6	% 1.9	21	% 2.4
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
مستوى السمع	طبيعي	87	% 58.0	59	% 43.4	51	% 49.5	76	% 66.1	29	% 61.7	221	% 70.6	523	% 60.5
	متوسط	46	% 30.7	49	% 36.0	30	% 29.1	29	% 25.2	14	% 29.8	62	% 19.8	230	% 26.6
	ضعيف	17	% 11.3	27	% 19.9	21	% 20.4	9	% 7.8	4	% 8.5	28	% 8.9	106	% 12.3
	غير قادر	0	% .0	1	% .7	1	% 1.0	1	% .9	0	% .0	2	% .6	5	% .6
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
مستوى الذاكرة	طبيعي	91	% 60.7	72	% 52.9	49	% 47.6	82	% 71.3	34	% 72.3	221	% 70.6	549	% 63.5
	متوسط	41	% 27.3	40	% 29.4	32	% 31.1	27	% 23.5	9	% 19.1	72	% 23.0	221	% 25.6
	ضعيف	16	% 10.7	22	% 16.2	21	% 20.4	6	% 5.2	4	% 8.5	20	% 6.4	89	% 10.3
	غير قادر	2	% 1.3	2	% 1.5	1	% 1.0	0	% .0	0	% .0	0	% .0	5	% .6
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
مستوى الحركة والمشي	طبيعي	77	% 51.3	44	% 32.4	43	% 41.7	67	% 58.3	28	% 59.6	188	% 60.1	447	% 51.7
	متوسط	42	% 28.0	38	% 27.9	25	% 24.3	26	% 22.6	10	% 21.3	71	% 22.7	212	% 24.5
	ضعيف	25	% 16.7	43	% 31.6	26	% 25.2	18	% 15.7	9	% 19.1	47	% 15.0	168	% 19.4
	غير قادر	6	% 4.0	11	% 8.1	9	% 8.7	4	% 3.5	0	% .0	7	% 2.2	37	% 4.3
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0

2 – أهم المؤشرات الإحصائية للأوضاع الصحية للمتقاعدين

أ – المؤشرات العامة

يتضمن الجدول السابق متغيرات رئيسية فيما يتعلق بالمشاكل الصحية لكبار السن من المتقاعدين وهي مستوى الإبصار والسمع والذاكرة والحركة، وأهم المؤشرات العامة لهذه المشاكل وبحدودها العليا ابتدأ بمتغير الأبصار الذي يمثل عنصر "ضعف الأبصار" فيه المركز الأول وبمعدل (41.2 %) من المتقاعدين الذين يعانون ضعف الأبصار، أما بقية المعدلات العليا للمتغيرات الثلاثة الباقية فقد تمحورت حول عنصر

"الوضع الطبيعي" لما بعد التقاعد كما كان قبله وبمعدل (60.5 %) لمستوى السمع و (63.5 %) لمستوى الذاكرة و(51.7 %)لمستوى الحركة والمشي، وإذا ما أضفنا معدلات المتوسط للإصابة المرضية العادية التي لا علاقة لها بالسن والمقدرة بحوالي (25 %) للمستويات الثلاثة السابقة فسيصبح لدينا معدلات عالية لذوي القدرات الطبيعية والمتوسطة من المتقاعدين تصل إلى (75.5 %) للسمع و(88.5 %) للذاكرة و(76.7 %) للحركة والمشي.

ب – المؤشرات الخاصة على مستوى المحافظات

فيما يتعلق بعنصر ضعف الأبصار الذي يمثل المعدل العام الأعلى بنسبة (41 %) كما سبقت الإشارة تأتي على المستوى الخاص مدينة الحديدة في المقدمة بمعدل (54.5 %) لانتشار ضعف الإبصار بين المتقاعدين في الحديدة مقابل (24 %) فقط في أمانة العاصمة كحد أدنى، أما ما يتعلق بالوضع الطبيعي فالمتوسط لمستوى السمع والذاكرة والحركة لدى المتقاعدين على مستوى المحافظات فإن عدن تحتل المركز الأول فيما يتعلق بمستوى السمع بنسبة (70.6 %) مقابل (43.4 %) كحد أدنى في تعز، و(72.5 %) لسيئون كحد أعلى فيما يتعلق بالمستوى الطبيعي للذاكرة مقابل (47.6 %) في الحديدة كحد أدنى، وأخيراً (40.1 %) كحد أعلى في عدن للحركة مقابل (32.4 %).

3 – الدلالات الاجتماعية لمؤشرات الأوضاع الصحية للمتقاعدين

أ – الدلالات العامة

إن تصدر عنصر "ضعف الإبصار" للمعدل الأعلى بنسبة (41.2 %) بين المتقاعدين في متغير مستوى الإبصار في كل المحافظات موضع الدراسة دون بقية المتغيرات لا يدل قط على وجود علاقة مباشرة بين حالة التقاعد وضعف الإبصار، لثلاثة أسباب رئيسية، الأول أن ضعف الإبصار ليس من أمراض الشيخوخة بالضرورة وإنما هو ظاهرة ممتدة بين كل الأعمال ولأسباب عضوية أكثر منها شيخوخية، السبب الثاني أن مفهوم الضعف لا تعني العجز عن الرؤية والعمل التي لا تزيد نسبتها من (2.4 %) في نفس المتغير من نفس الجدول، أما السبب الثالث فإنه حتى لو افترض الارتباط بين سن التقاعد وضعف الإبصار في المعدل المشار إليه آنفاً إلى هذا الحد أو ذاك فإن مجموع من يتمتعون بإبصار طبيعي ومتوسط ما يزال هو الغالب ويتجاوز الـ(56 %) فإذا ما جمعنا نسبة الإبصار الطبيعي البالغة (25.5 %) زائد المتوسط وقدرها (30.9 %) لصار لدينا معدل (56.4 %) ما يعني بالمجمل أن الوضع الصحي المتعلق بالإبصار بين المتقاعدين هو أقرب إلى الوضع الطبيعي منه إلى حالة الضعف المرضي.

أما متغير الوضع الصحي الأخر لمستوى السمع والذاكرة والحركة فقد جاءت مؤشراتها وبالتالي دلالاتها الاجتماعية والصحية أكثر حسماً لصالح عنصر الوضع الطبيعي الذي تمركزت حوله المتغيرات الثلاثة الباقية وبمعدلات فوق الـ(50 %) وبمتوسط عام مقداره (58.6 %) من المتقاعدين الذين يتمتعون بسمع وذاكرة وحركة طبيعية كغيرهم من الناس، أما لو أضفنا معدل المستوى المتوسط في المتغيرات الثلاثة أو متوسطها العام والبالغ (24.7 %) إلى المعدل السابق لحصلنا على معدل عام لمن يتمتعون بمستوى سمع وذاكرة وحركة متوسطة وطبيعية في الغالب مقدارها (83.3 %) بين المتقاعدين، ما يعني أن المتقاعدين يعيشون في عمق الوضع الطبيعي للمجتمع من حيث قدراتهم الأساسية على العمل والإنتاج وأن السن ومدة الخدمة المنصوص عليهما في القانون استناداً إلى حالة العجز عن العمل هو تقدير تعسفي وخاطئ لا يقوم على أي حيثية موضوعية ومجرد تعطيل للموارد البشرية الهامة من جهة ومصادرة لأدوار وحقوق إنسانية واجتماعية فاعلة بدون مبرر من جهة أخرى.

ب – الدلالات الاجتماعية الخاصة على مستوى المحافظات

إن تصدر الحديدة لمستوى ضعف الإبصار بنسبة (54.4%) مقابل أمانة العاصمة بنسبة (24%) كحد أدنى يدل على نتيجة متوقعة تتعلق بتردي الخدمات الصحية في محافظة الحديدة بشكل عام قياساً بأمانة

العاصمة أو غيرها من المناطق، كما أن لتدني ضعف الإبصار في أمانة العاصمة دلالته الاجتماعية أيضاً والتي تتعلق بافتراض حقيقي يتعلق بتمركز الخدمات الصحية بشكل عام في الأمانة أكثر من غيرها سواء ما يتعلق منها بالقطاع العام أو الخاص، وتتوزع بقية المحافظات موضع الدراسة بين هذا المعدل وذاك.

كما أن تصدر عدن لأعلى المعدلات بمستوى السمع والحركة الطبيعيين بنسبة (70.6 %) و(60.1 %) على التوالي، تشاركها سيئون في مستوى الذاكرة بـ(72.3 %) هو أمر متوقع ومنطقي بالنسبة لمدينة عريقة التحضر والوعي الصحي بل والخدمات الصحية أيضاً كعدن، أما تفوق سيئون العالي فيما يتعلق بمستوى الذاكرة فربما يكون له أسبابه الجغرافية والاجتماعية الأخرى كمدينة تقليدية عريقة تجمع بين بيئة زراعية هادئة وصحراء مفتوحة بغير حدود وهي المقومات الرئيسية لانطلاق ذاكرة الخيال والصفاء الذهني بعيداً عن ضجيج المدن الصناعية والتجارية وحتى السياسية.

أما دلالة المعدلات المتدنية لمتغيرات السمع والحركة في تعز والذاكرة في الحديدة وبمعدلات غير حادة وقريبة من المتوسط العام مقدارها (43.4 %) و(32.4 %) للسمع والحركة في تعز على التوالي فقد يكون له ما يبرره كمدينة انتقالية بين التقليدية والحداثة مقارنة بعدن من جهة، حافلة الصخب الصناعي والتجاري المتنامي من جهة ثانية، إضافة إلى التدني النسبي للوعي والخدمات الصحية من جهة ثالثة، أما الحديدة فقد عبرت عن نفسها بمعدل الحد الأدنى والأقرب إلى المتوسط بنسبة (47.6 %) لمدينة حديثة أقل حظاً من الخدمات الصحية إلى حد ما وأكثر اضطراباً في معظم متغيرات الدراسة بشكل عام.

ثانياً: أمراض المتقاعدين وأنواعها ومدى معالجتها

المرض بأنواعه والتعامل معه ظاهرة عامة بين الناس ولا تخص المتقاعدين دون غيرهم، غير أن التعرف على الأوضاع والمشاكل الصحية للمتقاعدين هي من الأمور ذات الأولوية في التصدي لدراسة أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية التي تستهدفها هذه الدراسة، وهو الأمر الذي سنتناوله في ضوء المؤشرات الإحصائية للجدول الآتي رقم (19) وأهم دلالاتها الاجتماعية فيما يأتي:

1 – جدول رقم (19) يوضح حالات مرض المتقاعدين وأنواعها ومدى معالجتها

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن		العدد	%
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
هل تعاني من أي مرض	نعم	99	% 66.0	97	% 71.3	62	% 60.2	55	% 47.8	25	% 53.2	163	% 52.1	501	% 58.0
	لا	51	% 34.0	39	% 28.7	41	% 39.8	60	% 52.2	22	% 46.8	150	% 47.9	363	% 42.0
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
الأمراض التي تعاني منها	السكر والقلب والروماتيزم	84	% 84.90	72	% 74.20	46	% 74.10	53	% 96.30	18	% 72.00	133	% 81.60	406	% 81
	المعدة والكلى	23	% 23.20	23	% 23.70	11	% 17.80	4	% 7.30	3	% 12.00	32	% 19.60	96	% 19.20
	البصر والعمود الفقري والإكتاب	11	% 11.20	13	% 13.40	9	% 14.50	7	% 12.70	3	% 12.00	15	% 9.20	58	% 11.60
	شلل وبواسير وحساسية وأعصاب	12	% 12.00	15	% 15.40	11	% 17.70	4	% 7.30	1	% 4.00	18	% 11.10	61	% 12.20
	أخرى	4	% 4.00	4	% 4.00	1	% 1.60	1	% 1.80	1	% 4.00	6	% 3.60	17	% 3.40
هل تستخدم الدواء بانتظام	نعم	75	% 75.8	63	% 64.9	40	% 64.5	38	% 69.1	17	% 68.0	112	% 68.7	345	% 68.9
	لا	19	% 19.2	29	% 29.9	20	% 32.3	9	% 16.4	8	% 32.0	41	% 25.2	126	% 25.1
	غير مبين	5	% 5.1	5	% 5.2	2	% 3.2	8	% 14.5	0	% 0.	10	% 6.1	30	% 6.0
الإجمالي		99	% 100.0	97	% 100.0	62	% 100.0	55	% 100.0	25	% 100.0	163	% 100.0	501	% 100.0

2 – المؤشرات الإحصائية لمشاكل وأمراض المتقاعدين

أ – الدلالات العامة

في الجدول السابق تظهر أولى المؤشرات الإحصائية ذات الدلالة فيما يتعلق بمن يعاني من أي مرض كان من المتقاعدين والذين أجاب (58 %) منهم بأنهم يعانون من أمراض مختلفة مقابل (42 %) ممن لا يعانون من أي مرض، أما ما يتعلق بأنواع الأمراض بالنسبة لمن يعانون منها فقد تمركزت نسبة عالية من المتقاعدين حول المعاناة من أمراض السكر والقلب والروماتزم وبنسبة (81 %) من المتقاعدين و(19.2 %) من أمراض المعدة والكلى و(12.2 %) للشلل والبواسير والحساسية والأعصاب، و(11.6 %) للبصر والعمود الفقري والاكتئاب (السؤال متعدد الإجابات).

ب- المؤشرات الإحصائية الخاصة على مستوى المحافظة

لقد احتلت تعز أعلى معدلات المعاناة من الأمراض المختلفة فيما يتعلق بالمتقاعدين وبنسبة عالية تصل إلى (71.3 %) مقابل المكلا بنسبة (47.8 %) كحد أدنى، كما تحتل عدن مركز الصدارة فيما يتعلق بعدم المعاناة من أي أمراض بالنسبة للمتقاعدين فيها وبنسبة (47.9 %) مقابل تعز التي سجلت الحد الأدنى من عدم المعاناة وبنسبة (28.7 %) وتتوزع بقية المحافظات موضع الدراسة بين هذا المعدل وذاك.

أما ما يتعلق بتوزيع أنواع الأمراض بين المحافظات وفيما يتعلق بنسبة المعانين من أمراض السكر والقلب والروماتيزم بالذات فقد تصدرت المكلا أعلى نسبة المعانين من هذه الأمراض وبنسبة (96.3 %) من متقاعديها مقابل (72 %) من متقاعدي سيئون كحد أدنى وتوزع بقية المحافظات موضع الدراسة بين هذين المعدلين كما تحتل تعز وأمانة العاصمة أعلى معدل إصابة المتقاعدين فيهما بأمراض المعدة والكلى وبنسبة (23.7 %) و(23.4 %) فيهما على التوالي، مقابل (7.3 %) فقط في المكلا كحد أدنى.

أما استخدام العلاج فتأتي الأمانة في المقدمة بنسبة (75.8 %) مقابل (64.5 %) في الحديدة كحد أدنى، وتتوزع بقية المحافظات بين هذين المؤشرين المتقاربين أصلاً، أما مؤشر عدم استخدام العلاج بانتظام أو عدم استخدامه أصلاً فتتصدره مدينة الحديدة بنسبة (32.3 %) من متقاعديها مقابل (16.4 %) في مدينة المكلا كحد أدنى لعدم استخدام العلاج.

2 – الدلالات الاجتماعية لمؤشرات المشاكل الصحية وأمراض المتقاعدين

أ – الدلالات العامة

ليس من الغريب أو غير المتوقع أن يسجل (58 %) من المتقاعدين معاناتهم من أمراض مختلفة مقابل (42%) لا يعانون من أي مرض، فهذه المؤشرات وبالرغم من ارتفاع نسبة المعانين إلى غير المعانين إلا أن الفارق لا يعد كبيراً قياساً بأعمار المتقاعدين المتقدمة نسبياً، لأنه لو احتسبنا النسبة الملحوظة من غير المعانين والتي لا يستهان بها إلى نسبة المعانين اعتيادياً من الأمراض قبل أو بعد التقاعد المتوقعة في وضع صحي اعتيادي تماماً، وإن المتأثرين بأمراض تقدم السن والتقاعد لا يتجاوزون (23 %) في المعدلات العامة لصحة المجتمع على أقصى تقدير، لأنه إذا ما حذفنا نسبة الإصابة العامة بالأمراض في مجتمع نامي كاليمن والتي تصل إلى (35 %) من السكان من إجمالي معدل الإصابة بين المتقاعدين البالغة (58 %) لأتضح لنا أن النسبة المحتملة للإصابة بسبب تقدم السن أو التقاعد لا تتجاوز (23 %) والتي ربما كان مصدرها الأساسي هو حالة الشعور بالإحباط النفسي والاجتماعي من حالة التقاعد نفسها المفروضة قبل الأوان.

وفيما يتعلق بأنواع الأمراض (السكر، القلب، الروماتزم) نلاحظ أنها أمراض غير مرتبطة بالشيخوخة والعجز عن العمل حتى يمكن ربطها شرطياً بسن التقاعد، بقدر ما هي من أمراض العصر الشائعة التي تصيب كل الأعمار ودون أن يمنع ذلك أن يكون كبار السن أكثر عرضة لها بما فيهم المتقاعدين ولكن بحدود نسبية، وكذلك هي أمراض المعدة والكلى البالغة (19.2 %) بين المتقاعدين، أما أمراض العمود

الفقري والاكتئاب والبواسير وهي الأقرب إلى سن الشيخوخة والتقاعد فتأتي بمعدلات متدنية نسبياً بين المتقاعدين ولا تتجاوز (12.2 %) و(11.6 %) في سؤال متعدد الإجابة وبمؤشرات إحصائية غير ذات دلالة لعدد المصابين قياساً بإجمالي عدد العينة.

أما فيما يتعلق بنسبة المتعاطين للعلاج والبالغة (69 %) تقريباً فهي نسبة جيدة ولا بأس بها مقابل من لا يتعاطون البالغة (25.1 %) والذين من المحتمل جداً أنهم لا يستخدمون العلاج بسبب عدم الوعي والإهمال بقدر ما هو عدم القدرة على شرائه والحصول عليه ناهيك عن عدم توفره في كثير من الحالات خصوصاً بالنسبة للأمراض المكلفة علاجياً كالسكر والكلى ونحوه.

ب – الدلالات الاجتماعية الخاصة لمؤشرات أمراض المتقاعدين على مستوى المحافظات

إن تصدر تعز لأعلى معدلات الإصابة بالأمراض بين المتقاعدين وبنسبة (71.3 %) مقابل (47.8 %) في المكلا كحد أدنى قد عزز حالة تدني الاستقرار الاجتماعي في تعز من جهة والتدني النسبي للخدمات الصحية والوعي الصحي من جهة أخرى في مدينة تعيش مرحلة انتقالية صاخبة من الحداثة صناعياً وتجارياً، إلى جانب الاحتمال الكبير والأهم لمشاكل إمداد مدينة تعز بالمياه النقية والكافية بكل ما يترتب على ذلك من نتائج صحية خطيرة، إلى جانب بيئة المكان المعروفة تاريخياً بانتشار الأوبئة خصوصاً المدينة القديمة، في مقابل مدينة المكلا الأقل صخباً والأكثر استقراراً من حيث مصادر التغذية البحرية الهامة وإمدادات المياه النقية والوافرة.

أما فيما يتعلق بخلو المتقاعدين من الأمراض فإن عدن تتصدر المعدل الأعلى في هذا الصدد لنفس الأسباب المشابهة في مدينة المكلا بالإضافة إلى قدم وعراقة الوعي الصحي والخدمات الصحية في هذه المدينة اليمنية الأقدم تحضراً في ضوء الحداثة، مقابل تعز التي حافظت على الحد الأدنى من عدم معاناة المتقاعدين من الأمراض وبنسبة لا تتجاوز (28.7 %) كما احتفظت بأعلى معدل الإصابة بها ولنفس الأسباب والعوامل السابق الإشارة إليها ليس بالنسبة للمتقاعدين فحسب بل ولعموم سكان المدينة والمحافظة ككل.

أما دلالات توزيع معدلات أنواع الأمراض بين المحافظات وتصدر المكلا لأعلى نسبة من معاناة المتقاعدين من أمراض السكر والقلب والروماتيزم وبنسبة (96.3 %) من متقاعديها مقابل (72 %) في سيئون كحد أدنى، فإنه إذا كان الأمر مقبولاً بالنسبة لسيئون كمنطقة هادئة وصحية إلا أن الأمر يبدو بالنسبة للمكلا أكثر من المتوقع إلى حد ما، أما إذا تذكرنا بأن المكلا هي واحدة من أخر المدن اليمنية المنفتحة على الحداثة مؤخراً وفي مرحلة ما بعد الوحدة عام 1990م تحديداً وأنها الأكثر سرعة من غيرها من المدن في عملية التحديث العمراني والصناعي والتجاري حالياً لأصبح القول بالنتيجة السابقة للإصابة بأمراض ارتفاع معدل السكر والقلب والروماتيزم ممكناً ومقبولاً.

أما تصدر تعز وأمانة العاصمة لإصابة المتقاعدين فيهما بأمراض المعدة والكلى بمعدل متشابه تقريباً يتجاوز الـ(23 %) فله ما يبرره حيث يمكن الربط بين هذا النوع من الأمراض في المدينتين ومشاكل إمدادات مياه الشرب الحادة فيهما وتعرضها للتلوث المقترن بالندرة المهددة لهاتين المدينتين بالجفاف شبه التام لمصادر الشرب ناهيك عن الري والزراعة.

وفيما يتعلق بمعدلات استخدام العلاج بين مدينة وأخرى، حيث أن احتلال أمانة العاصمة للمركز الأول في استخدام متقاعديها للعلاج ضد الأمراض المختلفة وبمعدل (75.8 %) فإن دلالة ذلك تكمن في تمركز الخدمات الصحية والدوائية العامة والخاصة في أمانة العاصمة أكثر من غيرها، وأن نسبة الحد الأدنى في الحديدة من استخدام العلاجات اللازمة والبالغ (64.5 %) هو تعبير عن التدني النسبي للوعي الصحي ومستوى الخدمات الطبية عموماً في الحديدة، مع أهمية الأخذ في الاعتبار أن الفارق بسيط نسبياً وغير حاد وبين هذا المعدل وذاك تتوزع نسب استخدام العلاج ببقية المحافظات موضع الدراسة.

وأخيراً ما يتصل بمدى عدم الاستخدام أو الاستخدام غير السليم والذي تتصدر معدله الأعلى مدينة

الحديدة وبمعدل (32.3 %) مقابل (16.4 %) في المكلا كحد أدنى، فإن كلاً من المدينتين قد عكست واقعها الاجتماعي والصحي، الحديدة كمدينة بل ومحافظة تتميز بالخاصية المتواترة لتدني الوعي والخدمات الصحية فيها بشكل عام وما يتعلق بشريحة المتقاعدين فيها بشكل خاص، بعكس مدينة المكلا ومحافظة حضرموت عموماً التي تتميز بمستوى معيشي ووعي صحي ومستوى تعليمي أفضل عكس نفسه في تدني معدل عدم الاهتمام بالصحة والعلاج بين المتقاعدين، مع ملاحظة أن عدم الاستخدام أو سوء الاستخدام للعلاج قد لا يعود إلى الوعي بأهمية الصحة بقدر ما قد يكون مرتبطاً بمدى توفر الخدمات الصحية النوعية وعدم القدرة على دفع تكاليفها، خصوصاً مع شيوع القطاع التجاري الخاص في الخدمات الطبية وتراجع مستوى دور الدولة والقطاع العام في هذا الصدد وتأثير ذلك على شريحة المتقاعدين ذوي الدخل المحدود أصلاً.

ثالثاً: المشاكل الصحية المتعلقة بتعاطي القات والتدخين بين المتقاعدين

العادات السلوكية السلبية كتعاطي القات والتدخين هي من الأمور الجديرة بالاهتمام فيما يتعلق بدراسة الأوضاع الاجتماعية للمتقاعدين وغير المتقاعدين، وهو الأمر الذي وضعته هذه الدراسة في الاعتبار من خلال الجدول الآتي الذي سوف نتناول من خلاله أهم مؤشراته الإحصائية ودلالاتها الاجتماعية العامة والخاصة وعلى النحو الآتي:

1 – جدول رقم (20) يوضح مدى ممارسة المتقاعدين للعادات السلبية (القات والتدخين)

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن		العدد	%
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
هل تمارس التدخين	أكثر من السابق	9	6.0%	9	6.6%	7	6.8%	1	9%.	6	12.8%	17	5.4%	49	5.7%
	مثل السابق	14	9.3%	13	9.6%	19	18.4%	5	4.3%	0	0%.	26	8.3%	77	8.9%
	أقل من السابق	22	14.7%	19	14.0%	17	16.5%	14	12.2%	3	6.4%	79	25.2%	154	17.8%
	منقطع	56	37.3%	40	29.4%	23	22.3%	18	15.7%	7	14.9%	67	21.4%	211	24.4%
	لا	48	32.0%	52	38.2%	36	35.0%	77	67.0%	30	63.8%	120	38.3%	363	42.0%
	غير مبين	1	7%.	3	2.2%	1	1.0%	0	0%.	1	2.1%	4	1.3%	10	1.2%
	الإجمالي	150	100.0%	136	100.0%	103	100.0%	115	100.0%	47	100.0%	313	100.0%	864	100.0%
هل تمارس تخزين القات	أكثر من السابق	13	8.7%	8	5.9%	5	4.9%	1	9%.	2	4.3%	12	3.8%	41	4.7%
	مثل السابق	24	16.0%	15	11.0%	22	21.4%	2	1.7%	0	0%.	23	7.3%	86	10.0%
	أقل من السابق	61	40.7%	52	38.2%	28	27.2%	5	4.3%	2	4.3%	126	40.3%	274	31.7%
	منقطع	27	18.0%	34	25.0%	27	26.2%	7	6.1%	0	0%.	61	19.5%	156	18.1%
	لا	24	16.0%	26	19.1%	20	19.4%	100	87.0%	42	89.4%	87	27.8%	299	34.6%
	غير مبين	1	7%.	1	7%.	1	1.0%	0	0%.	1	2.1%	4	1.3%	8	9%.
الإجمالي		150	100.0%	136	100.0%	103	100.0%	115	100.0%	47	100.0%	313	100.0%	864	100.0%

2 – أهم المؤشرات الإحصائية المتعلقة بتعاطي القات والتدخين بين المتقاعدين

أ – المؤشرات الإحصائية العامة

فيما يتعلق بالتدخين بين المتقاعدين يفوز بأعلى معدل في هذا الصدد عنصر غير المدخنين وبنسبة (42%) من أجمالي المتقاعدين، سواء قبل التقاعد أو بعده، يضاف إليهم نسبة المنقطعين عن التدخين البالغ نسبتهم (24.4 %) لتصبح نسبة غير المدخنين مع المنقطعين عن التدخين هي (66.4 %) أما بقية النسبة غير المنظورة من المدخنين حتى الآن والبالغة (33.6 %) فقد توزعت بمعدلات منخفضة وبمعدلات

إحصائية واجتماعية بسيطة أهمها (17.8 %) يدخنون أقل من السابق و(8.9 %) مثل السابق و(5.7 %) أكثر من السابق.

أما ما يتعلق بتعاطي القات فإن غير المخزنين قد احتلوا المركز الأول أيضاً وإن بمعدل متدنٍ نسبياً لا يتجاوز (34.6 %) من إجمالي المتقاعدين، يضاف إليهم نسبة المنقطعين عن تخزين القات والبالغة (17.1%) فقط، ليصبح المعدل الكلي لغير المخزنين والمنقطعين عن التخزين من إجمالي المتقاعدين هو (52.7 %) مقابل النسبة المئوية غير المنظورة من المخزنين والتي لا تقل عن (47.3 %) يفوز منها عنصر المخزنين بمعدل أقل من السابق بأعلى نسبة مقدارها (31.3 %) وتتوزع بقية النسب بواقع (10 %) للمخزنين كالسابق، و(4.7 %) أكثر من السابق.

ب – المؤشرات الإحصائية الخاصة لتعاطي القات والتدخين على مستوى المحافظات

تحتل المكلا مكان الصدارة وبنسبة (67 %) وقريب منها سيئون بنسبة (63.8 %) فيما يتعلق بغير المدخنين من المتقاعدين في المدينتين، مقابل (32. %) فقط في أمانة العاصمة كحد أدنى لعدم التدخين، وتتوزع بقية المدن والمحافظات موضوع الدراسة بين هذين المعدلين، أما ما يتعلق بالمنقطعين عن التدخين قبل أو بعد التقاعد فإن أمانة العاصمة تتصدر الموقف بنسبة (32 %) من متقاعديها المنقطعين عن التدخين، مقابل سيئون التي لا تتجاوز فيها هذه النسبة (14.9 %) كحد أدنى، ولكل من هذين المعدلين أسبابه الموضوعية التي سنتناولها بعد قليل في إطار الدلالات الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بتعاطي القات فإن الأمر أكثر مفارقة وإثارة، حيث تحتل سيئون المركز الأول وبمعدل حاد الارتفاع بالنسبة لغير المخزنين مقداره (89.4 %) ومعها المكلا بنسبة (87 %) مقابل أمانة العاصمة التي لا يتجاوز فيها غير المخزنين (16 %) من متقاعديها، أما المعدل الأعلى للمنقطعين عن التخزين من المتقاعدين فتحتله الحديدة وبنسبة (26.2 %) مقابل معدل صفري في سيئون و(6.1 %) في المكلا كحد أدنى، وتتوزع بقية المحافظات بين هذه النسبة وتلك صعوداً وهبوطاً، أما التباين الحاد بين محافظة حضرموت (سيئون والمكلا) وبقية محافظات الجمهورية فله ما يبرره موضوعياً، والذي سنوضح دلالته الاجتماعية في البند الآتي.

3 – الدلالات الاجتماعية لمؤشرات تعاطي القات والتدخين بين المتقاعدين

أ – الدلالات العامة

إن دلالة معدل الـ(66.4 %) من المتقاعدين ممن لم يدخنوا قبل والمنقطعين عن التدخين بعد التقاعد تبدو مشجعة وباعثة على الاطمئنان النسبي، غير أنه إذا ما تذكرنا بأن (33.6 %) ما زالوا يدخنون وبإضافة (24.4 %) ممن هم في الأصل مدخنون وتوقفوا عن التدخين دون أن تتوقف أضراره المستمدة من السابق فسيصبح لدينا (58 %) من المدخنين والمتضررين بصورة مباشرة من آثار التدخين، أما إذا أضفنا إلى كل ذلك ما يعرف بالمدخنين بصورة غير مباشرة بالمصاحبة للمدخنين عن قرب أو بعد والذي لا يقل خطورة عن ممارسة التدخين نفسه إن لم يكن أسوأ لارتفع بذلك معدل المدخنين والمتضررين من التدخين إلى ما يتجاوز الـ(75 %) ما يعني بالمجمل أن التدخين مشكلة صحية خطيرة بالنسبة للمتقاعدين وغير المتقاعدين والمدخنين بصورة مباشرة وغير مباشرة.

وفيما يتعلق بتعاطي القات تكاد تتكرر نفس المؤشرات ونفس النتائج والدلالات الاجتماعية الضارة حيث يصل معدل غير المخزنين والمنقطعين عن التخزين إلى (52.7 %) من إجمالي المتقاعدين، إلا أننا إذا ما أضفنا إلى معدل المستمرين في التخزين والذين يمثلون (47.3 %) من إجمالي المتقاعدين نسبة المنقطعين عن التخزين دون أن تنقطع عنهم أضراره السابقة إلى حد ما والبالغ (18.1 %) لصار لدينا معدل (65.4 %) من المخزنين والمتضررين من التخزين في فترات سابقة وهي نسبة مرتفعة وخطيرة، خصوصاً إذا ما تذكرنا ما صار يلحق بالقات من المواد الكيمائية السامة والتي يتزايد ضحاياها يوماً بعد يوم بالذبحات

الصدرية والتسمم والضغط وأمراض الكلى والسكتات القلبية وأمراض السرطان، ناهيك عن الأمراض المزمنة والاعتيادية بين المخزنين بشكل عام من فقدان الشهية والسهر والضعف الجنسي وسوء التكيف الاجتماعي داخل وخارج الأسرة.

ب – الدلالات الاجتماعية الخاصة لتعاطي التدخين والقات على مستوى المحافظات

فيما يتعلق بالتدخين لا توجد فروق كبيرة أو نتائج مثيرة غير متوقعة بين محافظة وأخرى، ذلك أن تصدر أمانة العاصمة للحد الأقصى من المنقطعين عن التدخين بنسبة (37.7 %) من المتقاعدين فيها مقابل (14.6 %) فقط في سيئون، فإن دلالة هذا المؤشر لا ينبئ قط عن تراجع أعداد المدخنين في الأمانة مقابل استمرارهم في التدخين في سيئون، بل أن العكس هو الصحيح، لأن قلة المتراجعين عن التدخين في سيئون يعبر عن قلة المدخنين بشكل عام أصلاً والعكس صحيح بالنسبة للأمانة، بدليل أن أعلى مؤشر لعدم التدخين أصلاً تحتله المكلا بنسبة عالية مقدارها (67 %) تشاركها سيئون بنفس النسبة تقريباً (63.8 %) في حين أن من لم يسبق لهم التدخين في أمانة العاصمة يقف عند الحد الأدنى ولا يتجاوز (32 %) وهكذا تعود المكلا وسيئون وحضرموت بشكل عام لتتربع على رأس أفضل ما في المجتمع التقليدي من محاسن عدم التدخين والابتعاد عنه كقيمة اجتماعية خلقية وصحية، بخلاف أمانة العاصمة وما في حكمها من المدن اليمنية التي أفلتت من إيجابيات الماضي أكثر من سلبياته ولم تعرف ما هو الأفضل بعد في الحاضر من أجل المستقبل الأفضل صحياً واجتماعياً.

ولا تختلف الدلالة الاجتماعية لتعاطي القات كثيراً عن دلالة التدخين من محافظة لأخرى، لأنه إذا كانت سيئون والمكلا تتمركز عند المعدلات الأعلى والأكثر حدة لمتغير عدم تعاطي القات وبنسبة (89.4 %) في سيئون و(87 %) في المكلا مقابل ما لا يتجاوز الـ(16 %) من غير المخزنين في أمانة العاصمة كحد أدنى فإن لكل من هذه المعدلات شديدة التباين أسبابه الموضوعية والاجتماعية الفعلية والتي لم يكن أهمها الأصالة الإيجابية للمجتمع اليمني في حضرموت الذي يرى في القات ما يراه في السجائر من المقت الأخلاقي والضرر الصحي فحسب بل ولأن القات كان من المحظور التوسع في زراعته ومحدداً استهلاكه في يومين فقط في الأسبوع في جنوب الوطن قبل الوحدة وبقوة القانون النافذ في المحافظات الغربية (عدن، لحج، أبين) ومحظوراً زراعته واستهلاكه نهائياً في حضرموت وشبوة والمهرة والتي لم تكن قد عرفته من قبل أصلاً، ولا يرغب أهلها فيه ولم يبدأ بالتوسع في انتشار زراعته واستهلاكه في معظم المحافظات الجنوبية والشرقية إلا بعد الوحدة وبعد تعطيل قوانين منع توسيع زراعته وتحديد ومنع استهلاكه مع الأسف.

وهذا بخلاف المحافظات الشمالية ونموذجها أمانة العاصمة التي كان وما يزال ينظر فيها إلى زراعة القات باعتباره طريق الاغتناء الأسرع وإلى التفاخر في استهلاكه المسرف باعتباره الرمز الأول للمكانة الاجتماعية ودليل الكرم الحاتمي الجديد في اليمن، ولم تعد محافظات الجنوب أقل مكانة وكرماً بهذا البلاء من محافظات الشمال على المستوى الرسمي والشعبي إلا تلك البقية الباقية المعبر عنها بمؤشر سيئون والمكلا بالنسبة لكبار السن من المتقاعدين، أما أجيال الحاضر والمستقبل فإنهم اليوم في حضرموت أكثر حماساً للقات وشرهاً لاستهلاكه من مزارعيه وزبائنه ومستهلكيه في "ذمار" ووادي ظهر صنعاء" و"جحاف" الضالع، حيث أصبح القات يشغل أكثر من (45 %) من أجود الأراضي الزراعية المروية ويستهلك ما يقارب (60 %) من المياه الجوفية اللازمة للشرب على ندرتها في المرتفعات حيث المكان المناسب لزراعته على الرغم من أن التقارير والدراسات العلمية التي تؤكد على مخاطره الصحية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأفراد وعلى برامج التنمية في البلاد.

رابعاً: مدى علم المتقاعدين بقانون التقاعد وضمان حقوقهم فيه

مما لا شك فيه أن وجود قانون للتقاعد والضمان الاجتماعي للمتقاعدين هو من أهم معايير تقدم الحقوق الاجتماعية في أي مجتمع، كما أن العلم والوعي بمثل هذا القانون بالنسبة للمستفيدين منه وتطبيقه هو المعيار الأهم فيما يتعلق بضمان الحقوق الاجتماعية وتأمين معيشة التقاعد والعجز والوفاة...الخ، والبحث في مدى علم ووعي المتقاعدين في اليمن بمثل هذا القانون وحقوقهم فيه هو من أولويات دراسة

أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والتي ستتضح من خلال الجدول الآتي ومؤشراته الإحصائية ودلالاتها الاجتماعية كما يلي:

1 – جدول رقم (21) يوضح مدى علم المتقاعدين بقانون التقاعد وضمانة لحقوقهم العادلة أو الالتزام بتنفيذه

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
هل لديكم علم بقانون التقاعد	نعم	20	%13.3	9	%6.6	6	%5.8	6	%5.2	3	%6.4	29	%9.3	73	%8.4
	لا	124	%82.7	125	%91.9	95	%92.2	108	%93.9	44	%93.6	279	%89.1	775	%89.7
	غير مبين	6	%4.0	2	%1.5	2	%1.9	1	%.9	0	%.0	5	%1.6	16	%1.9
الإجمالي		150	%100.0	136	%100.0	103	%100.0	115	%100.0	47	%100.0	313	%100.0	864	%100.0
إذا كان لديك علم بالقانون-هل القانون أنصف المتقاعدين وأعطاهم كامل حقهم	نعم	4	%20.0	1	%11.1	2	%33.3	3	%50.0	1	%33.3	6	%20.7	17	%23.3
	لا	16	%80.0	8	%88.9	4	%66.7	3	%50.0	2	%66.7	23	%79.3	56	%76.7
الإجمالي		20	%100.0	9	%100.0	6	%100.0	6	%100.0	3	%100.0	29	%100.0	73	%100.0
إذا كان القانون لم ينصف المتقاعدين، ما هي الحقوق التي يجب أن يحددها القانون	إعطاء الراتب كاملا دون أي خصميات.	8	%50.0	1	%12.5	2	%50.0	1	%33.3	2	%100.0	10	%43.5	24	%42.9
	مساواة المتقاعدين بالموظفين في المرتبات.	12	%75.0	5	%62.5	2	%50.0	3	%100.0	1	%50.0	13	%56.5	36	%64.3
	التأمين الصحي والعلاج	5	%31.3	3	%37.5	0	%0.	1	%33.3	1	%50.0	5	%21.7	15	%26.8
	التكريم اللائق للمتقاعدين في الإدارة العليا.	0	%.0	0	%.0	1	%25.0	0	%.0	0	%.0	1	%4.3	2	%3.6
إذا كان لديك علم بقانون التقاعد،هل الجهات المعنية بتطبيق القانون تلتزم بحقوقكم القانونية	نعم	7	%26.9	5	%45.5	2	%25.0	6	%85.7	1	%33.3	6	%17.6	27	%30.3
	لا	13	%50.0	4	%36.4	4	%50.0	0	%0.	2	%66.7	23	%67.6	46	%51.7
	غير مبين	6	%23.1	2	%18.2	2	%25.0	1	%14.3	0	%0.	5	%14.7	16	%18.0
	الإجمالي	26	%100.0	11	%100.0	8	%100.0	7	%100.0	3	%100.0	34	%100.0	89	%100.0
إذا كانت الجهات لا تلتزم بتطبيق القانون، ماهي الجوانب القانونية التي لا تطبقها	الزيادة أو العلاوات التي تمنحها الدولة لا يتم تطبيقها.	14	%107.7	4	%100.0	3	%75.0	2	–	–		20	%87.0	43	%93.5
	تسهيل المعاملات للمتقاعدين	4	%30.8	3	%75.0	1	%25.0	1	–	–		8	%34.8	17	%37.0

2 – أهم المؤشرات الإحصائية العامة والخاصة لمدى علم ووعي المتقاعدين بقانون التقاعد

في الجدول السابق رقم (21) توجد خمسة متغيرات رئيسية وعدد كبير من العناصر الجزئية لكل متغير، غير أن المؤشر الإحصائي الأكبر والأهم قد تمركز حول المتغير الأول والمتعلق بمدى علم المتقاعدين بقانون التقاعد من عدمه والذي حسمت الغالبية الساحقة منهم موقفها بعدم العلم بالقانون من أساسه وبنسبة (89.7 %) ناهيك عن مدى الوعي بحقوقهم فيه، ما يعني أن بقية المتغيرات الأربعة الأخرى المتعلقة بمدى إنصاف القانون للمتقاعدين، والحقوق التي يجب أن يستوفيها القانون للمتقاعدين، ومدى التزام الجهات ذات العلاقة بتطبيقه والجوانب التي لا يتم تطبيقها منه من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة، كلها متغيرات تصبح غير ذات موضوع لأن كل المستجيبين فيها هم أقل من (10 %) من إجمالي عينة الدراسة والذين لا يتعدى عددهم (73) شخص من إجمالي العينة البالغ (864) شخص، ما يعني في المجمل عدم جدوى الخوض في تفاصيل كل تلك المؤشرات الإحصائية الهامشية عديمة الدلالة الإحصائية، ناهيك عن الدلالة الاجتماعية ولا تختلف في ذلك المؤشرات الإحصائية الخاصة على مستوى المحافظات عن المؤشرات العامة السابقة إلا بمقدار انحراف معدل أمانة العاصمة بنسبة (82.7 %) كحد أدنى مقابل (93.9 %) في المكلا كحد أعلى.

3 – أهم الدلالات الاجتماعية العامة والخاصة لمؤشر علم المتقاعدين بقانون التقاعد

إذا كان معدل الحسم لمتغير عدم العلم بقانون التقاعد بين المتقاعدين قد بلغ الـ(90 %) تقريباً ملغياً بذلك الدلالات الإحصائية لبقية المتغيرات الأخرى فإن الدلالة الاجتماعية لهذا المؤشر الحاد لا بد وأن تكون أكثر حسماً في اتجاه كارثة الجهل المطبق بالوعي القانوني بصفة عامة وقانون التقاعد بالنسبة للمتقاعدين على وجه الخصوص، ولا تختلف المؤشرات والدلالات الخاصة على مستوى المحافظات عن المؤشر والدلالة الاجتماعية العامة السابقة.

والملاحظة الأهم هنا أننا بصدد ظاهرة اجتماعية عامة تتعلق بانحطاط الوعي القانوني في مجتمعنا اليمني بشكل عام وليس ظاهرة جزئية تتعلق بالمتقاعدين وقانون تقاعدهم الحاضر الغائب، أما إذا طلب منا تقديم الأسباب لهذا الجهل المطبق بالقانون فيمكن إيجاد ذلك لا في غياب النصوص القانونية في شتى المجالات قط فنحن في اليمن من أكثر الدول استصداراً للقوانين والقوانين الرائعة أيضاً بل ربما في مقدمة الجميع في هذا الصدد، إلا أننا في المقابل لا نطبق القانون ولا نحترمه كآلية نافذة لتنظيم الحقوق والواجبات في حياتنا بقدر ما يخضع الأمر لآلية الضبط الاجتماعي غير الرسمي بدءاً بعشوائية الممارسات القبلية والعشائرية ومراكز النفوذ، وانتهاء بتوازن القوى الفردية والجماعية خارج القانون الرسمي ولذلك حدث هذا المدى المفجع بالجهل بالقانون أو تجاهله على الأصح لأنه وإن وجد كنص إلا أنه غير موجود وغير ذي قيمة عملية في حياة الناس حتى يحرصوا على فهمه والوعي به للدفاع عن حقوقهم وأداء واجباتهم إلى الحد الذي أصبح الحديث عن القانون والتمسك به بالنسبة للبعض هو محط للسخرية والتندر، وعبارة " حسب القانون والنظام في أي معاملة " هي بالفهم العام ضياع للحق قبل الباطل، أما عبارة " بصفة استثنائية " أو " بحسب الاتفاق " أو " توجيهات عليا " أو أو...الخ، فهي الماضية لصالح الباطل قبل الحق.

خامساً: رأي المتقاعدين في إجراءات التقاعد وإمكانية الإفادة منهم

رأي المتقاعدين في إجراءات التقاعد وفي التقاعد نفسه وإمكانية استمرار دورهم بعده كلها أمور مهمة في فهم ودراسة أوضاع المتقاعدين الاقتصادية والاجتماعية والتي تستهدفها هذه الدراسة من خلال الجدول الآتي رقم (22) وفي ضوء أهم مؤشراته الإحصائية ودلالاتها الاجتماعية كالآتي:

1 – جدول رقم (22) يوضح رأي المتقاعدين في التقاعد وكيفية الاستفادة منهم

العناصر		المحافظة												الإجمالي	
		الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن		العدد	%
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
هل تفا جئت بقرار إحالتك للتقاعد	نعم	77	% 51.3	79	% 58.1	49	% 47.6	23	% 20.0	12	% 25.5	167	% 53.4	407	% 47.1
	لا	73	% 48.7	55	% 40.4	54	% 52.4	92	% 80.0	35	% 74.5	144	% 46.0	453	% 52.4
	غير مبين	0	% .0	2	% 1.5	0	% .0	0	% .0	0	% .0	2	% .6	4	% .5
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
هل كانت لديك الرغبة في التقاعد	نعم	52	% 34.7	38	% 27.9	28	% 27.2	58	% 50.4	23	% 48.9	78	% 24.9	277	% 32.1
	لا	98	% 65.3	96	% 70.6	74	% 71.8	56	% 48.7	24	% 51.1	234	% 74.8	582	% 67.4
	غير مبين	0	% .0	2	% 1.5	1	% 1.0	1	% .9	0	% .0	1	% .3	5	% .6
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
هل تؤدي الرأي القائل أن أهمية المتقاعدين انتهت بمجرد الإحالة للتقاعد	نعم	40	% 26.7	53	% 39.0	37	% 35.9	27	% 23.5	15	% 31.9	101	% 32.3	273	% 31.6
	لا	106	% 70.7	80	% 58.8	65	% 63.1	86	% 74.8	32	% 68.1	212	% 67.7	581	% 67.2
	غير مبين	4	% 2.7	3	% 2.2	1	% 1.0	2	% 1.7	0	% .0	0	% .0	10	% 1.2
الإجمالي		150	% 100.0	136	% 100.0	103	% 100.0	115	% 100.0	47	% 100.0	313	% 100.0	864	% 100.0
في حال الإجابة بـ لا كيف يمكن للمجتمع أن يستفيد من المتقاعدين	تدريب الكوادر الجديدة	87	% 82.1	57	% 71.3	48	% 73.8	65	% 75.6	19	% 59.4	158	% 74.5	434	% 74.7
	تكوين منظمة عمل غير حكومية	40	% 37.7	28	% 35.0	14	% 21.5	28	% 32.6	13	% 40.6	68	% 32.1	191	% 32.9
	أعمال استشارية لمؤسساتهم	60	% 56.6	35	% 43.8	30	% 46.2	42	% 48.8	15	% 46.9	99	% 46.7	281	% 48.4
	المشاركة المجتمعية	42	% 39.6	27	% 33.8	21	% 32.3	43	% 50.0	11	% 34.4	90	% 42.5	234	% 40.3
	التعاقد معهم للاستمرار في العمل	15	% 14.00	17	% 21.40	7	% 10.70	15	% 17.50	7	% 21.90	31	% 14.50	92	% 15.80

2 – أهم المؤشرات الإحصائية لرأي المتقاعدين في التعاقد وإمكانية الإفادة منهم

أ – المؤشرات الإحصائية العامة

تشير أولى معدلات المتغير الأول المتعلق بمدى تفاجؤ المتقاعد بقرار التقاعد إلى انقسام شبه نصفي للعينة بين (52.4 %) ممن لم يفاجأوا بقرار التقاعد مقابل (47.1 %) ممن كان القرار مفاجأة بالنسبة لهم، وعن مدى رغبتهم بالتقاعد أجاب (67.4 %) بالنفي مقابل(32.1 %) بالقبول، وعن مدى اقتناعهم بالرأي القائل بأن مهمة ودور المتقاعد قد انتهى في الحياة بعد تقاعده رفض هذا القول (67.2 %) منهم مقابل موافقة (31.6 %) عليه، أما خيارات الدور والمهام التي يمكن للمتقاعدين القيام بها بعد التقاعد فقد توزعت بين أهم العناصر الجزئية للمتغير الرئيسي بمعدلات شبه متكافئة لسؤال متعدد الإجابات بدءًا بتدريب الكوادر الجديدة الذي أكد (74.7 %) من المتقاعدين على إمكانية قيامهم به بعد التقاعد، إضافة إلى الأعمال الاستشارية لمؤسساتهم الذي عبرت عن نسبة (48.4 %) والمشاركة المجتمعية بنسبة (40.3 %) ثم تكوين منظمات غير حكومية بنسبة(32.9 %).

ب- المؤشرات الإحصائية الخاصة على مستوى المحافظات

تبدو المؤشرات الإحصائية الخاصة أكثر دلالة من الناحية الإحصائية حيث كان القرار مفاجئاً بالنسبة لـ(58.1 %) من متقاعدي تعز كأعلى معدل بين المحافظات موضع الدراسة مقابل (20 %) فقط كحد أدنى في المكلا ممن كان القرار مفاجأة بالنسبة لهم، وجاء العكس تماماً بالنسبة لعنصر عدم المفاجأة وفي نفس المدينتين حيث أن (80 %) من متقاعدي المكلا لم يتفاجأوا بقرار التقاعد بل كان متوقعاً بالنسبة لهم كحد أعلى مقابل (40 %) كحد أدنى في تعز ممن لم يتفاجأوا بقرار التقاعد.

فيما يتعلق بمدى الرغبة في التقاعد من عدمه تسجل سيئون والمكلا أعلى معدلين للرغبة في التقاعد هما (50.4 %) في المكلا و(48.9 %) في سيئون مقابل (24.9 %) فقط كحد أدنى في عدن، وبين هذه النسبة وتلك تتوزع بقية المحافظات صعوداً وهبوطاً، والعكس تماماً فيما يتعلق بعدم الرغبة في التقاعد الذي تحتل عدن قمته بنسبة (74.8 %) مقابل المكلا وسيئون بنسب متقاربة جداً مقدارها (48.7 %) في المكلا و(51.1 %) في سيئون كحدود دنيا لغير الراغبين في التقاعد قياساً ببقية المحافظات موضع الدراسة والتي تتراوح ما بين هذه النسبة وتلك، أما ما يتعلق بمتغير مدى الموافقة على القول بأن حياة الشخص ودوره في الحياة ينتهي مع بداية أول يوم من تقاعده فقد رفضه (74.8 %) من متقاعدي المكلا كحد أعلى من إجمالي عينة الدراسة مقابل (63.1 %) كحد أدنى في الحديدة، أما الموافقون على هذا الرأي والبالغ عددهم (31 %) من إجمالي العينة فقد سجلت تعز المعدل الأعلى وبنسبة (39 %) منهم مقابل (23.5 %) كحد أدنى في المكلا.

ويبقى الحديث عن نوع الفائدة والمهمات التي يمكن أن يساهم بها المتقاعدون على مستوى المحافظات حيث يرى(82.1 %) من متقاعدي الأمانة إمكانية الإفادة منهم في تدريب الكوادر الجديدة مقابل (59.4%) كحد أدنى في سيئون، كما تتصدر الأمانة كذلك موقف الانحياز لدور المتقاعدين في الأعمال الاستشارية لمؤسساتهم بنسبة (56.6 %) مقابل (43.8 %) في تعز كحد أدنى، أما المشاركة المجتمعية فتتصدر أعلى معدلاتها المكلا بنسبة (50 %) من متقاعديها مقابل (32.3 %) في الحديدة كحد أدنى، أما الأعمال الخاصة والمنظمات غير الحكومية فتتصدره سيئون بنسبة (40.6 %) من متقاعديها مقابل (32.1 %) في عدن كحد أدنى.

3 – الدلالات الاجتماعية لمؤشرات رأي المتقاعدين في التقاعد وإمكانية الإفادة منهم

أ – الدلالات العامة

إن التقاسم شبه النصفي بين من تفاجأوا بقرار الإحالة إلى التقاعد بمعدل (47.1 %) ومن لم يتفاجأوا به بمعدل (52.4 %) يبدو أمراً طبيعياً إلى حد ما أن يوجد من يتفاجأ ومن لم يتفاجأ بقرار الإحالة إلى التقاعد، أما الدلالة الاجتماعية العامة الأهم فهي ما يتعلق بالرغبة بالتقاعد من عدمه والتي عبرت نسبة (67.4 %) من المتقاعدين عن عدم رغبتهم في التقاعد مقابل (32.1 %) راغبين فيه، ما يعني أن الاتجاه الأساسي لموقف العينة هو ضد مبدأ التقاعد المفروض هو مصادرة حق وليس اعتراف بحق كما هو المفروض، لأن الاعتراف بالحق ومنحه لصاحبه يتوقف على خيار صاحب الشأن في اختيار الزمان والمكان المناسب لأخذ هذا الحق أما أن يفرض عليه رغم أنفه وبدون سبب مقنع فهو عقوبة أكثر منه اعتراف بحق وتلبيته.

أما المتغير الثالث والمتعلق بمدى اقتناع المتقاعدين بالرأي القائل بنهاية دور المتقاعد مع بداية أول يوم من تقاعده ورفضه من قبل (67.2 %) من المتقاعدين فإنه موقف معزز للموقف السابق المتعلق بعدم قناعة المتقاعدين بالتقاعد وإجراءاته قبل الأوان، والتي تقوم على افتراض خاطئ هو أن المتقاعد لم يعد قادراً على العمل أو صالح له، وهذا المعدل المرتفع هو رفض لهذه الفكرة وتأكيد على خطأها عن يقين، لا يؤكد ذلك معدلات الصحة الذهنية والجسدية التامة السابق الإشارة إليها في جدول السابق رقم (19) ومؤشراته وتحليلاته المختلفة فحسب بل نوع الخيارات المتعددة لما يمكن أن يقوم به المتقاعد من أعمال رغم تقاعده

القهري والمبينة في الجدول السابق، بدءاً بتدريب الكادر الجديد الذي أكد عليه (74.7 %) والأعمال الاستشارية لمؤسساتهم بنسبة (48.4 %) والمشاركة المجتمعية بنسبة (40.8 %) ومنظمات المجتمع المدني بنسبة (32.9 %) في سؤال متعدد الإجابات، ما يعني بالمجمل وجود إشكالية حقيقة ينبغي فهمها وخطأ ينبغي تصحيحه.

ب – الدلالات الاجتماعية الخاصة على مستوى المحافظات

إن أول ما يستدل عليه من عدم تفاجأ (80 %) من متقاعدي المكلا بقرار الإحالة إلى التقاعد كحد أعلى مقابل (40.4 %) كحد أدنى في تعز هو أمر بالغ الدلالة بالنسبة للمكلأ وحضرموت بشكل عام كمجتمع أميل إلى الأعمال التجارية والمهنية الحرة وأقل اعتماداً على الوظائف الحكومية، حيث يعتبر التقاعد فرصة للتفرغ لما هو أهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على صعيد الأسرة والمجتمع الأكثر تضامناً وتكاملاً، بخلاف مدينة تعز الأميل إلى الارتباط بالوظائف الحكومية من جهة والاستقلال الفردي اقتصادياً واجتماعياً وأسرياً من جهة أخرى، في مجتمع يتميز بالتغير الحاد نحو الحداثة العشوائية وهو الأمر الذي يترتب عليه لا مجرد المفاجأة غير السارة بالإحالة إلى التقاعد بل وحدوث ما يشبه الصدمة حينما يجد المتقاعد نفسه شبه منقطع لا مع من كان يرتبط بهم اجتماعياً في العمل الوظيفي فحسب بل ومع من حوله من الجيران والأقارب المنشغل كل منهم بنفسه، وهو غير قادر على التكيف مع وسط وظيفي أو اجتماعي جديد بسهولة، لأنه لم يكن مستعد للتعامل مع مثل هذا الموقف، وذلك هو شأن كل مجتمع حضري حاد التغيير نحو الحداثة.

وتأكيداً لما سبق سجلت المكلا وسيئون أعلى معدلات الرغبة في التقاعد وبمعدل (50.4 %)في المكلا و(48.9 %) لسيئون مقابل (24.9 %) كحد أدنى للرغبة في التقاعد في عدن، مقابل (74.8 %) لا يرغبون فيه وإذا كانت الأسباب الاجتماعية قد عرفت بالنسبة لموقف المكلا وسيئون فإن الأسباب المفسرة لموقف عدن المثير لا تختلف عن تعز أو صنعاء من حيث تعلق الناس الشديد في هذه المدن اليمنية بالوظائف الحكومية والأشكال شبه المطلق فيها، يضاف إلى عدن سبب أخر يتعلق باتجاه الدولة قبل الوحدة إلى استيعاب أعداد هائلة من الناس في مختلف المجالات ضمن الكادر الوظيفي للدولة بمبرر وبدون مبرر، وتعرضهم بعد الوحدة للتسريح التقاعدي كعمالة فائضة من جهة ولأسباب سياسة من جهة أخرى، وهو الأمر الذي جعل من عدن تحتل الحد الأدنى من الرغبة في التقاعد.

أما ما يتعلق برفض مقولة أن حياة الشخص تنتهي مع بداية أول يوم من مرحلة التقاعد من قبل غالبية المتقاعدين والذي تصدرت هذا الموقف مدينة المكلا وبأعلى معدل مقداره (74.8 %) مقابل (63.1 %) كحد أدنى في الحديدة فهو الأمر الذي يدل على وجود شبه إجماع من غالبية المتقاعدين على رفض هذه المقولة الخاطئة أصلاً، وتأتي حضرموت في المقدمة لأن أهلها بصفة عامة والمتقاعدين منهم على وجه الخصوص لديهم الكثير من البدائل التعويضية عن الوظيفة الحكومية في الأعمال التجارية والمهنية والوظيفية الحرة والأدوار الاجتماعية داخل وخارج الأسرة ما يجعلهم أكثر قناعة بخطأ هذه المقولة أكثر من غيرهم.

وتبقى الإشارة إلى دلالة الخيارات البديلة لمهام وأدوار ما بعد التقاعد في مجال تدريب الكوادر والأعمال الاستشارية والمشاركة المجتمعية وتكوين مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية، فإن تصدر أمانة العاصمة لمهام تدريب الكوادر الجديدة بمعدل عالي الحدة مقداره (82.1 %) و(56.6 %) للأعمار الاستشارية لمؤسساتهم مقابل (59.4 %) كحد أدنى في الحديدة للتدريب و(43.8 %) للأعمال الاستشارية في تعز كل هذا يدل على شدة ارتباط متقاعدي الأمانة بالوظيفة الحكومية، أما الأعمال الحرة والمجتمعية فقد تصدرت معدلها الأعلى المكلا بنسبة (50 %) من الأعمال المرغوبة بعد التقاعد كما تصدرت سيئون أعلى معدل منظمات المجتمع المدني وغير الحكومي كبديل عن الوظيفة الحكومية بعد التقاعد، وهو الأمر الذي يعزز عدم ميل الناس في محافظة حضرموت عموماً للارتباط المصيري بالوظائف الحكومية وأن المتقاعدين هناك يملكون الكثير من البدائل الأكثر جدوى سواء قبل التقاعد أو بعده.

سادساً: أهم مشاكل المتقاعدين ووسائل حلها

المشاكل بشكل عام سنة من سنن الحياة التي لا يخلو منها أي مجتمع ولا ينجو منها أي فرد، وكذلك هي الحلول، لأنه لولا وجود المشاكل لما كان هناك مبرر لوجود الحلول، ولولا حلول المشاكل لاستحالت الحياة بدون حلول لمشاكلها ومشاكل المتقاعدين وحلولها غاية في الأهمية في هذه الدراسة لأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدفها هذه الدراسة وما سنتناوله في هذا البند من خلال الجدول الآتي رقم (23) في ضوء أهم مؤشراته الإحصائية ودلالاتها الاجتماعية كالآتي:

1 – جدول رقم (23) يوضح أهم مشاكل المتقاعدين والحلول المطلوبة لها في رأيهم

أهم المشاكل التي يعاني منها المتقاعدون	المحافظة												الإجمالي	
	الأمانة		تعز		الحديدة		المكلا		سيئون		عدن			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
قلة الراتب	115	% 76.7	107	% 78.7	72	% 69.9	89	% 77.4	30	% 63.8	238	% 76.0	651	% 75.3
غلاء المعيشة	113	% 75.3	97	% 71.3	66	% 64.1	91	% 79.1	31	% 66.0	245	% 78.3	643	% 74.4
المعاناة من الأمراض الصحية المختلفة	63	% 42.0	59	% 43.4	33	% 32.0	44	% 38.3	9	% 19.1	113	% 36.1	321	% 37.2
عدم المساواة في الرواتب	12	% 8.0	8	% 5.9	4	% 3.9	7	% 6.1	8	% 17.0	24	% 7.7	63	% 7.3
الفراغ والعزلة والملل الكبير	42	% 28.0	36	% 26.5	30	% 29.1	25	% 21.7	6	% 12.8	70	% 22.4	209	% 24.2
عدم توفر التأمين الصحي	13	% 8.7	18	% 13.2	11	% 10.7	7	% 6.1	2	% 4.3	23	% 7.3	74	% 8.6
أخرى	10	% 6.60	8	% 5.90	9	% 8.80	15	% 13.10	10	% 21.30	38	% 12.20	90	% 10.50
زيادة الرواتب	128	% 85.3	121	% 89.0	84	% 81.6	104	% 90.4	44	% 93.6	278	% 88.8	759	% 87.8
تحسين الأوضاع المعيشة	99	% 66.0	60	% 44.1	37	% 35.9	83	% 72.2	22	% 46.8	213	% 68.1	514	% 59.5
توفير الرعاية والتأمين الصحي	72	% 48.0	63	% 46.3	45	% 43.7	47	% 40.9	8	% 17.0	124	% 39.6	359	% 41.6
توفير نواد رياضية وثقافية وترفيهية	24	% 16.0	10	% 7.4	8	% 7.8	16	% 13.9	2	% 4.3	37	% 11.8	97	% 11.2
تشغيل المتقاعدين القادرين على العمل	16	% 10.7	7	% 5.1	8	% 7.8	10	% 8.7	4	% 8.5	26	% 8.3	71	% 8.2
المساواة في الرواتب	14	% 9.3	18	% 13.2	4	% 3.9	11	% 9.6	7	% 14.9	22	% 7.0	76	% 8.8
أخرى	13	%8.70	22	%16.10	28	%27.20	14	%12.10	6	%12.70	48	%15.30	131	%15.10

2 – أهم المؤشرات الإحصائية لمشاكل المتقاعدين وحلولها

أ – أهم المؤشرات العامة

يجمع (75.3 %) و(74.4 %) من المتقاعدين في سؤال متعدد الإجابات بأن قلة الرواتب وغلاء المعيشة على التوالي هي أهم ما يعانون من المشاكل، إلى جانب (37.2 %) يؤكدون على المشاكل الصحية و(24.2%) من المتقاعدين يشكون من حالة الفراغ والعزلة والقلق، يضاف إلى ذلك بعض المؤشرات الأخرى الأقل دلالة منها (8.6 %) لمشاكل عدم التأمين الصحي و(7.3 %) لعدم المساواة في الرواتب.

وتأتي مؤشرات الحلول كرد منطقي على مؤشرات المشاكل (87.8 %) لزيادة رواتب المتقاعدين كحل لأهم مشاكلهم، مع بعض المؤشرات الهامشية لحلول أخرى (11.2 %) لتوفير أندية صحية وثقافية و(8.8 %) للمساواة في الرواتب و(8.2 %) لتشغيل المتقاعدين القادرين على العمل.

ب – المؤشرات الخاصة لمشاكل المتقاعدين على مستوى المحافظة وحلولها

إذا كانت أعلى معدلات مشاكل قلة الرواتب قد تصدرتها تعز بنسبة (78.7 %) وغلاء المعيشة المكلا وعدن بنسبة (79.1 %) و(78.3 %) على التوالي والمشاكل الصحية تعز بنسبة (43.4 %) والمعاناة من الفراغ والعزلة التي يعاني منها (24.2 %) من المتقاعدين مقابل المعدلات الدنيا للمشاكل الأربعة السابقة وبالمعدلات الآتية على التوالي (63.8 %) و(66 %) و(19.2 %) و(12.8 %) لقلة الراتب وغلاء المعيشة ومشاكل الصحة والفراغ على التوالي.

أما أعلى معدلات الحلول الثلاثة المقترحة من قبل المتقاعدين لمشاكلهم فقد تصدرت سيئون والمكلا للمطالبة بحل زيادة الراتب وبنسبة (93.6 %) و(90.4 %) على التوالي، مقابل (81.6 %) كحد أدنى في الحديدة، كما تصدرت عدن لأعلى معدل تحسين المعيشة كحل وبنسبة (68.1 %) مقابل (35.9 %) كحد أدنى في الحديدة، أما توفير الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحي فتتصدى لمعدله الأعلى أمانة العاصمة وبنسبة (48 %) مقابل (17 %) كحد أدنى في سيئون.

3 – الدلالات الاجتماعية لمشاكل المتقاعدين وحلولها

أ – الدلالات الاجتماعية العامة للمشاكل

ليس من المستغرب بل من بديهيات الأمور أن يحدد المتقاعدون أو غيرهم في مجتمع هو من بين أكثر المجتمعات فقراً كاليمن مشكلاتهم الأولى في تدني مستوى الدخل بصفة عامة والرواتب الوظيفية الشهرية على وجه الخصوص من جهة وغلاء المعيشة من جهة أخرى، وذلك ما عبر به المتقاعدون عن أنفسهم وعن غيرهم في المجتمع بشكل عام وبمعدل (75.3 %) لتدني الرواتب و(74.4 %) لغلاء المعيشة غير أن ما ينبغي أخذه في الاعتبار تحرياً للحقيقة والموضوعية هو أن هذه المشكلة المتعلقة بدوام الشكوى من تدني رواتب العاملين مقابل مستوى الأسعار هي مشكلة تتعدى المجتمعات الفقيرة كاليمن إلى أكثر المجتمعات غناً وتقدماً صناعياً وتجارياً، فهي ظاهرة مطلبيه عامة وعالمية دافعها الأساسي تلبية الضرورات الحياتية في مجتمع فقير كاليمن وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الناتج القومي الكبير ومزيد من الرفاهية في مجتمع غني كاليابان أو الولايات المتحدة أو كلا الأمرين معاً في أي مجتمع يفترض فيه الغناء مع الفقر والترف مع الحرمان والظلم واللامساواة، ولا شك بأن متقاعدينا موضع الدراسة لا يعدمون المعاناة من شيء أو بعض شيء على الأقل من هذا وذاك، وهو ما عبروا به عن حالهم وحال المجتمع ككل من خلال المعدلات السابقة.

كما أن الدلالات الاجتماعية لبقية مؤشرات مشاكل المتقاعدين الأقل حدة والأكثر دلالة فيما يتعلق بالأمراض وتدني الرعاية الصحية التي عبر عنها (37.2 %) من المتقاعدين وحالة الفراغ والشعور بالعزلة التي يعاني منها (24.2 %) هي مشاكل حقيقة وذات دلالة لا ينبغي الاستهانة بها، وإذا كانت مشكلة تدني الرعاية الصحية هي مشكلة عامة فإن الشعور بالفراغ والعزلة هي مشكلة تخص المتقاعدين أكثر من غيرهم بكل تأكيد.

ب – الدلالات الاجتماعية للحلول العامة في رأي المتقاعدين

إذا كانت المشكلة الأولى هي قلة الراتب بالنسبة للمتقاعدين نظراً لغلاء المعيشة فإن الحل في نظرهم هو زيادة الراتب الذي عبر عنه (87.8 %) منهم وتحسين ظروف المعيشة العامة الذي عبر عنه (59.5%) وتوفير الرعاية والتأمين الصحي، وهي حلول منطقية لمشاكل منطقية أيضاً مع الأخذ في الاعتبار بقية الحلول الجزئية المتعلقة بالنوادي الرياضية وتوفير فرص عمل للمتقاعدين ومساواة رواتبهم، وهي حلول رغم جزئيتها ودلالاتها الإحصائية الهامشية نسبياً إلا أنها مجتمعة مع غيرها من الحلول الأخرى غير المبينة تشكل (43.3 %) من نسبة الحلول المطلوبة في سؤال متعدد الإجابات.

جـ - الدلالات الاجتماعية الخاصة بمشاكل المتقاعدين على مستوى المحافظات

إن احتكار سيئون لأدنى معدلات المعاناة من مشاكل المتقاعدين في الأربعة المتغيرات الرئيسية الأهم المتعلقة بنقص الرواتب وغلاء المعيشة والرعاية الصحية والإحساس بالفراغ وبمعدل (63.8 %) و (66 %) و(19.1 %) و(12.8 %) على التوالي هو موقف له ما خلفه من الأسباب والدلالات الاجتماعية لاتجاه متكرر ومتواتر لموقف يزداد ثباتاً لهذه المدينة اليمنية العريقة بصفة خاصة ومحافظة حضرموت بشكل عام مؤداه أن شريحة المتقاعدين هنا كغيرهم من أفراد المجتمع يملكون من البدائل الاقتصادية والاجتماعية تجاه المتغيرات المختلفة وأولها الإحالة إلى التقاعد ما يجعلهم أكثر قدرة على المواجهة والتكيف والاستعاضة، وبالتالي تدني الشعور بالمشكلة والمعاناة منها كمجتمع يؤسس للعمل الحر أكثر من الوظيفة الحكومية وحدها، وللتضامن والتكامل الاجتماعي بصفة عامة وما يتعلق بشريحة المتقاعدين خاصة قياساً ببقية المتقاعدين في المحافظات الأخرى سقف المتغيرات الأربعة وبمعدلات مرتفعة من الحدة بدءاً بتعز فيما يتعلق بقلة الراتب وبمعدل (78.7 %) والمكلا فيما يتعلق بغلاء المعيشة بنسبة (79.2 %) وتعز أيضاً فيما يتعلق بمشاكل الرعاية الصحية بنسبة (43.4 %) والحديدة فيما يتعلق بمشكلة الإحساس بالفراغ والعزلة بنسبة (29.1 %) و(12.8 %) للمتغيرات الأربعة السابقة على التوالي.

أما الدلالات الاجتماعية للحلول فإنها لا تختلف كثيراً من محافظة لأخرى، حيث تتصدى سيئون مرة أخرى لأهمية رفع مستوى الرواتب كحل، ومعها المكلا وبأعلى المعدلات البالغة (93.6 %) في سيئون و(90.4 %) في المكلا مقابل (81.6 %) في الحديدة كحد أدنى، ما يعني أن المكلا وسيئون تحديداً وإن كانت هي الأقل معاناة من تدني رواتب المتقاعدين إلا أنها هي الأكثر وعياً بأهمية الحل عن طريق رفع الرواتب من غيرها من المدن، بخلاف الحديدة التي بدت أقل وعياً رغم أنها من بين المدن والمحافظات الأكثر معاناة للمشكلة، أما تصدي عدن لغلاء المعيشة والمطالبة بتحسينه بأعلى معدل انحياز للحل مقداره (68.1 %) فهو تعبير عن إحساس أعمق بالمشكلة ووعي أدق يكمن في زيادة الرواتب مع تحسين مستوى المعيشة والحد من زيادة الأسعار لا زيادة الراتب مع معدل أسرع في غلاء المعيشة يفاقم المشكلة أكثر مما يحلها، وهذا مقابل الحديدة مرة أخرى كحد أدنى لا يتجاوز (35.9 %) من الوعي بالحل عن طريق تحسين مستوى المعيشة العام، أما توفير الرعاية والتأمين الصحي للمتقاعدين كحل لمعاناتهم الصحية الذي تصدت له أمانة العاصمة بمعدل انحياز (48 %) من متقاعديها فهو التعبير الواقعي لمعاناة متقاعدي الأمانة من هذه المشكلة ووعيهم بها أكثر من غيرهم بالنظر لارتفاع مستوى الخدمات الصحية والعلاجية العامة والخاصة في الأمانة أكثر من غيرها، وشعور المتقاعدين بالعجز في الحصول على مثل هذه الخدمات المكلفة في الداخل أو السفر للعلاج في الخارج، وذلك مقابل سيئون التي لا يتجاوز رأي متقاعديها في توفير التأمين الصحي كحل لمعاناة مرض المتقاعدين (17 %) ولا يوجد تفسير لهذا الموقف إلا بإحدى أمرين الأول احتمال تدني مستوى المعاناة من الأمراض والمشاكل الصحية في مدينة هادئة وزراعية وخالية من التلوث من جهة، أو أن تدني الوعي بمفهوم التأمين الصحي كحق من حقوق المتقاعدين وغيرهم في المجتمع، أو كلا الأمرين معاً وفي كلاهما أيضاً يكمن التفسير الوحيد لهذا الموقف.

القسم الثالث

أهم الاستخلاصات والنتائج والتوصيات العامة والخاصة للدراسة

أولاً: استخلاصات ونتائج الأوضاع الاجتماعية

1 – **عينة الدراسة:**

تتكون العينة من (864) حالة موزعة على المدن الخمس موضع الدراسة طبقاً لما ورد في الجدول رقم (1) وتبرز غلبة الرجال على النساء من المتقاعدين بنسبة (88 %) مقابل (12 %) من النساء وتلك نتيجة منطقية بالنظر لحداثة ومحدودية ولوج المرأة في سوق العمل، كما أن متوسط سن التقاعد بين المتقاعدين هو (59.5) سنة فقط وبنسبة (70 %) منهم كما أن (83.8 %) متزوجون ومقيمون مع زوجاتهم في أسر مستقرة.

ما يعني أن غالبية المتقاعدين قد تقاعد قبل السن القانونية ناهيك عن أن سن (60) سنة للرجال و(55) للنساء هي سن مبكرة أصلاً، كما أن ثبوت الاستقرار العائلي بين (83.8 %) من المتقاعدين يؤكد تماسك البنية الاجتماعية للأسرة اليمنية إلى حد كبير.

2 – **نوع الخدمة وتاريخ وسبب التقاعد**

لقد ثبت أن (47.8 %) من المتقاعدين عمال ومهنيون مقابل (39 %) موظفون أداريون، وأن (59.2 %) من المتقاعدين قد تجاوزت مدة خدمتهم (35) سنة نتيجة تراكمات خدمة ما قبل صدور قانون التقاعد، رقم (25) لعام 1991م.

وهناك (94.8 %) من الأزواج يقيمون معاً و(56.4 %) مع أبنائهم و(52 %) مع أحفادهم الذكور و(47.5%) مع أحفادهم من الأناث، و(46.1 %) مع الأقارب (راجع جـ2).

ما يعني وجود أسر ممتدة قرابياً ومعيشياً وبنية اجتماعية متماسكة للأسرة اليمنية ولا توجد فروق ذات دلالة بين محافظة وأخرى.

3 – **أوضاع أبناء المتقاعدين**

أ – هناك فيما هو عام (82.5 %) من أبناء المتقاعدين هم عبئ على آبائهم منهم (22.3 %) ممن هم دون سن العمل و(60.2 %) منهم لا يعملون وهم في سن العمل (ولا فرق دلالي فيما يتعلق بالنوع)، ما يعني تفشي بطالة كبيرة في أسر المتقاعدين.

ب – وفي إطار ما هو خاص تسجل الحديدة أعلى معدل من الأبناء ما دون سن العمل (19) سنة وبنسبة (27.8 %) مقابل (15.6 %) في تعز كحد أدنى، ما يعني تغير ديمقرافي أفضل في تعز قياساً بالحديدة (راجع جـ4).

جـ – أعلى معدل لعمالة الأبناء في تعز بنسبة (41.9 %) مقابل (33.4 %) كحد أدنى في عدن (راجع جـ4) ما يعني حيوية العمالة في تعز قياساً بغيرها من المحافظات والمدن الأخرى، بالنظر لما يعرف عن أبناء هذه المحافظة من دأب على العمل أيا كان وفي أي مكان أكثر من غيرهم .

د – ارتباط أبناء متقاعدي الأمانة بالوظائف الحكومية بنسبة (66 %) كحد أعلى مقابل (39.3 %) في حضرموت كحد أدنى، ما يعني ميل حضرموت إلى الأعمال التجارية والحرفية الحرة وزيادة فرص المقيمين في العاصمة للالتحاق بالوظائف الحكومية أكثر من غيرها، وبالتالي ارتباطهم بالوظيفة الحكومية أكثر من غيرهم.

4 – **الأوضاع التعليمية لأبناء المتقاعدين**

أ – فيما هو عام ثبت أن (20.6 %) من أبناء المتقاعدين ملتحقون و(70.3 %) سبق لهم الالتحاق، ما يعني أن أكثر من (90 %) من أبناء المتقاعدين قد حظوا بفرص التعليم، حيث لا تتجاوز الأمية بين أبناء المتقاعدين (6.9 %) وأن (69.3 %) حصلوا على المستوى الثانوي فما دون، ما يعني انتماء المتقاعدين وأبنائهم إلى الفئات الوسطى في المجتمع الأقل حظا من التعليم العالي (راجع جـ5).

ب – وفيما هو خاص نجد أن (25.6 %) هو أعلى معدل للالتحاق بين أبناء متقاعدي الحديدة، مقابل حضرموت (19.2) (70.5 %) كأعلى معدل ممن سبق لهم الالتحاق هم في عدن، مقابل (67.5 %) في سيئون كحد أدنى وأن (80 %) حصلوا على المستوى الثانوي فأقل في حضرموت كحد أعلى، مقابل (57.6%) في تعز كحد أدنى، ويعكس المستوى الجامعي فأعلى الذي تفوقت فيه تعز بـ(31.4 %) ما يعني اهتمام تعز بالتعليم الرأسي مقابل الامتداد الأفقي في حضرموت قياساً ببقية المحافظات الواقعة بين هذا المعدل وذاك (راجع جـ5).

5 – **أوضاع ملكية مساكن المتقاعدين**

أ – من أهم الاستخلاصات والنتائج في هذا الصدد وفي إطار ما هو عام أن (87.2 %) من المتقاعدين يقيمون

في مساكن يملكونها، منها (80.8 %) مساكن مستقلة، ومنها (69.2 %) مبني من الحجر و(21.9%) بالحديد المسلح (راجع جـ6).

ب – وفي إطار ما هو خاص على مستوى المحافظات ثبت أن (91.48 %) هو أعلى معدل لملكية المسكن في عدن، مقابل (78.4 %) لحضرموت كحد أدنى، ما يعني أن المتقاعدين قد توفرت لهم فرص بناء المساكن أو تملكها أو توارثها قبل أزمة الأرض والبناء الحالية، وأنهم مستقرون سكنياً (راجع جـ6).

6 – **مكونات مساكن المتقاعدين**

أ – في إطار ما هو عام من الاستخلاصات والنتائج نجد أن (65 %) من مساكن المتقاعدين تتكون من دور واحد، و(25.7 %) من دورين و(9.1 %) من ثلاثة فأكثر، وأن (31.7 %) تتكون من غرفتين فأقل ، مقابل (27.3 %) من خمس غرف فأكثر و(41.1 %) ثلاث إلى أربع غرف وبمتوسط عام مقداره (3.3) غرفة (راجع جـ6).

ب – وفي إطار ما هو خاص نجد أن (42.6 %) من مساكن سيئون تتكون من دورين و(19.1 %) ثلاثة أدوار فأكثر كأعلى معدلات اتساع المسكنَ، مقابل (84 %) في عدن من دور واحد وأن (49.9 %) تتكون من غرفتين فأقل في عدن كمعدلات عليا لضيق المسكن، مقابل (10.6 %) كحد أدنى في الأمانة، وأن (68.1 %) من مساكن المتقاعدين في سيئون كمعدل أعلى تتكون من خمس غرف فأكثر تليها الأمانة بنسبة (46.7%).

جـ – كما أن (73.2 %) من مساكن عدن بحمام واحد مقابل (40 %) من مساكن سيئون بثلاثة حمامات فأكثر، والأمانة ما بين (40 %) إلى (36 %) بحمامين فأكثر (راجع جـ6).

د – هناك (91.1%)من المساكن تحتوي على مطبخ واحد كحد أعلى في عدن و(76.5%) كحد أدنى في تعز و(17.6%) مطبخين في تعز و(16.7%) في الأمانة.

هـ – هناك (45.3 %) كحد أعلى للمساكن ذات الأحواش في الأمانة مقابل (17.4 %) في المكلا كحد أدنى.

ما يعني ويستخلص منه بشكل عام اتساع مساكن سيئون التقليدية ذات الأسر الممتدة ومحدودية مساكن عدن لأسر نووية في أكثر مدن اليمن تحضراً وسبقاً في الحداثة، وتتوزع بقية المدن بين هذا المعدل وذاك، كما أن حجم المسكن يضيق أو يتسع لا طبقاً لمستوى المعيشة بل وفقاً لنوع التركيب الاجتماعي للأسرة الممتدة أو النووية أو الانتقالية بين هذا وذاك.

7 – **خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي**

أ – **فيما هو عام هناك** (99.2 %) من مساكن المتقاعدين فيها كهرباء متوفرة و(78.1 %) هاتف، و(97.3%) المياه، و(87 %) مجاري.

ب - أما فيما هو خاص على نطاق المحافظات فإن:

(98.7 %) خدمات المياه متوفرة في عدن كحد أعلى مقابل (94 %) كحد أدنى في الأمانة كما تتوفر الكهرباء في الأمانة والحديدة وسيئون بنسبة (100 %) مقابل (98.5 %) لتعز كحد أدنى، ويتوفر الهاتف بنسبة (93.6 %) كحد أعلى لسيئون مقابل (71.6 %) لعدن كحد أدنى، والمجاري في الحديدة (100 %) مقابل سيئون (61.7 %) فقط كحد أدنى (راجع جـ8).

ما يؤكد أن هذه الخدمات تتوفر للمتقاعدين بشكل خاص بدرجة ممتازة كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الحضري بشكل عام وإلى حد ما.

ثانياً: استخلاصات ونتائج الأوضاع الاقتصادية

1 - **المعاش وعمل ما بعد التقاعد**

أ – فيما هو عام نجد أن مبلغ ما بين (10 و 29) ألف ريال هو أعلى نسبة من رواتب أغلب المتقاعدين وبنسبة (68.9 %) منهم، و(21 %) يتقاضون ما بين (30 و49) ألف ريال و(7.7 %) خمسون ألف ريال فأكثر وبمتوسط عام مقداره (33.6) ألف ريال، ما يعني تدني مستوى معيشة المتقاعدين قياساً بمستوى معدلات المعيشة المرتفعة باستمرار (راجع جـ9).

ب – وفيما هو خاص نجد أن (72.3 %) من متقاعدي سيئون يتقاضون ما بين (10 و29) ألف ريال كحد أعلى مقابل (66.1 %) من المتقاعدين في الأمانة يتقاضون نفس المعدل كحد أدنى.

كما أن أعلى معدل التحاق بالعمل بعد التقاعد قد برز في سيئون بنسبة (23.4 %) من متقاعديها، مع

أدنى معدل عدم الالتحاق بنسبة (76.6 %) في نفس المدينة مقابل (9.7 %) في الحديدة كحد أدنى للالتحاق مقابل (91.7 %) كحد أعلى لعدم الالتحاق فيها.

وفيما يتعلق بأجور ما بعد التقاعد هناك (70 %) من الملتحقين بالعمل بعد التقاعد يتقاضون راتب شهري ما بين (10 و29) ألف ريال مع العلم أن (84.7 %) من المتقاعدين لا يعملون بعد التقاعد بشكل عام مقابل (15.3 %) منهم فقط يعملون (راجع جـ9).

ما يعني أن الغالبية الساحقة من المتقاعدين لا يعملون تحت وطأة مشاعر الإحساس المحبط بأن حياتهم العملية قد انتهت وهي فكرة مغلوطة ومدمرة لحياتهم، وأن متوسط أجور ومعاشات ما بعد التقاعد والتي لا يتجاوز متوسطها العام (33.6) ألف ريال لا تتناسب قط ومستوى المعيشة المرتفع ومعدلات الأسعار المتصاعدة.

2 – **مدى البحث عن عمل ما بعد التقاعد**

فيما هو عام نجد أن (74.3 %) لا يبحثون عن عمل بعد التقاعد مقابل (25.7 %) يبحثون ويعمل منهم (15.3%) فقط، منهم (32.4 %) في أعمال مكتبية و(41 %) في أعمال فنية ومساعدة، وفيما هو خاص نجد أن (28.9 %) من متقاعدي عدن يعملون بعد التقاعد كحد أعلى مقابل (19.1 %) في تعز كحد أدنى (راجع جـ10).

ما يعني محدودية العاملين بعد التقاعد بصرف النظر عن الاختلاف البسيط للمعدلات من محافظة لأخرى مع الأخذ في الاعتبار تقدم حضرموت في هذا الصدد قياساً ببقية المحافظات.

3 – **مصادر الدخل الأخرى من غير المعاش**

أ – فيما هو عام نجد أن (71.1 %) يحصلون على دخل آخر غير المعاش ويأتيهم (70 %) من هذا الدخل من أبنائهم المقدمين معهم و(20 %) من مصادر الزوج والزوجة غير المعاش ويتراوح الدخل من خلال الأبناء ما بين (29 و60) ألف ريال شهرياً (راجع جـ11).

ب – وفيما هو خاص نجد أن (78.7 %) من متقاعدي سيئون كأعلى نسبة يحصلون على دخول أخرى من غير المعاش مقابل (68 %) كحد أدنى في الأمانة، ما يعني أهمية الروابط الاقتصادية بين الآباء والأبناء بشكل عام من جهة وتفوق سيئون فيما يتعلق بمصادر الدخل من غير المعاش قياساً بغيرها من المدن والمحافظات موضع الدراسة.

4 – **الأوضاع الاقتصادية للمتقاعدين ما بعد التقاعد قياساً بما قبله**

أ – فيما هو عام على مستوى كل المحافظات والمدن موضع الدراسة نجد أن (80.2 %) من المتقاعدين يرون تغير ظروفهم إلى الأسوأ بعد التقاعد قياساً بما قبله، وأن (97 %) يواجهون هذه الظروف بإلغاء النفقات غير الضرورية و(67.2 %) بالدين و(28.4 %) ببيع الممتلكات و(24.1 %) بتقليل نفقات الرعاية الصحية أو بأكثر من وسيلة من هذه الوسائل مجتمعة، ما يعني تدهور معيشة المتقاعدين بشكل عام بعد التقاعد قياساً بما قبله.

ب – وفيما هو خاص نجد أن أعلى معدل لنسبة سوء الحال في الحديدة بنسبة (85.4 %) مقابل (70.2%) كحد أدنى في سيئون، وفيما يتعلق بمواجهة مثل هذه الظروف تبرز أمانة العاصمة أكثر تخلياً عن النفقات غير الضرورية بنسبة (83.1 %) كحد أعلى، مقابل (72 %) في تعز كحد أدنى، وفيما يتعلق بمواجهة سوء الحال هذه بالدين تأتي المكلا في المقدمة بنسبة (75 %) مقابل (54.8 %) فقط في الأمانة كحد أدنى (راجع جـ12).

ما يعني أن الحديدة هي الأسوأ حالاً مقابل سيئون الأقل سوءاً لارتباط متقاعدي الحديدة بالوظيفة الحكومية المتدنية مقابل اعتماد متقاعدي سيئون على أعمال ومصادر أخرى قبل وبعد التقاعد وأن متقاعدي الأمانة هم الأيسر من غيرهم لأنهم الأقدر على التخلي عن النفقات غير الضرورية أكثر من غيرهم.

ثالثاً: الاستخلاصات والنتائج العامة والخاصة للعلاقة والدور الاجتماعي

مدخل:

لقد تضمن هذا القسم خمسة جداول عامة لخمس قضايا رئيسية من قضايا الأوضاع الاجتماعية والمعيشية لمتقاعدي القطاع العام والمختلط في اليمن موضع الدراسة الجدول الأول رقم (14) والذي يوضح مدى تطور علاقة المتقاعد داخل وخارج الأسرة بعد التقاعد عما قبله، وفيه ستة متغيرات رئيسية (العلاقة مع الزوجة، والأبناء، الأقارب، الجيران، أصدقاء العمل القدماء، الأصدقاء بشكل عام) والجدول الثاني رقم (15) يوضح مدى الدور الاجتماعي للمتقاعد داخل الأسرة وفيه أربعة متغيرات رئيسية (رعاية الأطفال ما دون السادسة، متابعة دراسة الأبناء، شراء المصاريف اليومية للمنزل، أعمال الصيانة المنزلية،

والأشجار) والجدول الثالث رقم (16) الذي يوضح مدى دور المتقاعد على مستوى المجتمع المحيط، وفيه ثلاثة متغيرات رئيسية هي (الاهتمام بقضايا لحي، الأعمال التطوعية، مساعدة الأصدقاء في المعاملات الحكومية) والجدول الرابع رقم (17) والذي يوضح مدى قيام المتقاعد بالواجبات الاجتماعية (زيارة الأقارب، حضور مناسبات الأفراح،حضور مناسبات العزاء، مشاركة الأصدقاء جلسات القات) ثم الجدول الخامس رقم (18) الذي يوضح مدى قيام المتقاعد بالواجبات الدينية والأنشطة الثقافية والسياحية، وفيه خمسة متغيرات رئيسية (الصلاة وقراءة القرآن، متابعة البرامج التلفزيونية، قراءة الكتب والمجلات، الأعمال الفكرية والعلمية، القيام برحلات سياحية داخل اليمن) وهو ما مجموعه (22) متغير رئيسي في الخمسة الجداول.

وقد كانت العبارات والعناصر أو المتغيرات الجزئية الضابطة في كل متغير رئيسي تتكون من ثلاثة عناصر هي: (تطور أكثر من السابق نحو الأفضل) و(مثل السابق) و(أقل من السابق) في الجداول الخمسة ومتغيراتها الرئيسية الاثنين والعشرين وعناصرها الجزئية البالغة ستة وستون عنصراً.

وفي ضوء كل التحليلات والتفاصيل العامة والخاصة للمؤشرات الإحصائية ودلالاتها الاجتماعية المختلفة لهذه القضايا في كل جدول على حده في بنود سابقة ومفصلة من هذه الدراسة يمكن اختزال أهم الاستخلاصات والنتائج العامة لهذه القضايا في الجداول الخمسة السابقة في الجدول الممركز رقم (24) الآتي:

1 - جدول رقم (24) يوضح مؤشرات الاستخلاصات والنتائج العامة لتطور علاقة ودور المتقاعدين في الأسرة والمجتمع بعد التقاعد مقارناً بما قبله

العناصر	المتغيرات	العلاقة داخل وخارج الأسرة جـ6/14	الدور داخل الأسرة جـ4/15	الدور في المجتمع جـ3/16	الدور في الواجبات الاجتماعية جـ4/17	الدور في الواجبات الدينية والثقافية جـ5/18	الإجمالي العام
المؤشرات العامة	أكثر من السابق	6 –	1+	3–	4–	1+	16– +1
	مثل السابق	5 +	2+	3+	1+	2+	+13
	أقل من السابق	1 +	4–	–	3+	3+	4– +7
مؤشرات أمانة العاصمة	أكثر من السابق	–	1+	1–	–	–	1– +1
	مثل السابق	4 –	1–	1–	1+ 3–	–	1+ –9
	أقل من السابق	–	1–	–	–	1–	2–
مؤشرات تعز	أكثر من السابق	2–	1–	1+	2–	–	1+ –5
	مثل السابق	3–	3–	1–	–	–	6–
	أقل من السابق	6+	2+	2+	3+	2+	15+
مؤشرات الحديدة	أكثر من السابق	3–	3–	2–	2–	1–	11–
	مثل السابق	–	1+	2+	–	–	3+
	أقل من السابق	–	1– 1+	1+	1+	1+	1– +4
مؤشرات المكلا	أكثر من السابق	–	1+	–	–	–	1+
	مثل السابق	5+	–	1+	1+	–	7+
	أقل من السابق	2–	1–	–	–	1–	4–
مؤشرات سيئون	أكثر من السابق	5+	3+	2+	4+	1+	16+
	مثل السابق	1+	1– 1+	1–	1–	–	3– +2
	أقل من السابق	4–	1–	–	4–	–	9–
مؤشرات عدن	أكثر من السابق	2–	–	–	–	–	2–
	مثل السابق	1+	2+	–	2+	–	5+
	أقل من السابق	–	1–	3–	–	1–	5–

دليل الجدول:

1 – الرمز (جـ6/14) وما بعده يعني رقم الجدول مع عدد متغيراته الرئيسية في متن الدراسة.

2 – يرمز (+) يشير إلى المعدل الأعلى للمتغير والرمز (–) يشير إلى المعدل الأدنى للمتغير.

2 - الاستخلاصات والنتائج العامة المتعلقة بتطور علاقة ودور المتقاعدين.

في ضوء الإجمالي العام للجدول السابق نستطيع التأكد من ثبوت الاستخلاصات والنتائج الآتية:

أ – ثبت أن تطور العلاقة والدور الاجتماعي للمتقاعدين داخل وخارج الأسرة أكثر من السابق نحو الأفضل بعد التقاعد قياساً بما قبله قد تراجع نحو الأسوأ بشكل عام إلا في معدل واحد فقط من بين الاثنين والعشرين متغير وبنسبة لا تزيد عن (0.5 %) وهو معدل ما يعني وجود تدني شديد في تطور علاقات وأدوار المتقاعدين داخل وخارج أسرهم بعد التقاعد أكثر مما كان عليه قبله.

ب – ثبت أن أعلى معدلات انحياز العينة قد تمركز حول ثبات العلاقة والدور للمتقاعدين بعد التقاعد كما كان عليه قبله من خلال الانحياز لموقف الثبات في (11) متغير رئيسي وبنسبة (50 %) من مجموع المتغيرات الاثنين والعشرين، وأنه إضافة إلى المتغير الوحيد الذي انحازت له العينة للتطور نحو الأفضل يصبح مجموع معدلات الثبات والتغير نحو الأفضل هو (12) متغير من بين الاثنين والعشرين متغير وبنسبة (51 %) من غالبية المتقاعدين الذين حافظوا على نفس مستوى علاقاتهم وأدوارهم الاجتماعية تجاه الأسرة والمجتمع بعد التقاعد كما كان قبله، ومعهم القلة الذين حسنوا من ذلك.

ما يعني أن شريحة المتقاعدين بغالبيتهم النسبية البسيطة (51 %) هم أكثر ميلاً إلى الاستقرار والمحافظة على نفس مستويات العلاقة والدور بعد التقاعد كما كان عليه قبله، الأمر الذي يتوجب الحفاظ عليه وتعزيزه في الاتجاه الأفضل.

جـ – أما الاستخلاص والنتيجة العامة الثالثة فهي أن نسبة لا يستهان بها من المتقاعدين ككل قد انحدرت بموقفها بعد التقاعد عما كان عليه قبله فيما يتعلق بالعلاقة والدور داخل وخارج الأسرة في كل القضايا الواردة في الجداول الخمسة السابقة بانحيازها إلى عنصر (الأقل من السابق والأسوأ) في سبعة متغيرات رئيسية من مجموع الـ(22) متغير وبنسبة (31 %) من إجمالي العينة.

ما يعني أن قطاعا هاما من المتقاعدين تتعرض علاقاتهم وأدوارهم الاجتماعية تجاه أسرهم ومجتمعاتهم المحيطة للتدهور، وهو الأمر الذي يتوجب معه دراسة هذه المشكلة ووضع الحلول والمعالجات الاجتماعية المناسبة لها.

2 - الاستخلاصات والنتائج العامة على مستوى المحافظات.

لقد جاءت الإستخلاصات والنتائج العامة لجداول وقضايا العلاقات والأدوار المتعلقة بالمتقاعدين بعد التقاعد قياساً بما قبله على مستوى المحافظات والمدن موضع الدراسة أكثر إثارة ودلالة، والملخصة في الآتي:

أ – سيئون تتفوق إيجاباً بنسبة (74 %)

لقد ثبت أن(73 %) من متقاعدي سيئون قد طوروا علاقاتهم وأدوارهم نحو الأفضل بعد التقاعد قياساً بما قبله، حيث تربعت مدينة سيئون على رأس (16) متغيراً من بين الـ(22) متغيراً المتعلق بتطور علاقة ودور المتقاعد نحو الأفضل أكثر من السابق بعد التقاعد أكثر مما قبله هذا من جهة، ومن جهة أخرى وقفت سيئون عند أدنى معدلات التغير نحو الأسوأ في (9) متغيرات، وعند أدنى (3) معدلات لمتغير التماثل بين موقف ما قبل وبعد التقاعد، وعند أعلى معدلين لثبات موقف ما قبل التقاعد كما كان قبله، وإذا ما أضفنا متغيري الثبات هذين إلى الـ(16) متغيراً للتطور نحو الأفضل فيصبح لدى سيئون (18) معدل تفوق إيجابي عام ما بين أغلبية ساحقة لمتغير التطور نحو الأفضل وثبات موقف ما بعد التقاعد كما قبله يصل إلى (74 %) من مجموع المتغيرات الـ(22) وكما هو واضح في الجدول الممركز السابق رقم (25) وفي الجداول التنفيذية رقم (14، 15، 16، 17، 18).

ما يعني أن سيئون المجتمع التقليدي الأصيل ثقافياً والمتماسك اجتماعياً هو الأقدر على توفير فرص أفضل للعمل الزراعي والتجاري بل والثقافي تتجاوز أهمية الوظيفة الحكومية قبل أو بعد التقاعد من جهة، وأكثر قدرة على الاحتفاظ بروابط الأسرة النووية والممتدة وتعزيز مكانة العلاقة والدور لكبار السن في حياة الأسرة والمجتمع بعد التقاعد أكثر مما قبله بكثير، وأكثر قدرة على المواءمة بين الأصالة والحداثة الإيجابيين.

وهو الأمر الذي يتوجب معه دراسة أبعاد هذه الظاهرة في سيئون خاصة وحضرموت عامة والانطلاق منها لا في معالجة قضايا شريحة المتقاعدين في المناطق الأخرى فحسب بل وقضايا التفكك الاجتماعي الذي تتعرض له أسر المتقاعدين خاصة والمجتمع بشكل عام في المدن والمناطق الأخرى من اليمن والذي ستتضح ملامحه من خلال الاستخلاصات والنتائج العامة لبقية المحافظات التالية.

ب – أكثر من (67 %) من متقاعدي تعز تغيرت علاقاتهم وأدوارهم نحو الأسوأ

بمقدار ما شكلته سيئون من حالة خاصة وحضرموت بشكل عام من الإستخلاص والنتيجة الإيجابية المثيرة آنفاً، تأتي تعز لتقدم إثارة أخرى، ولكن في الاتجاه المعاكس تماماً، حيث تمركزت عينة متقاعديها حول أعلى معدلات تراجع العلاقة والدور داخل وخارج الأسرة (أقل من السابق) في (15) متغير من الـ(22) متغير في الجداول الخمسة، وبنسبة (67 %) مع حدود دنيا من حالة التطور نحو الأفضل أكثر بعد التقاعد أكثر مما قبله في خمسة متغيرات أخرى، إضافة إلى حدود دنيا أخرى في ستة متغيرات من متغيرات التماثل في العلاقة والدور بين ما قبل وبعد التقاعد، مقابل متغير واحد فقط حققت فيه تعز أعلى معدل لتطور العلاقة والدور بعد التقاعد أكثر مما قبله وفيما يتعلق بخدمات الحي في الجدول الممركز السابق رقم (25) والجداول التفصيلية رقم (14 إلى 18) وكما يتضح من الجدول رقم (16).

وبذلك تبرهن تعز من خلال شريحة المتقاعدين فيها على هويتها الاجتماعية كمدينة ومحافظة موغلة في علاقات وأدوار الحداثة بكل إيجابياتها المتعلقة بعدم الانطواء على الذات والانفتاح على الأخر ونمو الشخصية والاعتماد على النفس والمسئولية الفردية وفكرة المواطنة في مجتمع شبه مدني، في مقابل السلبيات المرتبطة بالحداثة بدءاً من تفتت أسرة التضامن الممتدة وشبكة العلاقات الاجتماعية الدافئة والأدوار الاجتماعية التشاركية داخل وخارج الأسرة ولكل شيء ثمنه.

ما يعني أهمية التركيز على مبدأ الموائمة الضرورية بين متغيرات الحداثة التي لا مفر منها كضرورة ومنظومة القيم الإيجابية التقليدية الأصيلة في المجتمع لا في تعز فحسب وإنما في المجتمع اليمني ككل الذي يعيش حالة تغير حداثي حاد، والذي لا تختلف فيه صنعاء وعدن والمكلا عن تعز إلا بفوارق نسبية بما في ذلك سيئون نفسها التي لا تزال أقل تفاعلاً مع الحداثة.

جـ–(50 %) من متقاعدي الحديدة يقفون عند الحدود الدنيا من التغير نحو الأفضل

وتأتي الحديدة في المركز الثاني من حيث تمركز أعلى معدلات عينتها حول الحدود الدنيا من التغير في علاقات وأدوار المتقاعدين فيها نحو الأفضل بعد التقاعد قياساً بما قبله في (11) متغير من الاثنين والعشرين متغير كما يتضح من الجدول الممركز السابق رقم (25) والجداول التفصيلية الخمسة وبنسبة (50 %) من متقاعديها، مقابل ثلاثة متغيرات لحالة ثبات علاقات وأدوار ما بعد التقاعد كما كان قبله، يضاف إلى ذلك تراجع المدينة نحو الأسوأ في أربعة معدلات عليا من التراجع نحو الأسوأ في العلاقة والدور بعد التقاعد قياساً بما قبله وبنسبة حوالي (20 %) مع معدل واحد كحد أدنى من التراجع.

وبذلك تبرهن الحديدة من خلال شريحة متقاعديها عن حالة من عدم القدرة على التغير فيما يتعلق بالعلاقة والدور نحو الأفضل، والتوقف عند حدودها الدنيا مع بعض التحسن في المحافظة على مستوى ثبات العلاقة والدور ما قبل التقاعد كما هو بعده، والميل إلى التراجع أكثر من الثبات، وهي بذلك تعكس وضعها كمدينة بل وكمحافظة ما تزال متذبذبة بين التقليدية المختلة والحداثة غير المكتملة والمقرون كل ذلك بمستويات معيشية أقل وتدني خدمات اجتماعية وتنموية أكثر، قياساً بغيرها من المدن والمحافظات، ما يعني أهمية الاهتمام بتعزيز عوامل التغيير نحو الأفضل وحسم حالة التذبذب لصالح التقدم إلى الإمام بدلاً من الركود أو التراجع إلى الخلف في هذه المحافظة الهامة.

د – (41 %) من متقاعدي الأمانة حافظوا على علاقة ودور ما بعد التقاعد كما هو قبله .

إذا كان متقاعدي سيئون قد مالوا بحدة إلى التغير نحو الأفضل أكثر من السابق وتعز إلى الأسوأ أو الأقل من السابق بنفس الحدة، وتذبذبت الحديدة بين هذا وذاك فيما يتعلق بالعلاقات والأدوار الاجتماعية للمتقاعدين داخل وخارج الأسرة، فإن أمانة العاصمة قد تمحور متقاعديها أكثر حول الثبات على مستوى العلاقة والدور بعد التقاعد كما كان قبله وفي (9) متغيرات من (22) متغير رئيسي وبمعدل(41 %) مع تحرك هامشي بسيط بمعدل أعلى واحد نحو الأفضل أكثر من السابق هو متابعة دراسة الأبناء في الجدول رقم (15) ومعدل للحد الأدنى في نفس الاتجاه ونفس المتغير في الجدول رقم (16)، وكما يتضح من الجدول الممركز السابق رقم (25) ونصه الجداول التفصيلية من (18–14).

وبذلك تبرهن الأمانة على زخم الماضي التقليدي والحاضر المتغير بحدة في حالة من التوازن أو التكافؤ غير المحسوم بعد لأي طرف على حساب الأخر، باعتباره تكافؤ المواجهة والتوتر بين الماضي والحاضر وليس تكافؤ الموائمة والتكامل الناضج، ما يعني أهمية التركيز على تطوير علاقة تكافؤ التوتر إلى علاقة تكيف وتكامل بين كل ما هو أفضل في التقليدية وما هو الأهم في الحداثة.

هـ – (32 %) من متقاعدي المكلا حافظوا على علاقة ودور ما قبل التقاعد بعده

تتقارب أوضاع المكلا من أوضاع صنعاء بشكل ملحوظ فيما يتعلق بكل متغيرات العلاقة والدور داخل وخارج الأسرة بعد التقاعد، قياساً بما قبله، حيث مالت أعلى معدلات الانحياز في المكلا نحو تماثل العلاقة والدور بعد التقاعد كما كان قبله في (7) متغيرات وبنسبة (32 %) منهم مع تراجع ملحوظ في أربعة متغيرات بحدود دنيا من التغير نحو الأسوأ، مع متغير واحد سجلت فيه المكلا أعلى معدل في التطور نحو الأفضل أكثر من السابق هو متغير شراء الاحتياجات اليومية للمنزل في الجدول رقم (15)، وذلك ما يتضح في الجدول الممركز السابق رقم (25) وبقية الجداول التفصيلية من (14 إلى 18).

وبذلك تؤكد مدينة المكلا من خلال شرائح متقاعديها تداخل التقليد الأصيل بالحداثة الجديدة، شأنها شأن أمانة العاصمة، ما يعني أهمية التركيز على الموائمة بين القديم والجديد وعدم مصادرة أي منهما لحساب الآخر من النواحي الاجتماعية في حياة الأسرة والمجتمع.

و – عدن هي القاسم المشترك للموائمة بين التقليدية والحداثة

جاءت عدن في موقف التوزيع شبه المتوازن بين مختلف المتغيرات والمعدلات غير الحادة صعوداً أو هبوطاً، حيث جاء أعلى معدل في متغير تماثل العلاقة والدور بعد التقاعد كما كان قبله في خمسة متغيرات وبنسبة أكثر قليلاً من (23 %) وأربعة معدلات كحدود دنيا لمتغير التحول نحو الأسوأ، وبنسبة (20 %) تقريباً، إضافة إلى معدلين لمتغير الحدود الدنيا من التطور نحو الأفضل أكثر من السابق، ومعدل أعلى واحد للتغير نحو الأسوأ أكثر من السابق (راجع جـ25 والجداول التفصيلية من 14 إلى 18).

ويثبت متقاعدي مدينة عدن بهذا الموقف الأكثر توازناً واستقراراً أصالة تقليديتها من جهة ونضج تحضرها الذي لا يقل قدماً وأصالة عما هو تقليدي فيها، وبالتالي ثبوت درجة عالية من الموائمة بين الأصالة والحداثة وعدم التطرف لأي منهما ما يعني أن هذه المدينة اليمنية الأصيلة والأكثر سبقاً في التعامل مع الحداثة قد تجاوزت الكثير من اضطراب العلاقات الاجتماعية والدور الاجتماعي داخل وخارج الأسرة أكثر من كثير من مدن ومحافظات الجمهورية.

رابعاً: الاستخلاصات والنتائج العامة والخاصة لمشاكل المتقاعدين الصحية والقانونية

1 – فيما هو عام (80 %) من المتقاعدين يتمتعون بوضع صحي عادي

فيما هو عام بالنسبة للعينة ككل ثبت أن المتقاعدين يتمتعون بعد التقاعد بنفس القدرات السابقة عليه وهي (60.5 %) للسمع و(63.5 %) للذاكرة، و(51.7 %) للحركة و(58.8 %)للإبصار وبمتوسط عام مقداره (58.4 %) للقدرات الأربع، وإذا ما أضفنا إلى هذه المعدلات متوسط الإصابة العادية التي لا علاقة لها بالسن، والمقدرة بـ(25 %) لمختلف الأعمار فإن المتوسط العام للوضع الصحي الطبيعي بين المتقاعدين لن يقل عن (80.2 %) قياساً بغيرهم من بقية الأعمار، وأن معدل التراجع الصحي في صحة المتقاعدين هو أقل من (20 %) والذي قد لا يكون له علاقة بالأمراض السابقة التي تشيع بين مختلف الأعمار بقدر ما ترتبط بالحالة النفسية التي يعاني منها المتقاعدون بسبب التقاعد نفسه (أنظر جـ19).

ما يعني أن المتقاعدين هم من الناحية الصحية عند التقاعد وبعده أناس عاديون جداً وأكثر قدرة من غيرهم على القيام بالعمل المنتج لا بحكم صحتهم العادية فحسب بل وبحكم خبرتهم العالية أيضاً، الأمر الذي ينبغي أخذه في الاعتبار وإعادة النظر في نظام التقاعد وتشريعاته المتعلقة بالسن ومدة الخدمة.

2 – وفيما هو خاص الحديدة وتعز هما الأكثر تدهوراً في الأوضاع الصحية

وفيما هو خاص تأتي الحديدة أكثر عرضة للإصابة بأمراض الإبصار بنسبة (54.5 %) مقابل (24 %) في الأمانة، وأعلى معدل لقوة السمع في عدن بنسبة (70.6 %) و(43.4 %) في تعز كحد أدنى، وأعلى معدل لقوة الذاكرة في سيئون (72.5 %) مقابل (47.6 %) كحد أدنى في الحديدة، و(60.1 %) كحد أعلى للحركة في عدن مقابل (32.4 %) في تعز ما يعني أن الظروف الصحية والاجتماعية هي أفضل بالنسبة لمتقاعدي سيئون

والأمانة مقابل ما هو أسوأ بالنسبة لمتقاعدي الحديدة وتعز، الأمر الذي يتوجب معه الاهتمام بالأوضاع الصحية والاجتماعية بشكل عام وما يتعلق بظروف المتقاعدين في الحديدة وتعز على وجه الخصوص.

3 – **فيما هو عام**(81 %) **من المتقاعدين يعانون من أمراض القلب والسكر والروماتيزم**

هناك (81 %) من مرضى المتقاعدين يعانون من أمراض القلب والسكر والروماتيزم، و(58 %) من أمراض مختلفة، و(19.2 %) من المعدة والكلى، و(12.2 %) من الشلل والبواسير والحساسية والأعصاب في مقابل (42 %) ممن لا يعانون من أي مرض.

ما يعني أو يستخلص منه أن معظم هذه الأمراض هي أمراض شائعة في كل الأعمار وليس حكراً على أمراض التقاعد أو حتى الشيخوخة ما بعد التقاعد وأن حمل هذه الأمراض على سن التقاعد فيه كثير من الخطأ والأقرب إلى الصواب هو حملها على الظروف الصحية العامة لكل أفراد المجتمع وفي مقدمتهم المتقاعدين، وفيما هو خاص تعز هي الأكثر معاناة من أمراض المتقاعدين وبنسبة (71.3 %).

-4 **فيما هو خاص** (71.3 %) **من المتقاعدين كحد أعلى يعانون من الأمراض**

وفيما هو خاص على مستوى المحافظات تعد تعز على رأس المعاناة من الأمراض بين المتقاعدين وبنسبة (71.3 %) مقابل (47.8 %) كحد أدنى في المكلا، وتحتل عدن المعدل الأعلى فيما يتعلق بعدم المعاناة من الأمراض وبنسبة (47.9 %) مقابل (28.7 %) كحد أدنى من عدم المعاناة في تعز، وبين هذا المؤشر وذاك تتوزع بقية المدن والمحافظات الأخرى (أنظر جـ20).

ما يعني تأثير الحقيقة المتعلقة بالظروف الصحية المتردية في تعز والأقل ترديا في عدن والمكلا، وقد يكون لتعز سبب خاص لا يتعلق بمستوى الخدمات الصحية المتاحة بقدر ما يتعلق بسبب تاريخي معروف للأوبئة التي اشتهرت بها بيئة المدينة تحديداً وتلوث مياه الشرب وندرتها الشديدة إضافة إلى ضعف الروابط الأسرية المركبة وتأثيرها النفسي والجسدي السلبي على صحة المتقاعدين، وهو ما يتوجب معه الاهتمام أكثر بالصحة العامة لهذه المدينة ككل وما يتعلق بظروف المتقاعدين على وجه الخصوص.

5 – **فيما هو عام** (70%) **من المتقاعدين يدخنون وأكثر من** (80%) **يخزنون**

فيما هو عام في هذا الصدد تبدو أهم النتائج والاستخلاصات العامة فيما يتعلق بالتدخين أنه بالرغم من أن مجموع غير المدخنين من المنقطعين عن التدخين يصل إلى (66.4 %) من المتقاعدين ككل كنتيجة إيجابية الآن حسبة المستمرين بالتدخين وهم(33.6 %) مع المتأثرين به رغم التوقف عنه لأصبح لدينا (58 %) من المدخنين والمتضررين منه بصورة مباشرة، ناهيك عن نسبة المدخنين بصورة غير مباشرة(التدخين بالمشاركة) ولا تختلف نتائج التخزين كثيراً عن التدخين بل تتقارب وتتلائم بصورة ملحوظة كماً وكيفاً (أنظر جـ21).

ما يعني استمرار خطورة أضرار التدخين والتخزين بين المتقاعدين رغم تراجعها الشكلي المحدودة، الأمر الذي يتوجب معه العمل على إزالة هذا الخطر من حياة المتقاعدين خاصة والمجتمع عامة أو الحد منه على الأقل.

6 – **فيما هو خاص** (76.8 %) **لا يدخنون ولا يخزنون في حضرموت**

أما ما يتعلق بما هو خاص على مستوى المحافظات فإن حضرموت (المكلا وسيئون) التي أتت في مقدمة أعلى معدلات عدم التدخين وبنسبة (65.4 %)وكذلك التخزين بنسبة (88.2 %) وبمتوسط (76.8 %) ممن لا يدخنون ولا يخزنون مقابل بقية المحافظات والمدن الأكثر تدخيناً وتخزيناً بدءاً بأمانة العاصمة التي لا يتجاوز فيها غير المدخنين (32 %) وغير المخزنين (16 %) كحدود دنيا ومعدلات مقاربة في الحديدة وتعز وعدن.

ما يعني أن آفة التدخين والتخزين الأقل انتشاراً في محافظة حضرموت والأكثر شيوعاً في بقية المحافظات بالنسبة للمتقاعدين وغير المتقاعدين هما خطر اجتماعي واقتصادي مدمر لحياة المجتمع وإمكانياته الاقتصادية والصحية، ما يتوجب معه التفكير الجدي للحد من هذه الآفات الخطيرة على الأقل، والإفادة من تجربة الجنوب قبل الوحدة التي منعت التوسع في زراعة القات وعدم التخزين لأكثر من يومي الإجازة الأسبوعية (الخميس والجمعة).

7 – **فيما هو عام** (89.7 %) **من المتقاعدين لا علم لهم بقانون التقاعد**

نتيجة قاطعة مانعة تؤكد أن (89.7 %) من عموم المتقاعدين لا علم لهم بقانون التقاعد ناهيك عن وعيهم بحقوقهم فيه (راجع جـ22) ما يعني ثبوت مشكلة خطيرة ومتوقعة تتعلق بتدني الوعي القانوني بين

المتقاعدين خاصة والمجتمع بشكل عام فيما يتعلق بأهمية النظام والقانون، لأسباب تتعلق بعدم تطبيق القانون في حياة الناس، وبالتالي عدم اهتمام الناس به، وهو الأمر الذي يكمن وراءه تفشي الفساد ومعظم المشاكل السياسية والاجتماعية العامة والعوائق التنموية، وهو الأمر الذي يتوجب معه رد الاعتبار العام للقانون والنظام واحتكام الكل إليه وبالتالي نشر الوعي به بين المتقاعدين وغير المتقاعدين كضمانة وحيدة لمجتمع ودولة مدنية حديثة ومتطورة.

8 – **فيما هو عام** (67.4 %) **من المتقاعدين غير راغبين في التقاعد**

فيما هو عام ثبت أن (52.4 %) لم يفاجئوا بقرار التقاعد مقابل (47.1 %) تفاجئوا به، وأن (67.2 %) لم يكونوا راغبين في التقاعد أو الاقتناع بأنهم لم يعودوا قادرين على العمل، لأن (74.7 %) قد أكدوا قدرتهم على العمل بعد التقاعد كما هي قبله، ما يعني أن أغلبية المتقاعدين غير مقتنعين بالتقاعد وأنهم ما يزالون قادرين على العمل، وهو الأمر الذي ينبغي معه إعادة النظر في سن ومدة الخدمة المنصوص عليها في القانون، وهي السن والمدة المجحفة بحق العاملين في القطاع العام والمختلط بإخراجهم من ميدان العمل قبل الأوان، كمصادرة لحقهم من جهة وإضرار وخسارة في افتقاد طاقة عاملة مجربة وناضجة في عز عطائها من جهة أخرى.

9 – **فيما هو خاص متقاعدي حضرموت هم الأقل قلقاً من التقاعد وأكثرهم رغبة فيه**

ثبت أن متقاعدي المكلا وسيئون هم الأكثر رغبة في التقاعد والأقل قلقاً منه وبمعدل (50 %) تقريباً، بعكس بقية المحافظات والمدن الأخرى، وفي مقدمتها عدن التي سجل (74.8 %) من متقاعديها عدم رغبتهم في التقاعد الذي فرض عليهم الأسباب سياسية بعد الوحدة أو العمالة الفائضة وبمعدلات متقاربة لبقية المحافظات والمدن ولنفس الأسباب (أنظر جـ23).

ما يعني أن الغالبية الساحقة يرفضون التقاعد ويتضررون منه لارتباطهم المطلق بالوظيفة الحكومية معيشياً ما عدا حضرموت الأقل ارتباطاً بالوظائف الحكومية والأكثر اعتماداً على البدائل الأخرى من الأعمال التجارية والمهنية قبل وبعد التقاعد، ما ينبغي معه الاهتمام بالمرتبطين بوظائف الدولة وتأمين حياتهم قبل وبعد التقاعد.

10 – **فيما هو عام مشاكل المتقاعدين في تدني الراتب وحلولها في زيادته**

(74.8 %) يرون في نقص الراتب وغلاء المعيشة أكبر مشكلة ، كما يرى (87.8 %) الحل في زيادة الراتب وتحسين المعيشة مع هوامش متدنية لإقامة النوادي وتوفير عمل لما بعد التقاعد، ما يعني أن متوسط معاش التقاعد الذي لا يتجاوز (30) ألف ريال لم يعد كافياً لسد الاحتياجات الضرورية لمعيشة المتقاعدين وأسرهم وغير المتقاعدين أمام التصاعد الجنوني لغلاء المعيشة، وهو الأمر الذي يتوجب معه دراسة الوضع المعيشي للمتقاعدين خاصة والمجتمع بشكل عام بما يضمن توفير فرص عمل أفضل وتحسين مستوى الدخل والتحكم في غلاء المعيشة.

11 – **فيما هو خاص حضرموت تتصدر المطالبة بزيادة الراتب وعدن بتحسين مستوى المعيشة العام**

وفيما هو خاص تصدرت سيئون والمكلا المطالبة بزيادة الرواتب كحل وبمتوسط مقداره (92 %) كما تصدرت عدن أعلى معدل للمطالبة بتحسين مستوى المعيشة العام والسيطرة على الأسعار، ولا تبتعد بقية المحافظات والمدن كثيراً عن هذه المعدلات للإحساس بالمشاكل وتصور الحلول (أنظر جـ24).

ما يعني وجود مشكلة تتطلب الحل وأن حضرموت رغم أنها الأقل قلقاً من التقاعد وأكثر رغبة فيه بنسبة ملحوظة إلا أنها قد جاءت في مقدمة الوعي المطلبي للحلول المناسبة ومعها عدن التي رأت بوعي ونظرة أعمق دون غيرها بأن الاهتمام بمستوى المعيشة العام والسيطرة على معدلات الأسعار يتقدم في الأهمية على زيادة الرواتب.

خامساً: التوصيات العامة والخاصة

التوصيات العامة:

1 – **رد اعتبار مفهوم الضمان الاجتماعي لمفهوم إنساني**

من خلال العمل على رد اعتبار مفهوم وفلسفة الضمان الاجتماعي بمختلف أشكاله باعتباره قضية اجتماعية وإنسانية بالدرجة الأولى ذات أبعاد تاريخية ودينية واجتماعية وإنسانية عميقة وقديمة قدم وجود الجماعات البشرية نفسها، ومتطورة بتطور هذه المجتمعات، وليست مجرد أرقام محاسبية لسن ومدة

الخدمة وكمية المعاش والتعويض...الخ، أو مجرد شركات تجارية للتأمين همها الربح وتفادي الخسارة.

2 – **تعزيز الاحترام المتبادل بين الأجيال**

وذلك من خلال العمل على تعزيز الاحترام المتبادل بين الأجيال ومستوى المكانة الاجتماعية لذوي المعرفة والخبرة والمكانة من متوسطي وكبار السن من المتقاعدين وغير المتقاعدين في المجتمع، انطلاقاً من أهمية تعزيز بنية الأسرة القرابية الأصلية في المجتمع من جهة، وتقدير سنوات العطاء من قبل الكبار من أجل الصغار ومجتمع ككل من جهة ثانية والتزاماً بتعاليم ديننا الإسلامي القاضية بتوقير الصغير للكبير من جهة ثالثة.

3 – **تعزيز فرص عمل المرأة في الوظيفة العامة وسوق العمل**

بالنظر لمحدودية نسبة المرأة بين المتقاعدين والتي لا تتجاوز (12 %) وفي مجال العمل الوظيفي بشكل عام توصي الدراسة بأهمية تعزيز مشاركة المرأة في الوظيفة العاملة بشكل خاص وفي سوق العمل بشكل عام.

4 – **رفع سن التقاعد إلى (65) سنة اختيارياً**

إن رفع سن التقاعد إلى (65) سنة اختيارياً يعد من الأهمية بمكان لثبوت أن (70 %) من المتقاعدين قد تمت مقاعدتهم كرهاً وأن (67.4 %) لم يكونوا راغبين بل مكرهين على التقاعد، و بمتوسط عمري لا يتجاوز (59.5) سنة، وأن سن التقاعد الإلزامي البالغة (60) سنة للرجل و(55) سنة للمرأة أو مدة خدمة (30) سنة، هي كلها تقديرات تقف ما دون مرحلة العجز الحقيقي عن العمل وما دون المتوسط العمري المتعارف عليه دولياً، والدراسة لذلك توصي برفع سن التقاعد إلى (65) سنة اختياري وإلزامياً بعد سن السبعين وبصيغة ومفهوم إنساني بعيداً عن مفهوم (الأجلين) ودونما تمييز بين الرجل والمرأة.

5 - **تعزيز بنية الأسرة الثمينة وحمايتها من التفكك**

بالنظر لأن (94 %) من المتقاعدين يعيشون في أسر ممتدة أو نووية متماسكة اجتماعياً فالدراسة توصي بأهمية تعزيز ثقافة الروابط الاجتماعية والأسرية والحد من ثقافة التفتت العائلي وتقديمه منظمات وقيم وأخلاقيات الأسرة اليمنية الأصلية للتفكك تحت وطأة متغيرات المستجدات السلبية والهدامة التي بدأت تتفشى بين الشباب والأجيال الجديدة.

6 – **تأهيل وتشغيل أبناء المتقاعدين**

في ضوء ما ثبت من أن أكثر من (22 %) من أبناء المتقاعدين ممن هم دون سن العمل و(60.2 %) ممن هم في سن العمل يعيشون عبئ على أبائهم المتقاعدين نظراً لانعدام أو ضيق فرص العمل فالدراسة توصي بأهمية وضع سياسة استراتيجية عامة لمشاريع تنموية عملاقة تعتمد على استيعاب العمالة المتزايدة وتأهيل وتدريب الشباب للقيام بهذه المهمة منعاً للبطالة وإسهاماً في دفع عجلة التقدم والتنمية.

7 – **رفع المعاش التقاعدي والحد من اضطراب الحياة المعيشية**

بالنظر لأن المتوسط العام للمعاش التقاعدي في القطاع العام والمختلط لا يتجاوز (33.6) ألف ريال رغم كل التحسينات الأخيرة فإنه يظل ما دون سد الاحتياجات الضرورية للمتقاعدين وأسرهم، والدراسة لذلك توصي بربط الراتب التقاعدي بمستوى المعيشة السائد وتحريكه معها حيثما سارت صعوداً أو هبوطاً، مع وضع السياسات الاقتصادية الجادة للتحكم في التقلبات غير المنطقية لمستويات الأسعار والمعيشية بشكل عام وسوء توزيع الدخل القومي والحد من الفساد.

8 – **فتح مجالات عمل ما بعد التقاعد**

بالنظر لثبوت أن (74.3 %) من المتقاعدين لا يعملون بعد التقاعد تحت وطأة مشاعر الإحباط النفسي التي تسببت فيها مفاجأة الإقعاد عن العمل لأنهم لم يعودوا قادرين عليه، فإن الدراسة توصي إلى جانب إعادة النظر في قانون التقاعد نفسه بأهمية استمرار استيعاب هذه الكوادر المجربة في مرافق عملها اختيارياً في المجالات الاستشارية والتأهيل والتدريب وتعزيز مكانتهم واعتبارهم العام في سوق العمل العام والخاص أسوة بما هو حادث في العالم كله.

9 – **الاهتمام بعمل الأبناء كدعم لمعيشة الآباء المتقاعدين**

لقد ثبت أن (71.1 %) من المتقاعدين يحصلون على مصادر دخل أخرى غير المعاش التقاعدي وأن (70%) من هذا الدخل يأتي من دخل الأبناء العاملين رغم أن (60.2 %) منهم لا يعملون وهم في سن العمل، والدراسة

لذلك نوصي بأهمية حل مشكلة البطالة المتفاقمة بين أبناء المتقاعدين، لا من أجل معيشتهم وأسرهم فحسب بل وتأمين جوانب النقص في معيشة أبائهم المتقاعدين أيضاً.

10 – **حماية أوضاع المتقاعدين من التدهور الاجتماعي**

بالنظر لأن (80.2 %) من المتقاعدين قد أكدوا بأن ظروف حياتهم قد تغيرت نحو الأسوأ بعد التقاعد قياساً بما قبله وأن (97 %) منهم قد ألغوا جزء كبير من نفقاتهم الاعتيادية و(67.2 %) يقعون تحت طائلة الدين و(28 %) ببيع الممتلكات، فإن الدراسة توصي بأهمية التركيز على وضع شريحة المتقاعدين ضمن الفئات الأولى بالرعاية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية من قبل الهيئات الرسمية وغير الرسمية العاملة في المجال الاجتماعي.

11 – **العمل على الإفادة من قدرات وخبرات المتقاعدين**

لقد أثبتت الدراسة أن (80 %) من المتقاعدين يتمتعون بقدرات صحية وعقلية وحركية وبصرية وسمعية لا تختلف كثيراً عن غيرهم من الناس العاديين، والدراسة لذلك توصي بتغيير الصورة المغلوطة عن التقاعد كمفهوم مرادف للعجز عن العمل، وتمكين المتقاعدين من الاستمرار في ممارسة العمل المناسب لخبرتهم وسنهم وتعزيز مكانتهم الاجتماعية اللائقة وجعل التقاعد ميزة أفضل لا نهاية حياة قبل الأوان.

12 – **العمل على الحد من ظاهرة التدخين والتخزين بين المتقاعدين**

أنه بالرغم من أن الدراسة قد أثبتت بأن المتقاعدين هم الأكثر ميلاً للإقلاع عن التدخين والتخزين إلا أن (70%) منهم ما يزالوا يدخنون أو متأثرون بالتدخين و(80 %) يخزنون (ما عدا حضرموت) تحت وطأة المعاناة من الفراغ والإحساس باليأس والإحباط، والدراسة لذلك توصي بأهمية التوعية الصحية بإضرار التدخين والتخزين بين المتقاعدين بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، إلى جانب ما سبقت إليه الإشارة بشأن رفع سن التقاعد ومدة الخدمة واستمرار مجال العمل المناسب اختيارياً كوسيلة للحد من التدخين والتخزين وتدهور الصحة بشكل عام بين المتقاعدين.

13 – **أهمية العمل على توعية المتقاعدين بحقوقهم القانونية**

بالنظر لثبوت أن (89.7 %) من المتقاعدين لا علم لهم بقانون التقاعد ناهيك عن معرفتهم بحقوقهم فيه، وهي من أخطر النتائج المتعلقة بالوعي القانوني بين المتقاعدين بصفة خاصة والمجتمع بشكل عام، فإن الدراسة توصي بأهمية التوعية القانونية بين شريحة المتقاعدين بالقانون رقم (25) لسنة 1991م بشأن التأمينات والمعاشات كضمانة لتطبيقه وتطويره، إلى جانب رفع مستوى الوعي القانوني المتدني في المجتمع ككل بكل التشريعات والقوانين النافذة بدءاً بالدستور وانتهاء بقانون التقاعد.

14 – **حل مشكلة تدني الراتب برفعه والسيطرة على الأسعار**

لقد ثبت أن (74.8 %) من المتقاعدين يرون أن المشكلة الأولى في حياتهم تتمثل في تدني الراتب وغلاء المعيشة، وأن الحل يتمثل برفع الراتب وتحسين مستوى المعيشة، والدراسة نشاطرهم هذا الرأي وتوصي بأهمية تحريك الرواتب بنفس المعدلات التي تتحرك بها معدلات الأسعار ومستويات المعيشة، مع إدراك أهمية أن السيطرة على تنظيم وضبط مستويات الأسعار بعيداً عن الاحتكار والمضاربة والاهتمام بتحسين الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي العام بتعزيز التنمية والحد من الفساد ربما يكون هو أهم من مجرد التضخم المرضي برفع الرواتب للمتقاعدين وغير المتقاعدين.

التوصيات الخاصة على مستوى المحافظات

1 – أهمية الأخذ بنموذج سيئون في تحقيق التكيف وموائمة أوضاع ما قبل وبعد التقاعد، بالنظر لثبوت التفوق الإيجابي لمدينة سيئون في حسن تكيف أوضاع المتقاعدين بعد التقاعد نحو الأفضل قياساً بما قبله وبنسبة (73 %) وبمعدل (16) متغير من مجموع متغيرات العلاقة والدور الـ(22) متغير في الاتجاه الأفضل داخل وخارج الأسرة، فإن الدراسة توصي بأهمية دراسة هذه الظاهرة في سيئون خاصة وحضرموت بشكل عام والإفادة منها في حل مشكلة عدم التكيف الشائعة في المحافظات والمدن الأخرى بتغير أوضاع المتقاعدين إلى الأسوأ بعد التقاعد (راجع جـ23).

2 – **العمل على تحسين العلاقة والدور المتدني داخل وخارج الأسرة في تعز**

وعلى عكس سيئون ثبت أن (67 %) من متقاعدي تعز تغيرت علاقتهم وأدوارهم نحو الأسوأ بعد التقاعد داخل وخارج الأسرة قياساً بما قبله وبمعدل (15 متغير على الأقل نحو الأسوأ أكثر من السابق لأسباب

تتعلق بعمق التحديث والتغير الحاد في عمق البيئة التقليدية للأسرة الممتدة في اتجاه الأسرة النووية والاستقلال الفردي للشخصية كمزايا إيجابية للحداثة، على حساب تراجع دفئ العلاقة والدور الاجتماعي للشراكة التضامنية داخل وخارج الأسرة، إلى جانب تفشي الأمراض بسبب تدني الخدمات والوعي الصحي وندرة وتلوث المياه في هذه المدينة أكثر من غيرها، والدراسة لذلك توصي بأهمية التركيز على الموائمة والتوازن بين عمق الحداثة الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية المتنامية في هذه المحافظة وبين ضرورة رفع مستوى العلاقة والدور الاجتماعي الإيجابي الأصيل الذي يعاني من التدني الملحوظ داخل وخارج الأسرة بالنسبة لشريحة المتقاعدين وغير المتقاعدين في المدينة والمحافظة بشكل عام (راجع جـ23).

3 – **العمل على تحريك حالة التكافؤ بين السلب والإيجاب في الأمانة والمكلا نحو الأفضل**

وفي مقابل ميل سيئون نحو علاقة ودور أفضل بعد التقاعد قياساً بما قبله وميل نحو الاتجاه المعاكس في تعز تأتي الأمانة والمكلا أقرب إلى موقف التكافؤ بين السلب والإيجاب – السلب المرتبط باستمرار المظاهر التقليدية السلبية وافتقاد ما هو إيجابي منها، مقابل الإيجاب المرتبط بعمليات التحديث والتطور الجاري في هاتين المحافظتين أو المدينتين على الأقل (صنعاء والمكلا) على قدم وساق – وذلك في ضوء محافظة (41%) من متقاعدي الأمانة و(32 %) في المكلا على نفس مستوى العلاقة والدور بعد التقاعد كما هو قبله داخل وخارج الأسرة وفي (10) متغيرات للأمانة و(7) للمكلأ من متغيرات التماثل الـ(22) وتراجع بنسب متقاربة، والدراسة لذلك توصي بأهمية العمل على تعزيز موقف الاتجاه الإيجابي للتغيير نحو الحداثة الأقل فأغلبه من الناحية الاجتماعية على الأقل والحد من الاتجاهات السلبية التقليدية التي ما يزال لها فعلها الاجتماعي في الحد من العلاقة والدور الإيجابي الحديث داخل وخارج الأسرة بالنسبة للمتقاعدين وغير المتقاعدين في كل من صنعاء والمكلا على السواء.

4 – **العمل على تجاوز حالة الاضطراب في الحديدة**

لقد تميزت الحديدة أكثر من غيرها باضطراب مؤشرات العلاقة والدور ما قبل وبعد التقاعد بتوقف (20%) عند أدنى حدد التغير نحو الأفضل في (11) متغير و(5) أقل من السابق و(3) متغيرات مثل السابق إلى جانب حالة تدهور في الصحة والدخل فيها أكثر من غيرها، لذلك نوصي بأهمية الاهتمام بهذه المحافظة من كل النواحي سواء بالنسبة لمتقاعديها أو غيرهم.

5 – **ضرورة إعادة النظر فيما يتعلق بأوضاع متقاعدي عدن**

أثبتت عدن أنها الأكثر استقراراً وتوازناً وبعداً عن المؤشرات المتطرفة صعوداً أو هبوطاً فيما يتعلق بمؤشرات العلاقة والدور وغيرها من مؤشرات الدراسة ككل، بالنظر لما تتميز به هذه المدينة من عمق ونضج العلاقة بين التقليدية والحداثة، والمؤشر الوحيد الأكثر إثارة في عدن هو ما يتعلق بأعلى معدل من المعترضين على التقاعد وبنسبة (74.8 %) منهم لأسباب تتعلق بمقاعده الكثير منهم كعمالة فائضة بعد الوحدة.

وتوصي الدراسة بأهمية تسوية أوضاع وحقوق المتقاعدين والراغبين في التقاعد طبقاً للإستراتجية الوطنية للأجور والمرتبات.

ملاحظة عامة:

وأخر الملاحظات العامة والجديرة بالإشارة هو ما يتعلق بأوضاع المسكن ومكوناته ومحتوياته وكذلك خدمات المياه والكهرباء والتلفون والمجاري بالنسبة للمتقاعدين في المدن والمحافظات موضع الدراسة فإن المؤشرات والنتائج تشير إلى مستوى متقدم لكل المتغيرات المتعلقة بكل ذلك ولا توجد فيها مشاكل أو مفارقات تستدعي التوصية بشيء أكثر من مجرد التأكيد على أهمية رفع مستوى ونوعية الخدمات الجيدة بالنسبة للمتقاعدين والمجتمع ككل ممن يعانون من تدنيها في أحياء ومدن الميسورة ومناطق ريفية واسعة أقل بكثير مما هو متوفر لشريحة المتقاعدين والأحياء الحضرية.

والله الموفق،،،

المراجع حسب استخدامها في المتن لأول مرة:

(1)- راجع: حمود العودي، نظرية الفائض في جدلية التطور الاجتماعي، .

(2)- أنظر: تفاصيل أكثر في هذا الشأن في: عزيز الحسني وعبدالله الحسني، الكوارث الاجتماعية والطبيعية، 1999م.

(3)- أنظر نماذج من هذه الأحكام لدى الدكتور أحمد الحملي في الإدارة العامة للإعلام والتثقيف الصحي، بوزارة الصحة.

(4) انظر تفاصيل أكثر في عامر سليمان عبد الملك: الضمان الاجتماعي في ضوء المعايير الدولية والتطبيقات لعملية منشورات الحبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 1998م.

(5) انظر تفاصيل أكثر في عوني محمود عبيدات: شرح قانون الضمان الاجتماعي المؤقت، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1998م.

(6) مصطفى الجمال: الوسيط في التأمينات الاجتماعية، الطبعة الثانية الإسكندرية، 1984م.

(7) ناجي شوفاني: المستفيدون من الضمان الاجتماعي اللبناني، الجزء الأول 1981م.

(8) أحمد حسين برعي: المبادئ العامة للتأمينات الاجتماعية، القاهرة 1983م.

(9) مهدي درويش: أساليب تطبيقات نظم التأمينات الاجتماعية، المركز العربي الاجتماعية، أدورة عمان الأردن، حزيران 1987م.

(10) الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات: نظام التأمينات والمعاشات للوظيفة العامة، النشأة والتطور، بدون تاريخ نشر أو معد (صفحة التصدير).

(11) الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات: التقرير السنوي الأول لعام 2002م، ص12.

(12) انظر التقرير السنوي للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات لعام 2005م، ص6، 7.

(13) انظر الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات: نظام التأمينات والمعاشات للوظيفة العامة، النشأة والتطور، ص6، (لا يوجد بيان بالناشر ولا تاريخ النشر).

(14) انظر نص القانون رقم (25) لعام 1991م بشأن قانون التأمينات والمعاشات، الطبعة الثانية.

فريق البحث الميداني

الفـــريق	الإســـــــم	الصفـــة
الفريق (أ)	1- يحيى علي الشامي.	رئيس فريق
	2- عبدالكريم الشهاري.	باحث
	3- حياة حيدر السميعي.	باحث
	4- أمين شمسان المشولي.	باحث
	5- حنان محمد الشبامي.	باحث
الفريق (ب)	1- عبدالله يحيى العلفي.	رئيس فريق
	2- نائف محمد الحيدري.	باحث
	3- أحمد محمد الحوري.	باحث
	4- نبيلة عبدالرقيب السروري	باحث

تقديم :

خلال العقد الماضي، تطور المركز اليمني للدراسات الإجتماعية وبحوث العمل ليصبح مؤسسة بحثية رائدة في البلاد. فمنذ تأسيسه في 1996 والمركز يعزز وبنجاح دوره الرئيسي في رفد عملية التنمية الإجتماعية من خلال ما يقدمه من أبحاث ودراسات ومسوحات لأبرز القضايا الاجتماعية مبنية على أسس علمية وقواعد بحثية ومعلوماتية من واقع الدراسات الميدانية والموضوعية التي يجريها.

بالإضافة الى ذلك، فإن العلاقات والشراكات الثنائية التي يتمتع بها المركز مع العديد من المؤسسات الأكاديمية، الهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية على المستويات المحلية والوطنية والعربية والدولية إلى جانب ثقافة الإمتياز التي يتبناها المركز قد أمنت له مكانة إستراتيجية متميزة في تنفيذ الدراسات والأبحاث الاجتماعية. فأصبح يحظى بثقة كبريات المنظمات العالمية لإدارة وتنفيذ دراساتها وأبحاثها ومسوحاتها المختلفة ومن تلك المنظمات، على سبيل المثال، البنك الدولي و منظمة اليونيسيف والعديد من المنظمات العالمية الأخرى.

رؤية المركز:

نطمح أن نصبح ضمن أفضل خمسة مراكز بحيثة على نطاق الشرق الأوسط بحلول عام 2015م بحسب التصنيف العالمي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية.

رسالة المركز:

تنفيذ دراسات إجتماعية ذات جودة علمية عالية يعتمد عليها صانعوا قرارات التخطيط والتنمية الإجتماعية لوضع حلول ترتقي بالأوضاع الاجتماعية والمعيشية للمجتمع وللشرائح والفئات الاجتماعية والسكانية التي نستهدفها في دراستنا العلمية

قيم المركز:

- التعلم المؤسسي والتطوير المستمر
- الحيادية والموضوعية وإتباع المنهجية والأمانة العلمية
- التركيز على الجودة كثقافة للمنظمة
- المشاركة بالمعرفة
- روح الفريق كدافع أساسي للنجاح
- تشجيع التنوع كعامل يضمن النمو والإبتكار

علاقات الشراكة والتعاون :

للمركز علاقات شراكة وتعاون مع عدد من المؤسسات الأكاديمية والبحثية والمؤسسات الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة التي تكونت منذ بداية التأسيس وتعززت في الأونه الأخيرة مع تزايد النشاط العلمي للمركز وتطوير سياساته واستراتجياته مما اكسبة سمعة طيبة بين أوساط المؤسسات العلمية البحثية والمؤسسات الاجتماعية التي تعمل في الحقل الاجتماعي والتنموي .

كادر المركز:

يولي المركز أهمية خاصة وفريدة لموارده البشرية. وإنطلاقا من إيماننا العميق بأن مواردنا البشرية هي الدافع الرئيس وراء نجاحات وإنجازات المركز، فقد حرصنا دومًا على تبني إستراتيجية استثنائية لجذب وإبقاء أفضل الكوادر المتوفرة في سوق العمل. وبالتالي، تحظى كوادرنا بظروف عمل متميزة وبأرقى أدوات العمل المتاحة.

لذلك نختار كوادرنا بعناية فائقة ليكونوا على درجة عالية من التأهيل تمكننا من تفويضهم لصنع قرارات وحلول ميدانية مبنية على أساس عمل الفريق ومسترشدة بسياسات المركز. بالإضافة إلى ذلك، فإدارة المركز تخصص جزء1 كبير1 من الموارد لتدريب وتحديث مهارات وخبرات كوادرها وبشكل مستمر.